



اللجنة العليا الدائمة  
لحقوق الإنسان  
الأمانة الفنية

**الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان  
العام الثالث من التنفيذ  
سبتمبر ٢٠٢٣ - أغسطس ٢٠٢٤**

الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

العام الثالث من التنفيذ

سبتمبر ٢٠٢٣ - أغسطس ٢٠٢٤







«إن كافة الحقوق والحريات مترابطة ومتكاملة، وأن ثمة ارتباطًا وثيقًا بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع أهمية تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، وبين حق الفرد والمجتمع وضرورة مكافحة الفساد لضمان التمتع بالحقوق والحريات؛ وترحب مصر دومًا بتعدد الآراء، بل واختلافها ما دامت تراعي حريات الآخرين، وتهدف من خلال نقد بناء وتشاركي إلى تحقيق ما هو أفضل لصالح مصر وشعبها»

السيد الرئيس  
عبد الفتاح السيسي  
رئيس الجمهورية

يوم إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان



## تقديم



في إطار التزام الدولة المستمر بدعم وتعزيز حقوق الإنسان، تجدد مصر عزمها على تنفيذ إستراتيجيتها الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢١-٢٠٢٦) التي حظيت برعاية واهتمام السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية، منذ إطلاقها وخلال تنفيذها، وذلك كخطوة في إطار جهود وطنية حثيثة لإرساء أسس الجمهورية الجديدة التي تقوم على احترام قيم المساواة وسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان

إن هذه الإستراتيجية، التي تُمثل خطوة غير مسبقة في التاريخ الوطني، تركز على رؤية تمتد إلى المستقبل، وتهدف إلى توفير بيئة وطنية تكفل احترام كرامة الإنسان وتعزيز المواطنة والانتماء، وتطوير قدرات المجتمع المدني ليكون شريكاً أساسياً في مسيرة الإصلاح والتنمية.

وتنفيذاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، يُسعد اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان أن تطلق التقرير السنوي الثالث عن التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجية بالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان ٢٠٢٤، ويأتي هذا التقرير معبراً عن نهج الشفافية الذي تتبعه الدولة مع المواطنين تجاه تنفيذ خطط العمل الوطنية، واستجابة لتطلعات شعبها نحو مجتمع يسوده العدل ويكفل حقوق الإنسان والحريات الأساسية

من خلال هذا التقرير، تؤكد مصر أن احترام حقوق الإنسان ليس مجرد التزام دولي، بل هو التزام وطني في المقام الأول، وضمانة ترتكز عليها السياسات العامة، وتترجم إلى برامج ومبادرات ملموسة تستهدف تمكين المواطنين وحماية حقوقهم، وتوفير الحياة الكريمة لهم ولنحو تسعة ملايين أجنبي تستضيفهم مصر، ما بين لاجئ ومهاجر شرعي وغير شرعي

ويقدم التقرير رسداً حياً لجهود مختلف الجهات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين، بحسب مسارات التنفيذ المحددة في وثيقة الإستراتيجية (التشريعي، والمؤسسي، وبناء القدرات)، ويُعد -أيضاً- توثيقاً لأبرز المشروعات والخطط والمبادرات المعززة لحقوق الإنسان، والمساهمة بشكل مباشر في تنفيذ مستهدفات الإستراتيجية، فضلاً عن الانتخابات الرئاسية التي أجريت بنسبة مشاركة من المواطنين هي الأكبر في تاريخ الانتخابات الرئاسية في مصر، والحوار الوطني المستمر بين مختلف ممثلي المجتمع والقوى والتيارات السياسية، كما يعكس التقرير التقدم الملحوظ نتيجة تلك الجهود في الحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن تعزيز وحماية حقوق الفئات المتنوعة

وأخيراً، أود أن أتوجه بالشكر والتقدير لجميع الوزارات والجهات المعنية، والأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، على الجهود المبذولة خلال الأعوام الثلاثة الماضية في تنفيذ الإستراتيجية، وأؤكد على أن حماية حقوق الإنسان عملية مستمرة وتراكمية الأثر، ومهما بُذل فيها من جهد أو تحقق من إنجاز، فإنه يبقى قاصراً عن بلوغ الكمال، وتظل هناك تحديات تتعلق بتمتع الجميع بحقوقهم وحرياتهم، وهو الأمر الذي يستلزم بذل المزيد من الجهد للتغلب على التحديات المتراكمة، والتصدي لأوجه النقص القائمة

## د. بدر عبدالعاطي

وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج  
رئيس اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان

---

تقرير الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان - العام الثالث من التنفيذ  
سبتمبر ٢٠٢٣ - أغسطس ٢٠٢٤

الناشر: الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان

<https://sschr.gov.eg>

[info@sschr.gov.eg](mailto:info@sschr.gov.eg)

رقم الإيداع: ٢٨٢٢٤/٢٠٢٤ م

الترقيم الدولي: ٨-١٢١٩-٩٥-٩٧٧-٩٧٨

حقوق الطبع والنشر

حقوق النشر @ ٢٠٢٤ محفوظة، الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، مصر.

جميع الحقوق محفوظة، ولا يجوز نسخ أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه في أي نظام من أنظمة استرجاع البيانات، أو نقله بأي صورة أو وسيلة من الوسائل، إلكترونية كانت أو ميكانيكية، أو عن طريق التصوير الضوئي، أو التسجيل أو بأي وسيلة أخرى، دون إذن مسبق أو دون الإشارة إلى المصدر.

## قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي	١١
أهم مؤشرات تنفيذ نتائج الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان خلال ثلاث أعوام من التنفيذ	١٨
حالة تنفيذ النتائج المستهدفة في العام الثالث	١٩
<b>المحور الأول: الحقوق المدنية والسياسية</b>	<b>٢١</b>
أولاً: الحق في الحياة والسلامة الجسدية	٢٢
ثانياً: الحق في الحرية الشخصية	٢٤
ثالثاً: الحق في التقاضي وتعزيز ضمانات المحاكمة المنصفة	٢٥
رابعاً: معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين	٢٦
خامساً: حرية التعبير	٢٩
سادساً: حرية التجمع السلمي	٣٠
سابعاً: حرية التنظيم	٣٠
-الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية والانضمام إليها	٣٠
-الحق في تكوين النقابات العمالية والانضمام إليها	٣١
-حق تكوين النقابات المهنية والانضمام إليها	٣٢
-الحق في تكوين الأحزاب السياسية	٣٢
ثامناً: حرية الدين والمعتقد	٣٣
تاسعاً: الحق في الخصوصية	٣٥
نسب التدابير المنفذة وفقاً لحقوق المحور الأول	٣٦
أبرز مؤشرات تنفيذ مستهدفات المحور الأول	٣٧
<b>المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية</b>	<b>٤٥</b>
أولاً: الحق في الصحة	٤٦
ثانياً: الحق في التعليم	٥٢
ثالثاً: الحق في العمل	٥٥
رابعاً: الحق في الضمان الاجتماعي	٥٨
خامساً: الحق في الغذاء	٥٩
سادساً: الحق في مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي	٦١



سابعًا: الحق في السكن اللائق	٦٢
ثامنًا: الحقوق الثقافية	٦٤
نسب التدابير المنفذة وفقاً لحقوق المحور الثاني	٦٥
أبرز مؤشرات تنفيذ مستهدفات المحور الثاني	٦٦
<b>المحور الثالث: حقوق الإنسان للمرأة، والطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، وكبار السن</b>	<b>٨٣</b>
أولاً: حقوق المرأة	٨٤
-على صعيد التمكين السياسي	٨٤
-على صعيد التمكين الاقتصادي	٨٥
-على صعيد التمكين الاجتماعي	٨٨
-على صعيد حماية المرأة من كافة أشكال العنف والممارسات الضارة	٨٩
ثانياً: حقوق الطفل	٩٠
ثالثاً: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	٩٤
رابعاً: حقوق الشباب	١٠٠
خامساً: حقوق كبار السن	١٠٢
نسب التدابير المنفذة وفقاً لموضوعات المحور الثالث	١٠٤
أبرز مؤشرات تنفيذ مستهدفات المحور الثالث	١٠٥
<b>المحور الرابع: التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان</b>	<b>١١٩</b>
أولاً: نشر ثقافة حقوق الإنسان	١٢٠
ثانياً: إدماج مكون حقوق الإنسان في مراحل التعليم المختلفة	١٢٢
ثالثاً: تدريب أعضاء هيئة الشرطة	١٢٣
رابعاً: تدريب أعضاء الجهات والهيئات القضائية	١٢٣
خامساً: تعزيز برامج تدريب العاملين بالجهاز الإداري للدولة وتثقيفهم في مجال حقوق الإنسان	١٢٥
نسب التدابير المنفذة وفقاً لموضوعات المحور الرابع	١٢٦
أبرز مؤشرات تنفيذ مستهدفات المحور الرابع	١٢٧

## قائمة الأشكال البيانية

الشكل البياني رقم (١)	١٨
مقارنة عدد النتائج المستهدفة خلال ثلاثة أعوام من تنفيذ الإستراتيجية	
الشكل البياني رقم (٢)	١٨
مقارنة عدد التدابير المنفذة خلال ثلاثة أعوام من تنفيذ الإستراتيجية	
الشكل البياني رقم (٣)	١٨
مقارنة عدد التدابير المنفذة موزعة على المسارات الثلاثة خلال ثلاثة أعوام من التنفيذ	
الشكل البياني رقم (٤)	١٩
نسب النتائج المستهدفة موزعة على محاور الإستراتيجية خلال العام الثالث	
الشكل البياني رقم (٥)	١٩
مقارنة عدد التدابير المنفذة على مستوى المحاور الأربعة خلال ثلاثة أعوام من التنفيذ	
الشكل البياني رقم (٦)	٣٦
نسب التدابير المتخذة لتنفيذ مستهدفات المحور الأول خلال العام الثالث	
الشكل البياني رقم (٧)	٦٥
نسب التدابير المتخذة لتنفيذ مستهدفات المحور الثاني خلال العام الثالث	
الشكل البياني رقم (٨)	١٠٤
نسب التدابير المتخذة لتنفيذ مستهدفات المحور الثالث خلال العام الثالث	
الشكل البياني رقم (٩)	١٢٦
نسب التدابير المتخذة لتنفيذ مستهدفات المحور الرابع خلال العام الثالث	

لقد اعتنقت مبدأ مجتمع حر وديمقراطي حيث يعيش جميع الأفراد في تآلف ويكون لديهم فرص متساوية.. هذا هو المثل الأعلى الذي أمل أن أعيش من أجله وأحققه

الزعيم الإفريقي

نيلسون مانديلا

(١٩١٨-٢٠١٣)

أول رئيس لجنوب إفريقيا بعد سقوط نظام الفصل العنصري

## ملخص تنفيذي

واصلت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، للعام الثالث على التوالي، تنفيذ تكاليفات السيد رئيس الجمهورية، ومباشرة اختصاصها المنصوص عليه في قرار السيد رئيس مجلس الوزراء المنشئ للجنة، بمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢١-٢٠٢٦)، وتوثيق جهود مختلف الجهات الوطنية والمجتمع المدني (المحلية والدولية) والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بجنيف، والشركاء الدوليين، التي ساهمت في تنفيذ مستهدفات الإستراتيجية في محاورها الأربعة، ويتضمن هذا التقرير نتائج رصد الأمانة الفنية لأهم التدابير التي أُخذت خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٢٣ وحتى أغسطس ٢٠٢٤، والتي شكلت العام الثالث من تنفيذ الإستراتيجية

وخلال هذا العام حرصت الدولة على نهجها الثابت خلال السنوات الأخيرة في التفاعل البناء مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، والوفاء بالتزامها بتقديم التقارير، فعلى مستوى الآليات الدولية في الأمم المتحدة، ناقشت مصر تقاريرها الدورية مع لجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل، وتستعد لمناقشة تقاريرها الدورية مع اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومناقشة تقرير الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، ويجري إعداد التقارير الدورية بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على التمييز العنصري أما على مستوى الآليات الإقليمية، ناقشت الدولة تقريرها الأولي مع لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان بجامعة الدولة العربية، ويجري إعداد التقارير الدورية بشأن تنفيذ الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وميثاق حقوق ورفاهية الطفل الإفريقي، كما وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بانضمام مصر لبروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص بحقوق المسنين في إفريقيا كما عززت مصر من تفاعلها مع منظومة الشكاوى والمراسلات مع كافة الآليات الدولية والإقليمية للرد على الادعاءات وفحص ومتابعة الجاد منها لمعالجته

وشهد هذا العام ارتفاع عدد النتائج المستهدفة التي تم العمل عليها، لتصل إلى ١٧٤ مستهدفاً، مقارنة بعدد ١٥٩ في العام الثاني، و١٤١ في العام الأول، ليبلغ إجمالي النتائج المستهدفة التي أُخذت تدابير بشأنها خلال الأعوام الثلاثة ١٩٥ مستهدفاً من إجمالي ٢٢٦ نتيجةً مستهدفةً تحقيقها في الإستراتيجية بنسبة تبلغ حوالي ٨٦٪، كما ارتفع عدد التدابير التي رصدتها الأمانة الفنية خلال هذا العام ليصل إلى ١٢٣٨ تدبيراً، مقارنة بعدد ١٠٩٧ في العام الثاني، و٥٣١ في العام الأول، ليصل إجمالي التدابير التي رصدتها الأمانة خلال الأعوام الثلاثة ٢٨٦٦ تدبيراً وحرصت الدولة خلال هذا العام على اعتماد نهج قائم على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، من خلال إدماج مستهدفات الإستراتيجية في خططها المختلفة، سواءً في برنامج عمل الحكومة الجديدة «معاً نبني مستقبلاً مستداماً ٢٠٢٤-٢٠٢٧»، وموازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، كما تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية الصحية لمصر ٢٠٢٣-٢٠٢٤، وإطلاق الخطة التنفيذية الثانية للإستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة ٢٠٢٤-٢٠٢٩.

### وعلى صعيد رصد أهم جهود الجهات الوطنية وفق مسارات التنفيذ:

فعلى مستوى المسار المؤسسي، أصدرت الجهات الوطنية العديد من الأدلة لتعزيز الأداء المؤسسي وفق النهج الحقوقي، ومنها، الدليل الإجرائي لموازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وأربعون دليلاً إرشادياً لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان في مجال الصحة وتوفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة وفق أعلى معايير الجودة، والدليل القضائي حول معايير العمل الدولية، ودليل «التفتيش المستجيب للنوع» ليسترشد به مفتشو العمل أثناء عملية التفتيش على المنشآت، وسبعة أدلة تدريبية حول معايير ضمان جودة دور الحضانات، وأربعة أدلة تدريبية لبناء قدرات الجمعيات التي تُقدم الدعم للأطفال ذوي الإعاقات الذهنية والاضطرابات النمائية وظيف التوحد.

إضافة إلى إنشاء وحدة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص بوزارة المالية وتحديد اختصاصاتها؛ وتدشين مشروع مكاتب المساعدة القضائية العمالية بهدف توفير المشورة القانونية للعمال تم إنشاء مكتب حماية الأشخاص ذوي الإعاقة بإدارة التفتيش القضائي بمكتب النائب العام، وإنشاء وحدة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة بهيئة قضايا الدولة، وطورت النيابة العامة كتب الإرشادات القضائية لأعضائها، وعممت دليلاً إرشادياً عن

العناصر التي يتم التفتيش عليها وآليات قياس توافق هذه العناصر مع الاعتبارات القانونية والمعايير الدولية ذات الصلة ولتعزيز وإحكام آليات الرقابة على المؤسسات الإيوائية والرعاية والدفاع الاجتماعي تم منح ١٣٥ من موظفي وزارة التضامن الاجتماعي صفة الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة للقانون، كما يجري العمل على إعداد دليل إجرائي لسياسة حماية الطفل بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وفي إطار ما توليه الدولة من اهتمام بضبط الأسعار تم تشكيل أمانة فنية دائمة للجنة المعنية بدراسة آليات ضبط الأسواق وأسعار السلع، وتختص بمتابعة إتاحة المنتجات وكميات الإنتاج والاستهلاك والاستيراد بصفة دورية، ووضع منظومة شاملة بشأن متابعة إجراءات وضوابط الأسعار

وعلى مستوى المسار التشريعي، صدر خلال هذا العام العديد من التشريعات المعززة لحقوق الإنسان تماشيًا مع الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ومنها، القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعادة تنظيم المجلس القومي للطفولة والأمومة، والقانون رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، والقانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٤ الذي يتيح استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات من جميع أنواع المحاكم، والقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٢١ بإنشاء صندوق مواجهة الطوارئ الطبية، والقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٤ بشأن رعاية حقوق المسنين، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٨٦ لسنة ٢٠٢٣ بتحديد غير القادرين وضوابط إعفائهم من أعباء نظام التأمين الصحي الشامل

ويناقش مجلس النواب المشروع الذي تقدمت به الحكومة بشأن قانون جديد للإجراءات الجنائية، وأجرى المجلس حوارًا مجتمعيًا حول المشروع ليخرج بصورة تراعي شواغل ومقترحات كافة أصحاب المصلحة الوطنيين ويتسق مع الدستور والتزامات مصر الدولية، وبما يضمن الأخذ بأعلى المعايير المطبقة في مجال العدالة الجنائية، ويكفل المشروع تنفيذ العديد من مستهدفات الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الحق في الحرية الشخصية وضمانات المحاكمة المنصفة. كما واصلت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان اقتراح القوانين والتعديلات التشريعية المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية ودعم وتعزيز حقوق الإنسان

وعلى مستوى مسار التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، توسعت وزارة الداخلية في برامج التدريب والتوعية المقدمة بصورة دورية لأعضاء هيئة الشرطة في موضوعات حقوق الإنسان المختلفة بما في ذلك الاستعانة بقواعد «نيلسون مانديلا»، وواصلت الجهات الوطنية المختلفة وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية تنفيذ العديد من الأنشطة التدريبية والتوعوية في مجالات مناهضة العنف والإيذاء البدني وتعزيز ثقافة المواطنة وقبول الآخر، واستمرت في برامج بناء القدرات الموجهة للمواطنين والعاملين بالجهاز الإداري للدولة والكوادر النقابية العمالية الجديدة

#### أما على صعيد رصد أهم جهود الجهات الوطنية وفق محاور الإستراتيجية؛ فقد جاءت على النحو الآتي:

على مستوى تنفيذ محور الحقوق المدنية والسياسية، شملت الجهود المتعلقة بالحق في الحياة والسلامة الجسدية، إصدار محكمة النقض، خلال عام ٢٠٢٣، ستة وعشرين حكمًا باتًا بتعويض ضحايا جرائم التعذيب والمعاملة القاسية، وتم اتخاذ العديد من الإجراءات العملية لإعمال المحاسبة ومنع الإفلات من العقاب، منها إجراءات تأديبية وجنائية بحق العاملين في وزارة الداخلية في عدد من الوقائع (١٢١٧ واقعة خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٩ وحتى يوليو ٢٠٢٤)، ونفذت النيابة العامة ٢٩٠ زيارة تفتيشية لعدد من مراكز رعاية وتأهيل الأطفال؛ لمراقبة كافة الإجراءات القانونية التي تتخذ حيالهم، كما نفذ مأمورو الضبط القضائي بوزارة التضامن الاجتماعي ٧٢٨ زيارة ميدانية للمؤسسات الإيوائية والرعاية ومؤسسات الأيتام ومؤسسات الدفاع الاجتماعي، وعقد المجلس القومي للمرأة برنامجًا تدريبيًا لدعم ٨٩٧ ناجية من العنف، واستقبلت وحدة الطفل ٥٥٩ حالة جديدة، وتم إعداد تقارير نفسية لعدد ٢٠٧ حالات للنيابة العامة.

ولضمان الحق في الحرية الشخصية، أولت النيابة العامة، أهمية قصوى لطلبات المحكوم عليهم المتعلقة بالتنفيذ؛ حيث تم البت في الطلبات المقدمة من المحكوم عليهم في شأن استنزال مدد الحبس الاحتياطي التي قضاها المحكوم عليهم في القضايا المقضي فيها بالبراءة من مدد العقوبة المحكوم بها في قضايا أخرى، وذلك بالتزامن مع حرص النيابة العامة على التوسع في استخدام بدائل الحبس الاحتياطي.

وتعزيزاً ل ضمانات المحاكمة المنصفة والعدالة الناجزة، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، بلغت نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ٨٦,٤٪، ونسبة تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم الأسرة ٩٦٪، وانتهت مصلحة خبراء وزارة العدل من ١٧ ألفاً و ٥٣٧ قضية أحوال شخصية، و ٢٢ ألفاً و ٨٤٢ قضية عمال، وتم الانتهاء من تشغيل إجراءات التقاضي الجنائي الإلكتروني بمحاكم الجرح في محافظات المرحلتين الأولى والثانية، أما بالنسبة لمحاكم الجنايات؛ فقد تم الانتهاء من التشغيل الكلي في محاكم محافظات الإسماعيلية والسويس وبورسعيد، بينما بلغ إجمالي المحاكم المدنية الممكّنة ٣١٠ محاكم

من جهة أخرى، شهدت التدابير الوطنية الخاصة بمعاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين، جهوداً مكثفة خلال هذا العام؛ حيث وصل عدد المستفيدين من قرارات العفو الرئاسي عن باقي مدة العقوبة والإفراج الشرطي، خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٢٣ حتى أغسطس ٢٠٢٤، إلى ٩٥١٣ نزيلاً في عدة مناسبات وطنية ودينية.

كما اضطلع قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، بالمرور الميداني على مختلف الجهات الشرطة بمديريات أمن المحافظات؛ للتأكد من جودة الخدمات الجماهيرية المقدمة، ومطابقة أماكن الاحتجاز بأقسام ومراكز الشرطة لمواصفات التهوية الجيدة، وتناسب القدرة الاستيعابية مع عدد المدودعين، كما قامت الوزارة بتوريد أدوية ومستلزمات طبية لمستشفيات وعيادات مراكز الإصلاح والتأهيل بقيمة ١٣٤ مليوناً و ١٢٦ ألفاً و ٦٨٩ جنيهاً

بالمثل سعت الدولة لضمان الحق في حرية التعبير؛ فتم إجراء الانتخابات على منصب رئيس الجمهورية ٢٠٢٤، في أجواء تنافسية فاز بها السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، تحت إشراف قضائي كامل وتغطية إعلامية مفتوحة وممتابعة مختلف المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، واتخذت العديد من الجهات الوطنية إجراءات مختلفة لحث المواطنين على التعبير الحر عن آرائهم في العملية الانتخابية

وَعُقدت نسخة استثنائية للحوار الوطني حول الأوضاع الاقتصادية الراهنة شارك فيها ٤٢٨ شخصاً، منهم ممثلون عن الحكومة والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، وخبراء في الشؤون الاقتصادية كما أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ٧٨ تصريحاً جديداً لعدد من القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية والصحف والمجلات.

وعلى صعيد الحق في حرية التجمع السلمي، شهدت الفترة التي يغطيها التقرير العديد من الوقفات والتظاهرات السلمية التي نظمتها أحزاب سياسية وصحفيون ومحامون وممثلو المجتمع المدني والمواطنون بالمليادين الرئيسية في مختلف محافظات الجمهورية للتعبير عن الرأي في قضايا ذات طابع سياسي أو مجتمعي أو فئوي، ومنها ما ضم أعداداً كبيرة كالتظاهرات المؤيدة للقضية الفلسطينية تزامناً مع الحرب على غزة.

وفي سياق كفالة حرية التنظيم، ففي مجال تكوين الجمعيات؛ بلغ عدد منظمات العمل الأهلي التي تمت الموافقة على طلبات توفيق أوضاعها ٣٤ ألفاً و ٧٥٦ منظمة حتى يوليو ٢٠٢٤، من بينهم ٦٠ منظمة أجنبية غير حكومية، و ٣٦ اتحاداً نوعياً، و ٢٧ اتحاداً إقليمياً، ووصل مقدار التمويل الوارد لمؤسسات العمل الأهلي في ٢٠٢٣ نحو ١٣ ملياراً و ٣٠٥ ملايين جنيه، ٦٦٪ منها تمويل محلي، و ٣٤٪ تمويل دولي، وخلال الفترة من يناير ٢٠٢٣ إلى يوليو ٢٠٢٤، قام صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية بتقديم منح بلغت ٦٥٥ مليوناً و ٩٥٧ ألفاً و ٢٠٩ جنيهاً

وعلى مستوى النقابات العمالية؛ تم إبرام ١٦ اتفاقية عمل جماعية استفاد منها ١٨ ألفاً و ١٥٨ عاملاً، وُعقدت ندوات ودورات تدريبية استفاد منها حوالي ٦٤ ألف عامل لتوعيتهم بأحكام قانون العمل والمفاوضات الجماعية وإبرام اتفاقيات العمل الجماعية، وتلقى ١٨ ألف عامل تدريبات على كيفية تأسيس التنظيمات النقابية العمالية، وتم تخصيص نحو ٢٩ مليوناً و ٤٠٠ ألف جنيه لدعم الموارد المالية للنقابات العمالية

وبشأن النقابات المهنية فقد أجريت انتخابات التجديد النصفى لنقابة المهندسين، وُعقدت انتخابات نقابة المحامين على منصب النقيب العام وعضوية مجلس النقابة العامة، وانتخابات التجديد النصفى لنقابة أطباء الأسنان، وانتخابات مجلس النقابة العامة للفنانين التشكيليين

وفيما يتعلق بجهود تعزيز حرية الدين والمعتقد، ارتفع عدد الكنائس والمباني الخدمية التابعة لها التي تم تقنين أوضاعها من ٢٩٧٣ كنيسة ومبنى خدميًا، خلال العام الثاني من تنفيذ الإستراتيجية، إلى ٣٤٥٣ في أكتوبر ٢٠٢٤، علاوة على صدور قرارات بتخصيص أراضٍ لبناء كنائس في محافظات متعددة

واستمر التنسيق بين الجهات الوطنية والمؤسسات الدينية المتنوعة ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ خطط تجديد الخطاب الديني، ونشر قيم التسامح والعيش المشترك، حيث تم تنفيذ العديد من المبادرات وورش العمل والندوات والمؤتمرات التي استهدفت مختلف مكونات المجتمع، حول موضوعات بناء السلام والمواطنة والحوار وقبول الآخر

على مستوى إعمال الحق في الخصوصية، اضطلعت وزارة الداخلية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بضبط العديد من القضايا في إطار مكافحة جرائم المعلومات؛ حيث تم ضبط ١٣١٩ قضية اختراق وسرقة حسابات إلكترونية، و١٦٤٢ قضية تشهير وإساءة سمعة، و٩٠٤ قضايا تهديد وابتزاز، و٩٣٦ قضية تهديد بالتشهير، و١٥٦ قضية انتحال صفة، ونظمت الوزارة ١٣ دورة تدريبية للضباط والأفراد والمدنيين، استفاد منها ١٥٧ متدرّبًا في المجالات ذات الصلة بمكافحة الجرائم المعلوماتية.

في ضوء تنفيذ محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالرغم مما يشهده العالم من أزمات صحية واقتصادية وحروب ونزاعات مسلحة أثرت سلبًا على إعمال حقوق الإنسان في هذا المحور وباتت من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بأسره؛ فإن الدولة المصرية ظلّت حريصة وملتزمة بكفالة هذه الحقوق فتبنّت سياسات لحماية متكاملة الهدف منها تحسين جودة الحياة، وذلك بتنفيذ مشروعات جديدة وإطلاق مبادرات مختلفة، كان آخرها المبادرة الرئاسية للتنمية البشرية «بداية جديدة لبناء الإنسان المصري»، والتي تهدف إلى إتاحة طريق للمواطن المصري نحو التنمية الذاتية والصحية والتعليمية والرياضية والثقافية، وقد بلغ إجمالي الخدمات التي قدمتها المبادرة منذ انطلاقتها وحتى منتصف أكتوبر ٢٠٢٤، عدد ٤٦ مليونًا و٦٤٦ ألفًا و٤٩٨ خدمة

وعلى صعيد الحق في الصحة، استضافت مصر النسخة الثانية من المؤتمر العالمي للسكان والصحة والتنمية البشرية (PHDC24) في أكتوبر ٢٠٢٤، وتسلمت الدولة خلاله الإشهاد الدولي من منظمة الصحة العالمية بالقضاء على مرض الملاريا، كما ارتفعت مخصصات الصحة في الموازنة العامة للدولة خلال العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ إلى ٤٩٥ مليارًا و٦٠٠ مليون جنيه مقارنة بالعام المالي السابق فاستوفت النسبة المستحقة لها وفقًا للدستور، هذا إضافة إلى زيادة الاعتمادات المدرجة في الموازنة العامة لمبادرة «العلاج على نفقة الدولة»، لتصبح ثمانية مليارات و٥١٦ مليون جنيه، وتخصيص استثمارات كلية للخدمات الصحية بنحو ١١٥ مليارًا و٧٠٠ مليون جنيه ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥. ووصل عدد المؤمن عليهم في التأمين الصحي، في يونيو ٢٠٢٤، إلى ٥٣ مليونًا و٦١٨ ألفًا و٤٥٥ منتفعًا، كما أصدرت المجالس الطبية المتخصصة قرارات علاج على نفقة الدولة وصل عددها إلى مليونين و٤٣٥ ألفًا، وتم إجراء ٣٨٣ ألفًا و٤٠٠ عملية ضمن مبادرة إنهاء قوائم الانتظار

وفي سياق تعزيز الحق في التعليم، أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة «UNESCO» فوز مصر بجائزة «كونفوشيوس» لمحو الأمية لعام ٢٠٢٤، وانخفضت نسبة الأمية في مصر خلال عام ٢٠٢٣ بنسبة ١,٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢، لتصل إلى ١٦,١٪. واستيفاءً للاستحقاق الدستوري بلغ إجمالي مخصصات التعليم قبل الجامعي والعالي والبحث العلمي في الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مبلغ ٩٩٨ مليارًا و١٠٠ مليون جنيه، وتستهدف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ توجيه استثمارات قدرها نحو ١١١ مليارًا و٦٠٠ مليون جنيه في مجال التعليم وزاد عدد الجامعات المصرية في تصنيف التايمز العالمي ٢٠٢٥، بالقياس إلى نسخة العام الماضي، حيث سجلت النتائج إدراج ٣٥ جامعة مصرية مقارنة بعدد ٢٨ جامعة في نسخة عام ٢٠٢٤ بزيادة سبع جامعات عن نتائج العام الماضي، منهم ست جامعات مصرية جديدة لأول مرة بالتصنيف

أما فيما يتصل بتعزيز الحق في العمل، وفرت الدولة ٦٨٣ ألفاً و٧٩٤ فرصة عمل لتشغيل الشباب، وهو ما نتج عنه خفض معدلات البطالة خلال الربع الثاني من ٢٠٢٤ لتصل إلى ٦,٥٪، كما ارتفع الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص ليصل إلى ٦,٠٠٠، وتم ضخ ثمانية مليارات و٥٠٠ مليون جنيه كقروض لتمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر وفرت حوالي ٤٦٥ ألف فرصة عمل، وتم التفتيش على ٥٣ ألفاً و١٦٤ منشأة يعمل بها حوالي مليونين ٢٥٨ ألف عامل، وعقدت ١٧٥٤ ندوة للتوعية بالسلامة والصحة المهنية.

وفي مجال تدابير الحماية الاجتماعية، واصلت الدولة جهودها لتخفيف وطأة الأوضاع الاقتصادية؛ حيث وجهت حوالي ١٨٠ مليار جنيه في مارس ٢٠٢٤ لتنفيذ أكبر حزمة عاجلة لتدابير الحماية الاجتماعية، فتم إقرار زيادة ١٥٪ في المعاشات يستفيد منها ١٣ مليون مواطن بتكلفة إجمالية ٧٤ مليار جنيه، ورفع حد الإعفاء الضريبي لكافة العاملين بالدولة بالحكومة والقطاعين العام والخاص بنسبة ٣٣٪، بتكلفة إجمالية سنوية خمسة مليارات جنيه. وبلغت مخصصات برنامج «تكافل وكرامة» في موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ حوالي أربعين مليار جنيه، مما يسمح بتقديم دعم نقدي شهري لنحو ٥ خمسة ملايين و٢٠٠ ألف أسرة من الأسر الأقل دخلاً، وزيادة الفئات المالية الممنوحة للمستهدفين من البرنامج بنسبة ١٥٪ لتصل نسبة الزيادة منذ إبريل ٢٠٢٣ إلى نحو ٤٠٪.

وعملت الدولة على تعزيز الحق في الغذاء؛ فتضمنت موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مخصصات مالية لدعم السلع التموينية بنحو ١٣٤ مليار جنيه، منها ٩١ مليار جنيه لدعم رغيف الخبز، و٣٦ مليار جنيه لدعم البطاقات التموينية يستفيد منها ٦٢ مليوناً و٢٠٠ ألف مواطن، كما استهدفت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، توجيه استثمارات قدرها نحو ١٧٩ مليار جنيه لأنشطة الزراعة والري، بنسبة زيادة تبلغ ٨٥٪ عن العام الماضي، وقدمت الدولة ٤٦٥ مليوناً و٦٠٠ ألف جنيه تمويلات في مجال المشروعات الزراعية والغذائية، و٥٦٤٩٠ خدمة دعم الفني لمشروعات في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي والغذائي

وفي ضوء جهود الدولة لتحسين جودة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، تم الانتهاء من تنفيذ ١٨ مشروعاً لمياه الشرب، بطاقة ٩٦ ألفاً و٥٠٠ م<sup>٣</sup> في اليوم، في ٩ محافظات، وتنفيذ ١٠ مشاريع للصرف الصحي بطاقة مليون و٩٠٠ ألف م<sup>٣</sup> في اليوم، في ٨ محافظات، بالإضافة إلى الانتهاء من ٣٨ مشروعاً للصرف الصحي بالمناطق الريفية في ١٢ محافظة، وتوجيه استثمارات بقيمة ١٣٥ مليار جنيه في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، لتطوير خدمات مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي

وعلى صعيد الحق في السكن اللائق، فازت مصر بجائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لأفضل مشروع سكني مُنفذ لعام ٢٠٢٤، عن مشروع روضة السيدة «تل العقارب سابقاً»، وتضمنت موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مخصصات مالية لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي بنحو ١١ مليارات و٩٠٠ مليون جنيه، لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي كما قامت اللجنة الوطنية لصرف التعويضات لمتضرري النوبة بصرف تعويضات مالية بحوالي ٣٠٦ ملايين و١٩٥ ألف جنيه لعدد ١٥٥٠ مستحقاً للتعويض بدلاً من الوحدات السكنية والأراضي القابلة للزراعة حتى يوليو ٢٠٢٤، ووصل عدد من صُرفَت لهم التعويضات العينية والنقدية حتى المرحلة الثالثة ٤٠٢١ مستحقاً للتعويض. وصدر قانون التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣، وتضمن بعض التيسيرات والضوابط التي من شأنها جواز التصالح على بعض المخالفات المحظور التصالح عليها

وتعززاً للحقوق الثقافية، تم توجيه مبلغ مليار و٦٣٠ مليون جنيه من موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، للتوسع في إتاحة الخدمات الثقافية، وتم عقد ٨٦٣ نشاطاً وفعالية ثقافية استفاد منها ٢٧ ألفاً و٥٧٨ من قاطني مناطق الإسكان الآمن بديل العشوائيات، و٨٥٥ فعالية ثقافية وفنية استفاد منها ٧٨ ألفاً و٨٤٤ من سكان قرى مبادرة «حياة كريمة»، و٣٥ معرضاً للكتاب أقيموا خلال عامي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ في عدد من المحافظات والجامعات



فيما يتعلق بالمحور الثالث المعني بحقوق المرأة، والطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، وكبار السن؛ واصلت الدولة جهودها في تعزيز حقوق المرأة، أبرزها الاستمرار في حملات التوعية الإعلامية بحقوق المرأة، وتنفيذ مشروع «بطاقتك حقوقك»؛ وبلغ عدد بطاقات الرقم القومي المستخرجة من ٢٠١٤ وحتى يونيو ٢٠٢٤، مليوناً و٣٢٦ ألفاً و٥١٤ بطاقة للسيدات، وتم تخصيص ٨٨ مليار جنيه لتمويل المشروعات متناهية الصغر استفادت منها خمسة ملايين امرأة، وانخفض معدل البطالة بين الإناث في عام ٢٠٢٣ ليصل إلى ١٧,٧٪ مقارنة بنسبة ٢٤,٨٪ في العام ٢٠١٤، كما تم تدريب ٣٣٥ ألفاً و٨٤٩ امرأة في مجالات التثقيف المالي وريادة الأعمال وإجادة الحرف الصغيرة والأشغال اليدوية، وتم افتتاح المنطقة المؤمنة المخصصة للمرأة ضحية العنف في محكمة شرق الإسكندرية، كما قدم مكتب شكاوى المجلس القومي للمرأة المشورة والدعم القانوني في ٤٠٧٩ دعوى قضائية خلال الفترة التي يغطيها التقرير

فيما يتصل بحقوق الطفل، استقبلت خطة نجدة الطفل ٣٣٠ ألفاً و١١٧ مكاملة، وتم تقديم استشارات قانونية لعدد ٢٠١٩ بلاغاً بشأن أطفال في خطر، وتم التفتيش على ٩٩٧٤ منشأة تستخدم أطفالاً، وتم تنفيذ ١٣٦ حملة للتفتيش على المهين المحظور تشغيل الأطفال بها، وتم تحرير ٢٧ محضراً للمنشآت المخالفة، وبلغ عدد حضانات الطفولة المبكرة ٢٦ ألفاً و٧٠٠ يستفيد منها حوالي مليون طفل في جميع المحافظات، ووصل عدد الأطفال المكفولين إلى عشرين ألف طفل كفلتهم ١٩ ألفاً و٨٠٠ أسرة حتى نهاية يونيو ٢٠٢٤، مقارنة بعدد ٨٧٥٠ طفلاً خلال عام ٢٠١٤.

كما طبقت الدولة للمرة الأولى في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، منهجية منظمة الأمم المتحدة للطفولة «UNICEF» لقياس الإنفاق العام الموجه للطفل، حيث وجهت استثمارات بحوالي ٤٥ مليار جنيه لتلبية الاحتياجات الضرورية للأطفال

ولتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واصلت الدولة جهودها في تقديم الخدمات المختلفة، فخلال العام الثالث من تنفيذ الإستراتيجية بلغ عدد بطاقات الخدمات المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة مليوناً و٣٠٠ ألف بطاقة، مقارنة بعدد مليون و١٠٠ ألف بطاقة في العام الثاني؛ وتم تنفيذ ٣٩٢٤ حملة للتوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم استهداف ٢٠٢ ألف معلم وقيادة تربوية للتوعية بنظام التعليم الدامج، وبناء قدرات ٢٧٠٠ موجه ومدرس وأخصائي اجتماعي ونفسي على الدمج التعليمي والتكنولوجيا المساعدة، وتم توفير سبل الإتاحة واليسير اللازمة لتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات الرئاسية

وفيما يخص حقوق الشباب، وجهت الدولة في موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مبلغ خمسة مليارات و٢٤٠ مليون جنيه، للتوسع في إتاحة الملاعب والمراكز الشبابية والأندية الرياضية، ووفر جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في عام ٢٠٢٣، مبلغ مليار و٨٠٠ ألف جنيه لإقامة ٦٢ ألفاً و٨٠٠ مشروع للشباب، وتنفيذ العديد من الدورات وملتقيات التوظيف للشباب لتدريبهم وتأهيلهم على مهن يحتاجها سوق العمل، كما تم استهداف ١٣ مليوناً و٩٥٢ ألف شاب وفتاة لتعزيز مفهوم المواطنة وتصحيح الأفكار المتطرفة لدى النشء والشباب في المناطق الحدودية والمهمشة

أما على صعيد حقوق كبار السن، فقد بلغ عدد دور المسنين ١٦٣ مؤسسة، وبلغت أندية المسنين عدد ١٧٩ نادياً، يستفيد منها حوالي ٤١ ألف مسن، ووصل عدد المستفيدين من برنامج «كرامة» في مارس ٢٠٢٤ إلى ٧١٣ ألف مسن، كما تم صرف منح للجمعيات العاملة في مجال رعاية المسنين، بحوالي ١٤ مليوناً و٩٢٢ ألف جنيه، وتخصيص خمسة مليارات جنيه لصندوق تنمية الأسرة والمسنين، وتوفير قروض لكبار السن بحوالي ١٨٦ مليون جنيه لتمويل عدد من المشروعات

وفيما يتعلق بالمحور الرابع والخاص بالتثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، استمرت الجهات الوطنية في نشر ثقافة حقوق الإنسان تم تنظيم عدد من الفعاليات في إطار البروتوكول الموقع بين وزارة التضامن الاجتماعي والمنظمة

«العربية لحقوق الإنسان» لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في سياق المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» وتشجيع المشاركة ونبذ الهجرة غير الشرعية، وتوقيع بروتوكول تعاون بين المجلس القومي للمرأة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، بهدف الاستفادة من تقنيات المعلومات الحديثة لخدمة قضايا المرأة، ونشر الوعي بالقضايا الخاصة بالمرأة المصرية، وتنفيذ العديد من الندوات ودوائر الحكي ولقاءات حوارية لرفع الوعي القانوني والحقوقى للنساء حول موضوعات العنف السيبراني، وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان، والحريات الدينية، وقضايا النوع من خلال مناظرات قضايا النوع وقبول الآخر، والتعريف بالإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

وفي ضوء إدماج حقوق الإنسان في مراحل التعليم المختلفة، تعمل الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان على إعداد مشروع لإدماج حقوق الإنسان في المنظومة التعليمية بمصر، إعمالاً للتعاون بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة (٢٠٢٣-٢٠٢٧)، بخلاف مراجعة كافة المقررات الدراسية الدينية لتعزيز التسامح ونبذ العنف والتطرف وإدراج موضوعات تسهم في ترسيخ قيم الحوار وإقرار الاختلاف

أما في إطار تدريب أعضاء هيئة الشرطة، نفذت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بجنيف «OHCHR» وبدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي «EU» لدى مصر، برنامج تدريب المدربين المكلفين بإنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان، شارك فيه ممثلون عن وزارتي الداخلية والعدل، والنيابة العامة، كما نظمت وزارة الداخلية محاضرات ولقاءات لأعضائها والعاملين بها لتعميق معارفهم حول حقوق الإنسان

ومن أجل تدريب أعضاء الهيئات والجهات القضائية، تم عقد ٢٢ دورة تدريبية لعدد ٤٠٧ من أعضاء النيابة العامة، وسبع دورات تدريبية متخصصة في مجال حقوق الإنسان لأعضاء النيابة العامة الجدد، استفاد منها ٥٥ عضواً بنيابات استئناف مختلفة. إضافة إلى ١١ ورشة عمل لتعزيز قدرات ٢١٤ قاضياً و٢٠ عضواً من أعضاء هيئة النيابة الإدارية حول مكافحة جرائم العنف ضد المرأة.

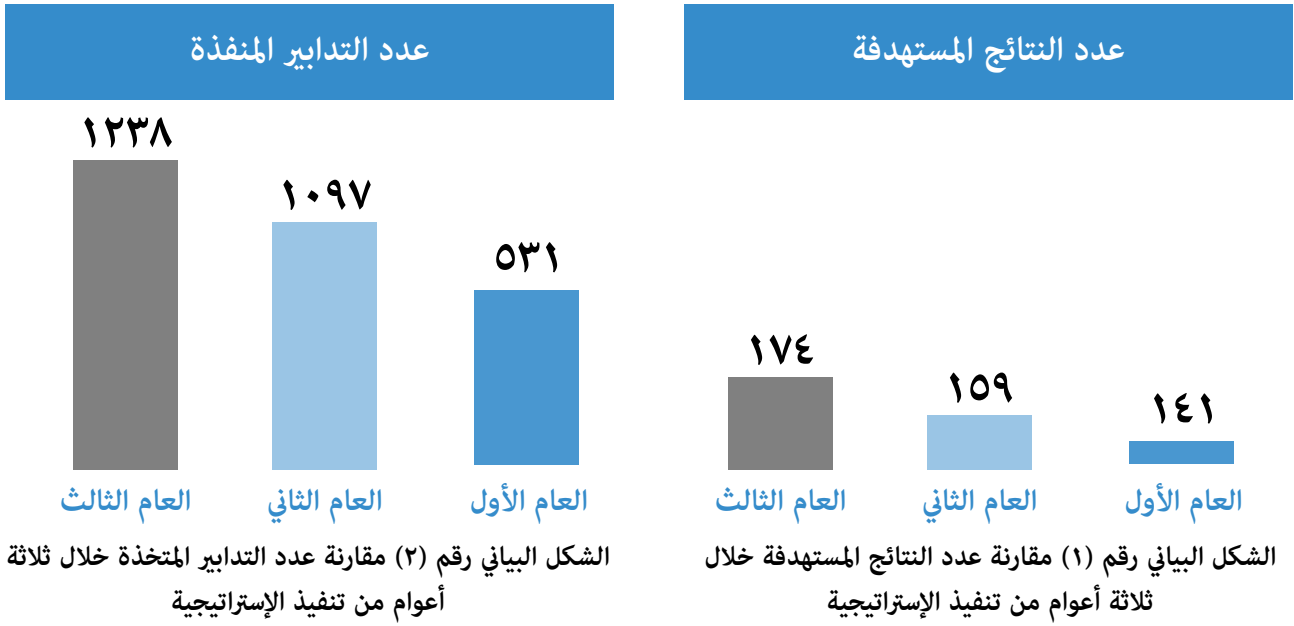
ولتعزيز برامج تدريب العاملين بالجهاز الإداري للدولة وتثقيفهم في مجال حقوق الإنسان، نفذت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان دورتين تدريبيتين لكوادر وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة الثقافة المعنيين بملف حقوق الإنسان، بهدف التعريف بالإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وتنفيذ مستهدفاتها، والتزامات مصر الدولية في مجال حقوق الإنسان.

ونفذ عدد من الجهات الحكومية دورات تدريبية للعاملين بها حول موضوعات الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط العمل الخاصة بالجهات، والتعريف بالإعاقات، ومناهضة جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ومعايير العمل الدولية ودور مكاتب المساعدة القانونية العمالية، والبعد البيئي وأثره على التنمية المستدامة

## أهم مؤشرات نتائج تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان خلال ثلاثة أعوام من التنفيذ

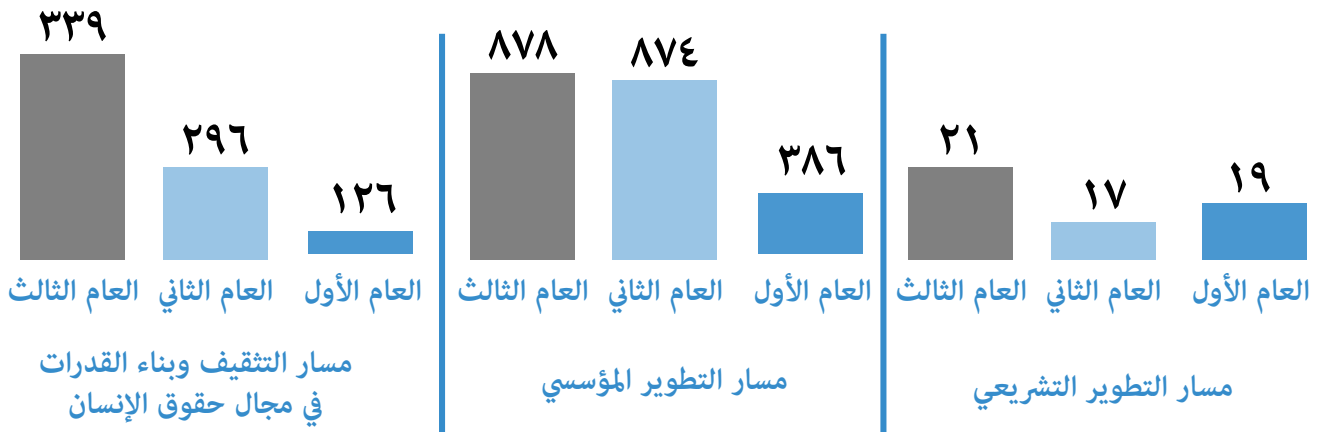
### عدد النتائج والتدابير المنفذة خلال ثلاثة أعوام من تنفيذ الإستراتيجية

ارتفع عدد النتائج المستهدفة التي تم العمل عليها خلال العام الثالث ٢٠٢٣-٢٠٢٤ من تنفيذ الإستراتيجية إلى ١٧٤ نتيجة مستهدفة مقارنة بعدد ١٥٩ نتيجة خلال العام الثاني من التنفيذ، و١٤١ نتيجة في العام الأول، كما ارتفع عدد التدابير التي رصدتها الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان لتنفيذ تلك المستهدفات إلى ١٢٣٨ تدبيراً خلال العام الثالث للإستراتيجية، مقارنة بعدد ١٠٩٧ تدبيراً في العام الثاني من التنفيذ، و٥٣١ تدبيراً في العام الأول



### التدابير المنفذة وفقاً لمسارات الإستراتيجية خلال ثلاثة أعوام من التنفيذ

ارتفع عدد التدابير التي تم العمل عليها في المسارات الثلاثة لتنفيذ الإستراتيجية خلال هذا العام، فبلغ ٨٧٨ تدبيراً في مسار التطوير المؤسسي، مقارنة بعدد ٨٧٤ تدبيراً في العام الثاني من التنفيذ، و٣٨٦ في العام الأول، و٣٣٩ تدبيراً في مسار التشريف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، مقارنة بعدد ٢٩٦ تدبيراً في العام الثاني من التنفيذ، و١٢٦ تدبيراً في العام الأول، و٢١ تدبيراً في مسار التطوير التشريعي، مقارنة بعدد ١٧ تدبيراً في العام الثاني، و١٩ تدبيراً في العام الأول

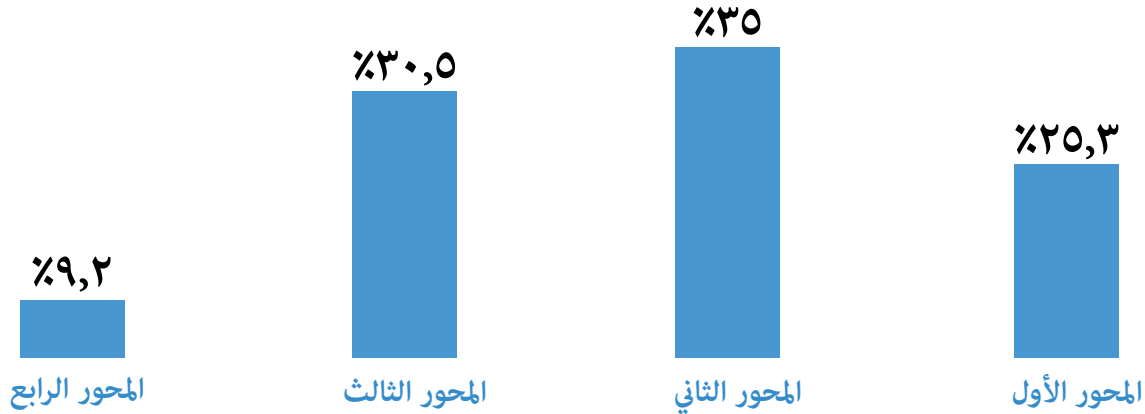


الشكل البياني رقم (٣) مقارنة عدد التدابير المنفذة موزعة على المسارات الثلاثة خلال ثلاثة أعوام من التنفيذ

## حالة تنفيذ النتائج المستهدفة في العام الثالث من تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (سبتمبر ٢٠٢٣ - أغسطس ٢٠٢٤)

### النتائج المستهدفة وفقاً لمحاور الإستراتيجية

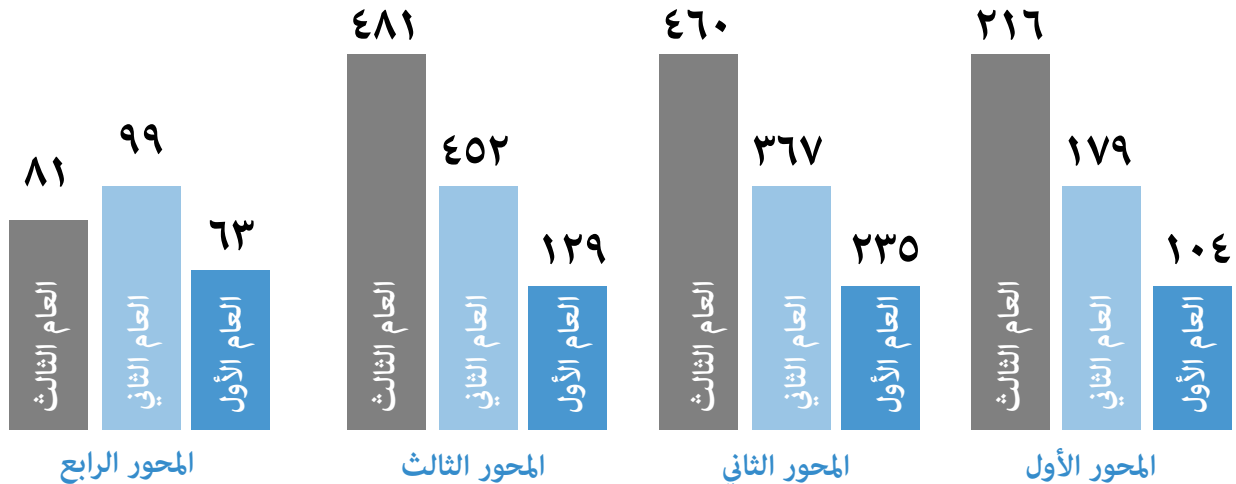
بلغ عدد النتائج المستهدفة التي تم العمل عليها خلال هذا العام ١٧٤ مستهدفاً، ٢٥,٣٪ منهم في المحور الأول «الحقوق المدنية والسياسية»، و٣٥٪ في المحور الثاني «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، و٣٠,٥٪ في المحور الثالث «تعزيز حقوق الإنسان للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وكبار السن»، و٩,٢٪ في المحور الرابع «التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان»



الشكل البياني رقم (٤) نسب النتائج المستهدفة موزعة على محاور الإستراتيجية خلال العام الثالث

### عدد التدابير وفقاً لمحاور الإستراتيجية خلال ثلاثة أعوام من التنفيذ

ارتفع عدد التدابير التي رصدتها الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، خلال العام الثالث في المحور الأول ليصل إلى ٢١٦ تدبيراً، مقارنة بعدد ١٧٩ تدبيراً في العام الثاني، و١٠٤ تدابير في العام الأول، وفي المحور الثاني ليصل إلى ٤٦٠ تدبيراً في العام الثالث، مقارنة بعدد ٣٦٧ تدبيراً في العام الثاني، و٢٣٥ تدبيراً في العام الأول، وفي المحور الثالث ليصل إلى ٤٨١ تدبيراً في العام الثالث، مقارنة بعدد ٤٥٢ تدبيراً في العام الثاني، و١٢٩ تدبيراً في العام الأول، بينما انخفض عدد التدابير التي رصدتها الأمانة لتنفيذ المحور الرابع إلى ٨١ تدبيراً خلال العام الثالث، مقارنة بعدد ٩٩ تدبيراً في العام الثاني، و٦٣ تدبيراً في العام الأول



الشكل البياني رقم (٥) مقارنة عدد التدابير وفقاً لمحاور الإستراتيجية خلال ثلاثة أعوام من التنفيذ

إن الديانات المختلفة بالنسبة لي هي أزهار جميلة من نفس الحديقة أو هي فروع لنفس الشجرة المهيبة. وبالتالي، فهي صحيحة على حد سواء، على الرغم من أن تلقيها وتفسيرها من خلال الأدوات البشرية أمر غير كامل على حد سواء

### المهاتما غاندي

(١٨٦٩-١٩٤٨)

محامي وسياسي بارز والزعيم الروحي لحركة الإستقلال الهندية

المحور الأول

الحقوق المدنية والسياسية

## أولاً: الحق في الحياة والسلامة الجسدية

ناقشت مصر مع لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة، في نوفمبر ٢٠٢٣، تقريرها الدوري الخامس بشأن جهودها في إنفاذ أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وعرضت الدولة خلال المناقشة الإجراءات العملية التي اتخذتها كافة مؤسساتها بالشراكة مع منظمات المجتمع الأهلي، ومنظمات الأمم المتحدة، والشركاء الدوليين، في إطار عملية مستمرة ومدعومة بإرادة سياسية على أعلى مستوى لإحراز التقدم المنشود في هذا الملف الهام.

**اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «استمرار مناهضة التعذيب بجميع صوره وأشكاله والتحقيق في الادعاءات ذات الصلة وحماية حقوق الضحايا اتساقاً مع الدستور والتزامات مصر الدولية»**

أصدرت محكمة النقض، خلال عام ٢٠٢٣، ستة وعشرين حكماً باتاً بتعويض ضحايا جرائم التعذيب والمعاملة القاسية، في ضوء كفالة حقوقهم، ذلك بخلاف أحكام أخرى صدرت من المحاكم المختصة المختلفة كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات العملية لإعمال المحاسبة ومنع الإفلات من العقاب، منها قيام وزارة الداخلية باتخاذ إجراءات تأديبية وجنائية بحق العاملين بها في عدد من الوقائع التي تنوعت بين إساءة المعاملة واستخدام القسوة (١٢١٧ واقعة خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٩ وحتى يوليو ٢٠٢٤)، وذلك لمن ثبتت إدانته من قبل سلطات التحقيق المختصة

وفي إطار مناهضة التعذيب بجميع صوره وأشكاله، تنظم أكاديمية الشرطة سنوياً ست دورات تدريبية متقدمة في مجال فض أعمال الشغب لضمان حفظ الأمن وحماية الأرواح وفقاً لطبيعة الموقف الأمني، إضافة إلى دورات تدريبية وورش عمل وندوات أخرى تنظمها الوزارة لأعضاء هيئة الشرطة بصورة دورية، كما تم التوسع في برامج التدريب والتوعية بما في ذلك الاستعانة بقواعد «نيلسون مانديلا»

**اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «الحد من أي شكل من أشكال الممارسات الفردية التي تمثل انتهاكاً لحرمة الجسد، سواء كان ذلك في الجهات أو الأماكن العامة أو الخاصة»**

قام المجلس القومي للمرأة، بالتعاون مع وحدات مناهضة

العنف ضد المرأة والفتاة بالجامعات، بتنظيم أحد عشر لقاءً توعوياً في عدد من الجامعات بالمحافظات المختلفة، واستفاد من هذه اللقاءات ١٣٨٧ طالباً وطالبة، إضافة لتنفيذ معسكرين تدريبيين لعدد ٢٠٠ من طلاب وطالبات الجامعات؛ لتوعيتهم بالجهود المبذولة لمناهضة العنف ضد المرأة، والتعريف بالأطر التشريعية لجرائم العنف، ومسار الإحالة الوطني لتلك الجرائم وفي سياق متصل بالجهود المبذولة لمناهضة العنف تحت عنوان «احميها من الختان»، وبالشراكة مع مؤسسة «تنمية الطفولة»، تم عقد تسعة لقاءات حول مكافحة ختان الإناث بقرى «حياة كريمة» في تسع محافظات، استفاد منها ٤٤٢ شخصاً، كما نفذ المجلس أنشطة توعوية متنوعة ذات صلة على مستوى الجمهورية، في إطار حملة «الستة عشر يوماً للقضاء على العنف ضد المرأة»، استفاد منها أكثر من ثلاثة ملايين شخص

**واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز الحماية لنزلاء دور الرعاية الاجتماعية، ودور الأيتام، ودور رعاية المسنين، ونزلاء المصححات النفسية، ومصحات علاج الإدمان؛ للحيلولة دون وجود أي انتهاكات لحقهم في الحياة الآمنة، وحرمة وسلامة أجسادهم، وإحالة المخالفين إلى جهات التحقيق المختصة»**

قامت النيابة العامة بإجراء ٢٩٠ زيارة تفتيشية لعدد من مراكز رعاية وتأهيل الأطفال على مستوى الجمهورية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير؛ لمراقبة كافة الإجراءات القانونية التي تُتخذ حيالهم، والتأكد من كفالة حقوقهم التي نظمها الدستور والقانون والمواثيق الدولية ذات الصلة، فضلاً عن إعداد تقارير تفصيلية بشأن تلك الزيارات، وتوجيه المراكز ودور الرعاية بضرورة تحديث معايير التصنيف عند الإيداع، وإيلاء عناية فائقة باستخراج أوراق ثبوتية لكافة الأطفال المودعين.

كما نفذ مأمورو الضبط القضائي بوزارة التضامن الاجتماعي ٧٢٨ زيارة ميدانية للمؤسسات الإيوائية والرعاية ومؤسسات الأيتام ومؤسسات الدفاع الاجتماعي بكافة محافظات الجمهورية، وذلك للتأكد من عدم وقوع أي انتهاكات بحق النزلاء، مع اتخاذ ما يلزم من إجراءات حال الكشف عن أي انتهاك، والتي من بينها إخطار لجنة الضبطية القضائية بالوزارة لتحرير محضر بقسم الشرطة المختص.

وفي سياق تنفيذ الوزارة مشروع «حماية الطفل» وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «UNICEF»، قامت وحدة حماية الطفل بالوزارة بالتدخل وتقديم المساعدة اللازمة للأطفال داخل مؤسسات الأيتام، ومؤسسات الدفاع

وتزويدهم بمعلومات عن كيفية التعامل مع النزلاء وحل مشكلتهم، بالإضافة إلى التأكد من البنية التحتية للمباني حفاظاً على سلامة المتواجدين، ومعرفة احتياجات الدور من تدريبات أو خدمات، علاوة على فحص التراخيص الخاصة بكل دار واللوائح الخاصة بها

وتم تحرير عدد ٢١٣ محضر ضبط قضائي، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بالتنسيق مع مكتب حماية الطفل وذوي الإعاقة والمسنين بمكتب النائب العام، وكذا وزارة الداخلية بشأن المخالفات والانتهاكات التي رصدها مأمورو الضبط القضائي التابعون لوزارة التضامن الاجتماعي خلال الزيارات الميدانية التي قاموا بها بمؤسسات الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية ومؤسسات الدفاع الاجتماعي والأسر الكافلة

### واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «زيادة وتطوير برامج التأهيل النفسي لضحايا العنف»

أقام المجلس القومي للمرأة ورشتي عمل حول تنفيذ الدليل الوطني لمناهضة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتم عقدها لخمسة وأربعين من فرق التمريض من مقدمي الخدمات الطبية بوحدات المرأة الآمنة في عدد من كليات الطب بالمستشفيات الجامعية بمحافظة الإسكندرية وسوهاج، وعملت هذه الورش على تعزيز قدرات المتدربين في مجال التأهيل النفسي لضحايا الختان كما نفذ المجلس، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان «UNFPA»، برنامجاً تدريبياً لدعم ٨٩٧ ناجية من العنف وتشجيعهن على مواجهة الأعباء النفسية والاجتماعية، بمحافظات القليوبية، والإسكندرية، والفيوم، وكذا ٥٢ جلسة توعية حول التصدي للعنف ضد المرأة استهدفت ٢٦٢١ امرأة من المجموعات الإدخارية لبرنامج الادخار والإقراض الرقمي «تحويشة»

شملت جهود المجلس، بالتعاون مع مراكز خدمات الدعم النفسي لتقديم الدعم للناجيات من العنف بالمجان، مشاركة مائة من الناجيات بجلسات في مجموعات دعم ودوائر حكي للحد من الآثار السلبية للعنف، إضافة لتزويدهن بمهارات وأساليب علمية لتحسين حالاتهن النفسية، كما يتم تقديم برامج تعليمية وترفيهية متخصصة لأطفال تلك السيدات لدعمهم نظراً لتأثرهم ببيئة العنف الأسري وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، استقبل مكتب شكاوى المجلس وفروعه بجميع المحافظات ما يزيد عن خمسة عشر ألف شكوى، وتم تقديم المشورة والدعم النفسي الأولي لجميع أصحابها، ويتم تقديم الدعم القانوني مجاناً في حالة طلب الشاكية، إضافة إلى تحويل الحالات المتطلبة إلى استشاريين نفسيين

الاجتماعي، وأسر «تكافل وكرامة»، والأسر البديلة، من خلال مديري الحالات في أربع عشرة محافظة (القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان، دمياط، بورسعيد، الشرقية، السويس، البحيرة، الإسماعيلية، شمال سيناء). واستهدفت الوزارة من خلالها ٤٦٠٢ من الأطفال؛ للتأكد من عدم تعرضهم لأي انتهاكات، فضلاً عن تنظيم عدة لقاءات لسماع شكاواهم ومقترحاتهم والمتابعة مع مقدمي الخدمة لتحقيق المصلحة الفضلى للأطفال وشرح دور إدارة الحالة، والعمل على تطوير الجانب الوقائي والتدخل عند اللزوم من خلال الرصد المبكر للاحتياجات الخاصة بالأطفال والدور، كذلك تقديم الدعم الاجتماعي والخدمات النفسية للأطفال، بخلاف العمل على تكثيف البحث الميداني والزيارات الأسرية لمحاولة إعادة دمج الأطفال في أسرهم الطبيعية

الجدير بالذكر أن المشروع تعامل بالفعل مع ٢٨٥ حالة عنف جسدي وجنسي، حتى يونيو ٢٠٢٤، مع اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم. كما تعمل الوزارة على إعداد دليل إجرائي لسياسة حماية الطفل بمؤسسات الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع هيئة إنقاذ الطفولة «Save the Children»

كما تلقى خط نجدة الطفل بالمجلس القومي للطفولة والأمومة، خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٢٣ حتى مايو ٢٠٢٤، عدد ٢٨ بلاغاً من نزلاء دور الرعاية ودور الأيتام، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء حالة الخطر من خلال إحالة البلاغات للنيابة العامة، وتشكيل بعثات لتقصي الحقائق، ونقل الأطفال التي استدعت حالاتهم إلى دور رعاية أخرى وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، نفذت وزارة التضامن الاجتماعي خمسمائة وخمسين زيارة ميدانية للهيئات التأهيلية (مؤسسات-حضان-مراكز علاج طبيعي-مراكز تدريب لغوي-مراكز تأهيل شاملة) في ثماني محافظات، وأسفرت تلك الزيارات عن العديد من التدخلات بهدف حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، منها صدور القرار الوزاري رقم ٤٩٧ لسنة ٢٠٢٣ والخاص بسحب مشروع الرعاية الاجتماعية لمتعددي الإعاقة والمركز النموذجي بالطالبة من إحدى الجمعيات وإسناده إلى «المؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع» وذلك نتيجة المتابعات الدورية للمشروعات والوقوف على نواحي القصور وعلاجها

كما قامت الوزارة بتنفيذ ٤٤٠ زيارة ميدانية لدور المسنين على مستوى الجمهورية، وذلك للتأكد من عدم وقوع أي انتهاكات بحق المسنين؛ من خلال لقاءات مع النزلاء لسماع شكاواهم ومقترحاتهم واحتياجاتهم، والتأكد من وجود حماية مدنية داخل الدار، ومتابعة العاملين بالدار



ودمج جميع فئات الأطفال في المجتمع، والمساهمة في الحد من كافة أشكال العنف والتنمر التي يتعرض لها الأطفال من فئات خاصة، حيث شارك أطفال من اللاجئين ومن ذوي الإعاقة، وأطفال من البرامج المختلفة التي ينفذها المجلس

علاوة على الجهود المذكورة في هذا الصدد، تم تنفيذ حملة إعلامية بعنوان «اختلافنا مش بيفرقنا» بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «UNICEF» وبالشراكة مع كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «UNHCR» ومنظمة العمل الدولية «ILO» وسفارة هولندا بالقاهرة، بهدف زيادة الوعي العام ودعم حقوق الأطفال وإدماجهم في المجتمع بغض النظر عن أي أسباب تمييزية، وتهيئة بيئة آمنة وشاملة في الحياة اليومية للأطفال اللاجئين في المجتمعات المضيفة

## ثانياً: الحق في الحرية الشخصية

يناقش مجلس النواب المشروع الذي تقدمت به الحكومة بشأن قانون جديد للإجراءات الجنائية، لإعلاء كافة الحقوق والضمانات الدستورية ومسيرة التزامات مصر الدولية، بما يضمن الأخذ بأعلى المعايير المطبقة في مجال العدالة الجنائية، ويضمن المشروع تنفيذ العديد من مستهدفات الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الحق في الحرية الشخصية وضمانات المحاكمة المنصفة، وتمت دراسة مشروع القانون من جانب لجنة تضم عددًا من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، وممثلين عن عدد من الوزارات، وبعض الجهات القضائية ونقابة المحامين، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، وبعض الأكاديميين، كما يعزز مشروع القانون بوجه خاص حقوق الدفاع في مختلف مراحل الدعوى الجنائية بداية من جمع الاستدلالات وحتى انتهاء الدعوى، ويُنظّم أمر حق الدفاع أمام محكمة النقض في قانون الإجراءات الجنائية الجديد من منظور كلي شامل

**اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «النظر في تضمين قانون الإجراءات الجنائية مزيداً من البدائل المتطورة تكنولوجياً للحبس الاحتياطي، والعمل على تفعيل البدائل الواردة فيه»؛**

قام المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بإجراء دراسة استكشافية بعنوان نظام المراقبة الإلكترونية في ضوء اتجاهات السياسة العقابية الحديثة، وتهدف الدراسة بصفة أساسية إلى البحث عن السبل والآليات الحديثة في

وما تزال وحدة الدعم النفسي والمشورة الأسرية بخط نجدة الطفل مستمرة في تقديم خدمات الدعم والعلاج، وخلال الفترة من سبتمبر ٢٠٢٣ إلى مايو ٢٠٢٤، استقبلت الوحدة ٥٥٩ حالة جديدة، تحتاج الحالة الواحدة من ١٢ إلى ٢٤ جلسة، وتم إعداد تقارير نفسية قُدمت للنيابة العامة بشأن ٢٠٧ من الحالات التي استقبلتها الوحدة.

**واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «نشر التوعية القانونية بالممارسات التي تعد معاملة قاسية، أو مهينة، أو غير إنسانية، من خلال إطلاق حملات لمواجهة العنف ومنعه، مع تنمية وعي وقدرات العاملين بكافة أجهزة الدولة في هذا المجال»، وبشأن «نشر روح التسامح وتقليل كافة أشكال العنف في المجتمع»**

واصلت وزارة الثقافة جهودها، خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٣ إلى مايو ٢٠٢٤، في إقامة سلسلة من الندوات حول موضوعات المواطنة ونبذ ثقافة الكراهية، وظاهرة العنف. وخلال الفترة من سبتمبر ٢٠٢٣ إلى فبراير ٢٠٢٤، قام «المجلس القومي للمرأة» بتنفيذ حملات للتوعية بالعنف ضد المرأة استهدفت ما يزيد عن أربعة ملايين شخص بكافة المحافظات، من خلال الأنشطة التفاعلية المتنوعة لرفع الوعي المجتمعي بأنواع العنف المختلفة من إيذاء بدني، ختان الإناث، حرمان من التعليم، زواج قاصرات، جرائم الاتجار بالبشر.

كما واصل المجلس تدريب موظفي مكتب شكاوى المرأة على كيفية التعامل مع بلاغات العنف، بالإضافة لتنظيم عدد من ورش العمل التفاعلية للمعنيين من الجهات القضائية والتنفيذية للتعريف بالأطر التشريعية لجرائم العنف، استفاد منها ما يقرب من ٢٥٠٠ شخص

في سياق متصل، استمر المجلس القومي للمرأة في تنفيذ العديد من البرامج التدريبية لتعزيز قدرات الرموز والقيادات الدينية من الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف والكنائس المصرية الثلاث، لتصحيح المفاهيم المغلوطة حول استخدام العنف ضد المرأة في إطار الأسرة من منظور ديني واجتماعي، استفاد من هذه البرامج ٧٢٥٨ من القيادات الدينية، هذا إضافة إلى أن المجلس أقام ورش عمل لتعزيز دور القيادات الدينية من وزارة الأوقاف والكنيسة المصرية في مواجهة العنف ضد المرأة والفتاة؛ للحد من أي شكل من أشكال الممارسات الفردية التي تمثل انتهاكاً لحرمة الجسد، لا سيما في قضية ختان الإناث، واستفاد من تلك الورش ٩١٩٩ شخصاً من القيادات الدينية

كما نظّم المجلس القومي للطفولة والأمومة احتفالية «حلمنا حقنا» بمناسبة أعياد الطفولة لنشر ثقافة التسامح

ذلك مناسباً لظروف التحقيق والمتهم ونوع الجريمة، مع الأعمال الصارم لضوابط الحبس الاحتياطي إذا ما اضطرت إلى إصدار قرار بالحبس الاحتياطي.

### ثالثاً: الحق في التقاضي وتعزيز ضمانات المحاكمة المنصفة

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وسعيًا من وزارة العدل لتحقيق العدالة الناجزة، استمرت التوجيهات الخاصة بسرعه انتهاء مصلحة خبراء وزارة العدل من إنجاز قضايا الأحوال الشخصية (الأسرة) والقضايا العمالية أيًا كانت المحكمة المنظورة أمامها، وهو ما نتج عنه إنجاز ١٧ ألفًا و ٥٣٧ قضية أحوال شخصية، و ٢٢ ألفًا و ٨٤٢ قضية عمال، كما تم استثناء ٧٦٧ قضية من الدور؛ كون أحد طرفي الخصومة من كبار السن فوق السبعين عامًا وفي سبيل تيسير سبل الوصول للعدالة، قامت وزارة العدل بالتعاون مع وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية «ILO» بإطلاق الدليل القضائي حول معايير العمل الدولية، إضافة لتدشين مشروع مكاتب المساعدة القضائية العمالية؛ بهدف توفير المشورة القانونية للعمال وفي سياق تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة وتقريب جهات التقاضي، أصدرت وزارة العدل قرارًا بإنشاء محكمة الطفل النموذجية بمحكمة شمال أسيوط الابتدائية، وكذلك قرار بإنشاء مقر إضافي بمجمع محاكم العدو يتبع مأمورية استئناف عالي المنيا

### اتصالًا بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «صدر قانون يتيح استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات من جميع أنواع المحاكم»؛

تعزيزًا للضمانات الإجرائية المكفولة للمتهمين في القضايا الجنائية، في إطار تنفيذ الاستحقاق الدستوري الوارد في المادتين رقمي (٩٦ و ٢٤٠)، ومستهدف الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بشأن صدور قانون يتيح استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات من جميع أنواع المحاكم، صدر القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية، فأصبح التقاضي في مواد الجنايات على درجتين؛ حيث تُنظر الدعوى الجنائية لأول مرة أمام محكمة جنائيات أول درجة، وسمح القانون للمتهم والنيابة العامة في حال الاعتراض على الحكم بالطعن أمام محكمة الجنائيات المستأنفة، بخلاف إمكانية الطعن أمام محكمة النقض. ومن بين الأمور الإيجابية التي تضمنها هذا التعديل هو أنه سمح للمحامين المقبولين للمرافعة أمام

ترشيد السياسة العقابية، واتخاذها منطلقًا لإعادة الاندماج الاجتماعي للمحكوم عليهم والاستفادة القصوى منهم في بناء وتطوير مجتمعاتهم، بالإضافة إلى تطوير العمل داخل المؤسسات العقابية، ورفع العبء عن كاهل العاملين بها في إطار الهدف العام لحكومة تلك المؤسسات، والاستفادة من الثورة التكنولوجية في استحداث برامج عقابية جديدة وتأهيل المحكوم عليهم؛ لتقليل التكلفة الاقتصادية للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة والحبس الاحتياطي على الدولة والمجتمع والمتهم، وتعزيز التطبيق الفعلي للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان بالنسبة للمتهم في كافة مراحل الدعوى الجنائية

وجدير بالذكر أنه تم الاعتماد في البحث على مجموعة من خبراء العدالة الجنائية والمتخصصين في التكنولوجيا الرقمية تتكون من مائة خبير من (رجال الشرطة- رجال القضاء والنيابة العامة- المحامين - أساتذة الجامعات في تخصصات علوم القانون وعلوم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات)، وأيضًا مجموعة مماثلة ممن سبق حبسهم احتياطيًا وتم الإفراج عنهم، وكذلك ممن تم الحكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية قصيرة المدة وتم الإفراج عنهم

كما أولت النيابة العامة، باعتبارها المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ العقوبات، أهمية قصوى لطلبات المحكوم عليهم المتعلقة بالتنفيذ؛ فقد قامت إدارة التعاون الدولي وتنفيذ الأحكام ورعاية مرضى الصحة النفسيين بمكتب النائب العام بالبت في الطلبات المقدمة من المحكوم عليهم في شأن استنزال مدد الحبس الاحتياطي التي قضاها المحكوم عليهم في القضايا المقضي فيها بالبراءة من مدد العقوبة المحكوم بها في قضايا أخرى.

هذا، وقد وصل عدد تلك الطلبات خلال الفترة محل التقرير إلى ٥٨٠ طلبًا باستنزال مدد الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المحكوم بها إعمالًا للمادتين (٤٨٢ و ٤٨٣) من قانون الإجراءات الجنائية، و ٢٩١٩ طلب جبّ عقوبة إعمالًا للمادة (٣٥) من قانون العقوبات، و ٤٤٧ طلب تعدد عقوبات إعمالًا للمادة (٣٦) عقوبات، و ٨٠ طلبًا باستبدال عقوبة الحبس البسيط بالتشغيل خارج مراكز الإصلاح والتأهيل إعمالًا للمادة (٤٧٩) من قانون الإجراءات الجنائية، كما تم الانتهاء من استصدار التقارير الطبية النفسية النهائية من الطب الشرعي النفسي لعدد ٧٤٠ متهمًا.

فضلاً عن استمرار متابعة النيابة العامة، وتوسعها في استخدام بدائل الحبس الاحتياطي في قراراتها متى كان

لتحقيق العدالة الاجتماعية عبر ترسيخ قيم حقوق الإنسان، مثل الكرامة الإنسانية والنزاهة والشفافية، وضمان تكافؤ الفرص واحترام استقلال القضاء، وتتضمن الخطة مجموعة من الأهداف التنفيذية لتعزيز الكفاءة المؤسسية وتطوير آليات التقاضي، كما تتبنى الخطة نهجًا لتحديث البنية التحتية الرقمية، ودعم النظام القضائي بأدوات التكنولوجيا القانونية، بما يتيح للمحاكم الاقتصادية معالجة القضايا المعقدة بكفاءة وشفافية.

وتوسعت الوزارة في خدمات التوثيق المتنقلة بمختلف محافظات الجمهورية، ووصل عدد تلك المراكز إلى خمسين مركزًا، ويجري الإعداد لإطلاق مراكز جديدة، كذلك تم افتتاح فروع التوثيق التي تعمل بنظام الشباك الموحد داخل مكاتب البريد على مستوى الجمهورية، وتقديم الخدمات إلكترونيًا والحصول على الصور الرسمية من العقود المسجلة من خلال طلب تلك الخدمة عن طريق الإنترنت، ويتم توصيل الصور الرسمية إلى العملاء عن طريق البريد المصري بعد سداد الرسوم إلكترونيًا

كما تم تكثيف تقديم خدمات التوثيق والتصديق على المحررات الرسمية في فترات عمل مسائية، في إطار مبادرة «بداية جديدة لبناء الإنسان»؛ من خلال الوحدات المتنقلة، وبلغت هذه الخدمات ٢٧١٧ خدمة في مختلف المحافظات

#### رابعًا: معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين

واصلت النيابة العامة الزيارات التفتيشية لمراكز الإصلاح والتأهيل على مستوى الجمهورية بشكل دوري ومفاجئ، للوقوف على الأوضاع بها وتفقد حالة النزلاء بما في ذلك التحقيق فيما قد يرد إليها من ادعاءات، أبرزها التفتيش الذي قام به النائب العام لمجمع بدر في سبتمبر ٢٠٢٤، كما شاركت إدارة حقوق الإنسان بمكتب النائب العام في تفتيش العديد من مراكز الإصلاح والتأهيل خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٢٣ حتى أكتوبر ٢٠٢٤ مثل «وادي النطرون، وبرج العرب، وجمصة، والمنيا، وبدر، و١٥ مايو، والوادي الجديد، وكذلك مركز إصلاح وتأهيل النساء بمجمع مراكز إصلاح وتأهيل العاشر من رمضان»

وفي سياق متصل بتعزيز تدابير الإفراج الشرطي وتطبيق السياسة العقابية بمفهومها الحديث، تم الإفراج عن ٩٥١٣ نزيلًا ممن استفادوا من قرارات العفو الرئاسي عن باقي مدة العقوبة والإفراج الشرطي (وفقًا للقواعد القانونية المنظمة لذلك) بالنسبة لبعض المحكوم عليهم ممن استوفوا شروط الإفراج في عدة مناسبات وطنية ودينية،

المحاكم الابتدائية بأن يترافعوا أمام محكمة جنابات أول درجة بعد أن كان الترافع أمام هذه المحكمة مقتصرًا على المحامين المقيدین على درجة الاستئناف أو النقض فقط، وهو الأمر الذي يُفسح المجال لشباب المحامين للعمل أمام الدوائر الجنائية واكتساب الخبرات اللازمة لذلك

**واتصالًا بتنفيذ مستهدفي الإستراتيجية بشأن «التوسع في أعمال ميكنة إجراءات التقاضي في المحاكم والجهات المعاونة لها؛ تعزيزًا لتحقيق العدالة الناجزة»، وبشأن «تطوير آليات الربط الإلكتروني بين الجهات والهيئات القضائية المرتبطة بعمل مشترك داخل منظومة العدالة؛ بغية تحقيق العدالة الناجزة»؛**

استمرت وزارة العدل في تنفيذ خطة ميكنة إجراءات التقاضي والمحاكم وذلك على عدة مستويات؛ فبالنسبة لمحاكم الجناح تم الانتهاء من تشغيل إجراءات التقاضي الجنائي الإلكتروني في محافظات المرحلتين الأولى والثانية (القاهرة «محكمة القاهرة الجديدة»، الجيزة «محكمة شمال الجيزة»، الإسكندرية، مطروح، الإسماعيلية، السويس، بورسعيد)، وبلغ عدد قضايا الجناح المتداولة على المنظومة مليونين و٢٥ ألفًا و٢٧٦ قضية، منها ٥٦٣ ألفًا و٥٩٨ قضية خلال الفترة التي يغطيها التقرير

أما بالنسبة لمحاكم الجنابات؛ فقد تم الانتهاء من التشغيل الكلي في محاكم محافظات الإسماعيلية والسويس وبورسعيد، وتم الانتهاء من أربع دوائر في محاكم الجنابات بمحافظة القاهرة، ودائرتين بمحافظة الجيزة، وبلغ عدد قضايا الجنابات المتداولة على المنظومة ٣٢ ألفًا و٢٢٨ قضية، منها ٢٢ ألفًا و٣٨٣ قضية خلال الفترة التي يغطيها التقرير أما عن التقاضي المدني الإلكتروني فبلغ إجمالي المحاكم المميكنة، حتى سبتمبر ٢٠٢٤، عدد ٣١٠ محاكم، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تم الانتهاء من الأرشيف الإلكتروني للقضايا المدنية في سبع محاكم ابتدائية وجزئياتها، ليصبح إجمالي المحاكم التي انتهت أرشفة الحفظ بها ١٦ محكمة ابتدائية، ويجري العمل على أرشفة ١٦ محكمة أخرى، وتم الانتهاء من أرشفة مليون و٣١٩ ألفًا و٣٧٦ قضية، ليصبح إجمالي عدد القضايا المؤرشفة مليونين و٤٨٣ ألفًا و٦٦ قضية. وتحقيقًا للعدالة الناجزة، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، بلغت نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ٨٦,٤٪، ونسبة تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم الأسرة ٩٦٪.

وتعزيزًا لكفاءة النظام القضائي وإرساء بيئة قانونية مستدامة، وضعت المحاكم الاقتصادية خطة إستراتيجية تمتد من عام ٢٠٢٣ حتى ٢٠٢٦، وتتبنى رؤية مستقبلية



استمرت وزارة الداخلية في جهودها لتوفير الرعاية الطبية لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل؛ حيث تم خلال الفترة التي يغطيها التقرير، توقيع الكشف الطبي على النزلاء الوافدين الجدد لمراكز الإصلاح والتأهيل وتحرير بطاقات صحية لهم، وإجراء الكشوف الطبية للنزلاء الذين يعانون من أي أمراض في المستشفيات والعيادات المختلفة بمراكز الإصلاح والتأهيل وصرف العلاج اللازم لهم، وتطعيم النزلاء ضد الأمراض المعدية، وإجراء عمليات جراحية للنزلاء بمستشفيات قطاع الحماية المجتمعية وفيما يتصل بتوافر الأدوية اللازمة، قامت الوزارة بتوريد أدوية ومستلزمات طبية لمستشفيات وعيادات مراكز الإصلاح والتأهيل على امتداد محافظات الجمهورية بقيمة بلغت ١٣٤ مليوناً و١٢٦ ألفاً و٦٨٩ جنيهاً كما وافقت الوزارة على نقل عدد من النزلاء لمراكز إصلاح وتأهيل قريبة من مقار إقامة ذويهم، وتمكين آخرين من زيارة ذويهم المودعين بمراكز إصلاح وتأهيل أخرى، فضلاً عن منح نزليات مراكز الإصلاح والتأهيل زيارة استثنائية، خلال الفترة من ٢١ نوفمبر حتى ٧ ديسمبر ٢٠٢٣، بمناسبة حملة الستة عشر يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة

وذلك خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٢٣ حتى أغسطس ٢٠٢٤ كما اضطلع قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، بالمرور الميداني على مختلف الجهات الشرطية بمديريات أمن (القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والقليوبية، ومطروح، وبورسعيد، ودمياط، والدقهلية، والشرقية، والغربية، والفيوم، وبني سويف، والمنيا، وأسيوط، وقنا، والأقصر، والبحيرة، والإسماعيلية، والسويس، وكفر الشيخ، وأسوان، وسوهاج، وجنوب سيناء) والتأكد من جودة الخدمات الجماهيرية المقدمة للمواطنين، ومطابقة أماكن الاحتجاز بأقسام ومراكز الشرطة لمواصفات التهوية الجيدة، وكذا تناسب القدرة الاستيعابية لأماكن الاحتجاز مع عدد المودعين، كما تم التنسيق مع قطاع الخدمات الطبية خلال تلك الزيارات لاتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية بتلك الجهات، فضلاً عن توقيع الكشف الطبي على عشرة آلاف و٢٩٦ من العاملين والنزلاء والمواطنين، وصرف العلاج اللازم بالمجان.

**اتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «استمرار الجهود المبذولة لتنفيذ خطة وبرامج تطوير وتحديث منشآت السجون وإنشاء سجون جديدة لتقليل الكثافة في السجون في إطار التحسين المستمر في مستوى إعاشة السجناء ورعايتهم الصحية»؛**

والحضانة، ومعرض المشغولات اليدوية، وورشنة الخياطة، والمكتبة، وفصل محو الأمية، ومعرض الرسم، وغرف إعاشة النزيلات الحاضنات، ومنطقة ألعاب الأطفال، ومركز صحة المرأة، وغرفة إعاشة النزيلات بالمركز الطبي

**واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «التوسع في إقامة ندوات دينية وثقافية لنزلاء السجون بالتنسيق مع وزارة الأوقاف والهيئة العامة لقصور الثقافة؛ لتنمية الجانب الديني والثقافي لدى النزلاء»؛**

وفرت وزارة الداخلية لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل ١٠٥ آلاف و٧٣٨ كتاباً، وبلغ عدد مرات استعارة الكتب ١٣٨ ألفاً و٥٦٠ استعارة، كما وفرت الوزارة ٨٥٦ ألفاً و٣٩٧ نسخة من مختلف الصحف والمجلات، فضلاً عن قيام النزلاء بإعداد ٥١٠ من مجلات الحائط الثقافية، وتنظيم ٨٨٤ ندوة ثقافية وإرشادية، كذلك شارك ١٧ ألفاً و٤٣٤ نزياً في الهويات المختلفة، إضافة إلى مشاركة ٤٦ ألفاً و٥٩٠ نزياً في نشاطات مختلف الألعاب الرياضية

**واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «زيادة أعداد الورش التأهيلية والإنتاجية بكافة السجون العمومية، مما يتيح تدريب غالبية النزلاء وتشغيلهم»**

وقّعت وزارة الداخلية بروتوكول تعاون مع معهد «الساليان دون بوسكو»، بهدف تنظيم دورات تدريبية بمراكز الإصلاح والتأهيل لتدريب النزلاء على عدد من المهن المختلفة، وتم تسليمهم شهادات معتمدة باجتياز تلك الدورات

**واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «إطلاقبادرات تتضمن إلقاء الضوء على دور إدارة شرطة الرعاية اللاحقة في رعاية أسر المسجونين»**

واصلت وزارة الداخلية، خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٢٣ إلى أغسطس ٢٠٢٤، تقديم المساعدات والرعاية الاجتماعية للنزلاء من خلال إجراء ٢٧ ألفاً و٤٠٣ بحوث اجتماعية لغير القادرين، و٥١٧٣ بحثاً اجتماعياً لأسرهم، و٢٦ ألفاً و٨٢٥ إخطار مساعدة لأسرهم، و٤٧ ألفاً و١٢١ إخطار مساعدة للمفرج عنهم، إضافة لفحص ٣٩ ألفاً و٩٤٠ شكوى اجتماعية، كما تم تقديم مساعدات مالية وعينية لعدد ١٩ ألفاً و٨٢٠ نزياً من المفرج عنهم، ولعدد ٥٥ ألفاً و٢٢٥ حالة من أسر النزلاء، فضلاً عن إلحاق ٢٠١ من المفرج عنهم بوحدة التدريب المهني بجهاز التدريب على حرف التشييد والبناء التابع لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

**واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «الاستمرار في الزيارات التي يقوم بها المجلس القومي لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني للسجون وفقاً للضوابط القانونية ذات الصلة»**

نفذت المجالس القومية وبعض منظمات المجتمع المدني والهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام وعدد من القنوات الفضائية، خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٣، زيارة لمجمع مراكز إصلاح وتأهيل العاشر من رمضان بهدف الاطلاع على تطوير نظم الإصلاح والتأهيل الجديدة بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما تم منح نزلاء تلك المراكز زيارة استثنائية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان

واضطلعت وزارة الداخلية في مارس ٢٠٢٤ بتنظيم زيارة لوفد من دولة السودان لمجمع مراكز إصلاح وتأهيل العاشر من رمضان، وتم تفقد المركز الطبي، ومبنى التأهيل والتعليم الفني، والمشروعات الإنتاجية الخاصة بتأهيل النزلاء، والمشروعات الزراعية

كما نظمت الوزارة زيارة لأعضاء لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية لمركز إصلاح وتأهيل العاشر من رمضان «٤»، خلال شهر إبريل ٢٠٢٤، وتم خلالها تفقد المشاريع الإنتاجية، والمركز الطبي، والمسجد، والكنيسة، كذلك تم تقديم عرض من فريق المواهب بقاعة المؤتمرات، إضافة لمنح نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل زيارتين استثنائيتين بمناسبة الاحتفال بتحرير سيناء وعيد القيامة المجيد

وفي مايو ٢٠٢٤، نظم قطاع الحماية المجتمعية بالوزارة لثمانين عضواً من أعضاء النيابة العامة وممثلين من مجلس الدولة زيارة لمركز إصلاح وتأهيل العاشر من رمضان وفي سياق المؤتمر العربي الثاني والعشرين لرؤساء المؤسسات العقابية والإصلاحية، نظمت الوزارة زيارة ميدانية بمشاركة ممثلي كل من وزارتي الداخلية والعدل بثلاث عشرة دولة عربية، والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وجامعة الدول العربية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة «UNODC»، لمجمع مراكز إصلاح وتأهيل العاشر من رمضان، كما تم تفقد المركز الطبي والمشروعات الإنتاجية، وتقديم عرض لفريق المواهب، وذلك خلال شهر يونيو ٢٠٢٤.

بالمثل، نظم المجلس القومي للطفولة والأمومة زيارة لمركز إصلاح وتأهيل العاشر من رمضان، لتهنئة النزليات وأطفالهن بمناسبة الاحتفال بأعياد الطفولة؛ وتقديم الدعم والمساندة، كما أجرى وفد المجلس جولة تفقدية لعدد من المنشآت شملت قاعة زيارة أهالي النزلاء، ومبنى التأهيل

واتخذت الجهات الوطنية العديد من الإجراءات لحث المواطنين على التعبير الحر عن آرائهم في العملية الانتخابية، ومن بينها توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والهيئة الوطنية للانتخابات، بهدف زيادة الوعي الانتخابي وتعزيز الممارسة الديمقراطية لدى الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور، كما نفذت وزارة التضامن الاجتماعي من خلال الرائدات الاجتماعيات وبالتعاون مع الهيئة، في الفترة من أكتوبر ٢٠٢٣ إلى ديسمبر ٢٠٢٣، عدد مليون و٧٨٢ ألفاً و٣٧٤ زيارة منزلية للتثقيف الانتخابي بهدف رفع درجة الوعي لدى المواطنين وحثهم على المشاركة الإيجابية الحرة

كما نفذ المجلس القومي للمرأة الحملة الممتدة لطرق الأبواب «بلدي أمانة» لتوعية الناخبات بالحقوق السياسية للمرأة وأهمية مشاركتها في الانتخابات لتحقيق الديمقراطية والتمثيل العادل للجميع، واستفاد من أنشطة الحملة نحو ١٩ مليوناً و٨٦٤ ألف شخص بجميع المحافظات واستمراراً للاهتمام الذي يمنحه السيد رئيس الجمهورية للحوار الوطني، فقد وجه سيادته في يناير ٢٠٢٤، الدعوة لعقد نسخة استثنائية للحوار الوطني حول الأوضاع الاقتصادية الراهنة والتوصل إلى توصيات وإجراءات محددة للتعامل مع التحديات الحالية ورفعها عاجلاً إلى سيادته، وعقدت جلسات الحوار الاقتصادي في شهر فبراير من ذات العام لمناقشة أربع قضايا رئيسية وهي: التضخم وغلاء الأسعار، والدين العام وعجز الموازنة، وأولويات الاستثمارات

وفي إطار بروتوكول التعاون بين وزارة الداخلية وجمعية «الأورمان الخيرية»، خلال شهر فبراير ٢٠٢٤، تم توزيع ٢٦ كرسيًا متحركًا على ٢٦ أسرة من أسر النزلاء بالمركز الطبي بمجمع مراكز إصلاح وتأهيل العاشر من رمضان، كما تم توقيع الكشف الطبي على ٦٨ مواطنًا من أسر النزلاء بالمركز، وتم تقديم الرعاية الطبية اللازمة لهم وصرف العلاج اللازم لكافة الحالات المستحقة.

## خامسًا: حرية التعبير

اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز مناخ وثقافة التعددية وتنوع الآراء والرؤى إزاء مختلف القضايا العامة»

تعزيرًا للحق في حرية التعبير وحق المشاركة السياسية، شهدت الفترة التي يغطيها التقرير إجراء الانتخابات على منصب رئيس الجمهورية ٢٠٢٤، في أجواء تنافسية بين أربعة مرشحين على المنصب، فاز بها السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، وبلغ عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٤٤ مليوناً و٧٧٧ ألفاً و٦٦٨ ناخبًا، بنسبة مشاركة ٦٦,٨٪ من إجمالي المواطنين المقيدين في جداول الناخبين، وبلغت نسبة مشاركة النساء ٦٠٪ من إجمالي عدد الناخبين، وذلك تحت إشراف قضائي كامل وتغطية إعلامية مفتوحة ومتابعة مختلف المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية



ومنها على سبيل المثال ما ضم أعدادًا كبيرة كالتظاهرات المؤيدة للقضية الفلسطينية تزامنًا مع الحرب الجارية على قطاع غزة

## سابعًا: حرية التنظيم

### الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية والانضمام إليهم

وصل عدد منظمات العمل الأهلي التي تقدمت بطلبات لتوفيق أوضاعها خلال العام الثاني من تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٣٥ ألفًا و ٧٧٠ منظمة، وخلال العام الثالث من التنفيذ تمت الموافقة على طلبات ٣٤ ألفًا و ٧٥٦ منظمة منهم حتى يوليو ٢٠٢٤، من بينهم ٦٠ منظمة أجنبية غير حكومية، و٣٦ اتحادًا نوعيًا، و٢٧ اتحادًا إقليميًا، والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية كما بلغ حجم التمويل الوارد لمؤسسات العمل الأهلي في ٢٠٢٣، نحو ١٣ مليارًا و٣٠٥ ملايين جنيه، و٦٦٪ منها تمويل محلي، و٣٤٪ تمويل دولي. وخلال الفترة من يناير ٢٠٢٣ إلى يوليو ٢٠٢٤، قام صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية بتقديم منح بلغت ٦٥٥ مليونًا و٩٥٧ ألفًا و٢٠٩ جنيهات، للمؤسسات والجمعيات الأهلية في عدد من المجالات، ومنها التوعية الحقوقية والقانونية والحماية الاجتماعية ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة والطفولة المبكرة ورعاية المسنين

### اتصالًا بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «زيادة التنسيق والتكامل بين شركاء التنمية (الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات المانحة)»

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون والشراكة مع وزارة الصحة والسكان ومنظمات المجتمع المدني من خلال مشروع «٢ كفاية»، بافتتاح وتجهيز سبع وخمسين عيادة طبية، في إحدى عشرة محافظة، بتكلفة واحد وعشرين مليون جنيه، ليستفيد منها نحو ٢٠٠ ألف امرأة تتراوح أعمارهن من ١٨ إلى ٤٨ عامًا.

وفي سياق تنفيذ الوزارة للمشروع القومي «منظومة موحدة لإنتاج الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية» بالتعاون مع مؤسسة «إيدينا مع بعض»، يجري تجهيز ستة مراكز لتجميع ومواءمة الأطراف الصناعية بتكلفة ٩٢ مليون جنيه. كما قامت الوزارة بالتنسيق والتعاون مع الجمعيات الأهلية وعدد من شركات القطاع الخاص بتوفير

العامه وسياسة ملكية الدولة، والعدالة الاجتماعية. وشهد الحوار الاقتصادي ١٣ جلسة نتج عنها ٩٦ توصية اقتصادية، بحضور ٤٢٨ متحدثًا، من بينهم سبعة وزراء، وبلغ العدد الإجمالي لممثلي الوزارات والجهات الحكومية ١٧٩ متحدثًا، و٧٦ متحدثًا من ذوي الانتماء الحزبي، وخبراء في الشؤون الاقتصادية.

وفي فبراير ٢٠٢٤، تم تشكيل اللجنة التنسيقية بين الحكومة والحوار الوطني لمتابعة تنفيذ التوصيات، كما ارتكز برنامج عمل الحكومة الجديدة المُعلن في يوليو ٢٠٢٤، والذي حظي بموافقة البرلمان، على مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ وتوصيات جلسات الحوار الوطني ومختلف الإستراتيجيات الوطنية

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ٧٨ تصريحًا جديدًا لعدد من القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية والصحف والمجلات، وفقًا لأحكام قانون المجلس رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ واللوائح الصادرة تنفيذًا له

### واتصالًا بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «إصدار مدونة سلوك شاملة لكافة أوجه المجالات الإعلامية والصحفية، ومن بينها الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي، بما يضمن تنظيم ممارسة حرية التعبير دون التعدي على حريات الآخرين، والاستفادة من التجارب الدولية وفقًا للدستور والتزامات مصر الدولية»

يذكر أن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام أصدر عددًا من المعايير ومواثيق العمل الإعلامي والصحفي التي تتطابق مع المعايير المطبقة في الدول التي تتمتع بإعلام حر، وتتوافق أيضًا مع مواثيق الأمم المتحدة ذات الصلة، وتحمي هذه المعايير حقوق المشاهدين والقراء ومصالح المجتمع، كما تحمي حقوق الإعلاميين والصحفيين والمبدعين.

## سادسًا: حرية التجمع السلمي

### اتصالًا بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز وتنمية الوعي العام بثقافة وممارسة حق التجمع السلمي بكافة صوره؛ لكونه وسيلة من وسائل تدعيم وتوكيد الديمقراطية»

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير العديد من الوقفات والتظاهرات السلمية التي نظمتها أحزاب سياسية وصحفيون ومحامون وممثلو المجتمع المدني والمواطنون بالمليادين الرئيسية في مختلف محافظات الجمهورية للتعبير عن الرأي في قضايا ذات طابع سياسي أو مجتمعي أو فئوي،

والمخاطر الصحية والنفسية والاجتماعية المترتبة عليه، من خلال الندوات وورش العمل التوعوية في المدارس والجامعات ومراكز الشباب كذلك عقدت وزارة الشباب والرياضة خمسمائة دورة تدريبية ومشروع تطوعي داخل أندية التطوع على مستوى الجمهورية، وذلك بهدف نشر ثقافة العمل التطوعي لإعداد جيل قادر على القيادة، واستفاد منها خمسون ألف متدرب

### الحق في تكوين النقابات العمالية والانضمام إليها

اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «زيادة قدرات النقابات واللجان النقابية في مجالات المفاوضة الجماعية، وتسوية المنازعات الفردية والجماعية، وإبرام اتفاقيات العمل الجماعية»؛

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم إبرام ١٦ اتفاقية عمل جماعية بين عدد من أصحاب الأعمال وممثلي النقابات العمالية العامة واللجان النقابية، استفاد منها ١٨ ألفاً و١٥٨ عاملاً، وتضمنت الحفاظ على الحقوق المكتسبة للعمال وإقرار مزايا جديدة بهدف تحسين شروط وظروف العمل بما يؤكد على تفعيل دور المنظمات النقابية في هذا الشأن

وفي إطار الدور التوعوي لوزارة العمل، تم عقد ١٢٠٧ ندوات توعوية، استفاد منها ٢٨ ألفاً و٥٧٦ من أعضاء الجمعيات العمومية للمنظمات النقابية العمالية وأعضاء مجالس إدارات المنظمات النقابية بالمنشآت كثيفة العمالة، وكانت حول أحكام قانون العمل، وإجراءات تسوية الشكاوى والمنازعات الفردية والجماعية، والمفاوضات الجماعية، وإبرام اتفاقيات العمل الجماعية

كذلك حرصت وزارة العمل عقب الانتهاء من انتخابات المنظمات النقابية العمالية للدورة النقابية ٢٠٢٢ - ٢٠٢٦، على التنسيق مع النقابات العامة للبدء في تأهيل الكوادر النقابية الجديدة وتثقيفهم ورفع قدراتهم ومهاراتهم في مجال المفاوضة الجماعية ووسائل فض منازعات العمل الجماعية؛ حيث تم عقد ١٦ دورة تدريبية متخصصة استفاد منها ٣٥ ألفاً و٥٠٠ عاملاً وعاملة، في مجال مهارات التفاوض، وآليات تسوية منازعات العمل الجماعية (مفاوضة جماعية- توفيق- وساطة- تحكيم عمالي- تحكيم خاص) والتي استهدفت عددًا من النقابيين وأعضاء ورؤساء اللجان النقابية في قطاعات الإنتاج المختلفة

٣٥ فرصة عمل لنزلاء مؤسسات الدفاع الاجتماعي بعدد من المحافظات كذلك وقَّعت الوزارة بروتوكول تعاون مع الجمعية المصرية لتنمية قدرات الأطفال ذوي الإعاقة «ADVANCE»، لرفع كفاءة الهيئات التأهيلية التابعة للوزارة لمدة ثلاث سنوات، وتم تنفيذ برنامجين تدريبيين بمحافظة الإسكندرية استفاد منهما ٧٥ أخصائيًا من العاملين بالهيئات التأهيلية للإعاقة الذهنية والتوحد.

واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز التواصل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان» وبشأن «تعزيز وتنمية القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية»؛

قامت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع وزارة الداخلية والجمعيات والمؤسسات الأهلية، من خلال اللجنة العليا للغارمين والغارمات، بالمساهمة في الإفراج عن ٧٧ ألف غارم وغارمة، خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣، من خلال سداد مديونيات قدرها ٨٨٥ مليون جنيه

كما عقدت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع مؤسسة «كير مصر للتنمية»، ومؤسسة «ساويرس للتنمية الاجتماعية»، وشركة «لوريال مصر»، دورة تدريبية لثلاثة وثلاثين عضوًا من مجالس إدارات الجمعيات المسند إليها مراكز استضافة وتوجيه المرأة في إحدى عشرة محافظة، على موضوعات الحوكمة وقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٣، نظمت الوزارة دورات تدريبية بالتعاون مع صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي لسبعة وثلاثين جمعية أهلية، لتحفيز وبناء قدراتهم في مجال الوقاية من الإدمان

في سياق متصل، استقبلت وحدة حقوق الإنسان بوزارة التضامن الاجتماعي، خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدد ١٨٤ بلاغًا من المجلس القومي لحقوق الإنسان، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بشأن طلبات بعض المواطنين للاستفادة من الخدمات المقدمة من الوزارة (تكافل وكرامة - بطاقة الخدمات المتكاملة)، وتم فحص البلاغات والرد عليها

واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز ثقافة العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية»

خلال الفترة التي يغطيها التقرير قام صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي بإعداد أكثر من ثلاثة وثلاثين ألف متطوع على مستوى الجمهورية للمساهمة في تنفيذ برنامج «اختار حياتك»، بهدف توعية الشباب بأضرار الإدمان



جدير بالذكر أنه تم تمثيل المنظمات النقابية العمالية في إعداد الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، والإستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين، والإستراتيجية الوطنية للسلامة والصحة المهنية، واللجان التيسيرية لكافة المشروعات التنموية التي تنفذها وزارة العمل كما تشارك المنظمات النقابية العمالية في مجلس إدارة صندوق تمويل التدريب والتأهيل، وصندوق إعانات الطوارئ للعمال، والمجلس الاستشاري الأعلى للسلامة والصحة المهنية، واللجنة العليا لتخطيط الاستخدام في الداخل والخارج، وغيرها من اللجان ومجالس الإدارات

### الحق في تكوين النقابات المهنية والانضمام إليها

واتصلاً بتنفيذ مستهدفي الإستراتيجية بشأن «تفعيل مشاركة النقابات المهنية في إعداد مشروعات القوانين المتصلة بشؤونها، وتكثيف التواصل مع الحكومة بشأن السياسات المتصلة بالشؤون المهنية»، وبشأن «اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان دورية عقد الانتخابات في النقابات المهنية»

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، شارك ممثلون عن نقابة المحامين في إعداد مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد، كما أجريت في فبراير ٢٠٢٤ انتخابات التجديد النصفى لنقابة المهندسين، وعُقدت انتخابات نقابة المحامين على منصب النقيب العام وعضوية مجلس النقابة العامة في مارس ٢٠٢٤، وانتخابات التجديد النصفى لنقابة أطباء الأسنان في إبريل ٢٠٢٤، وانتخابات مجلس النقابة العامة للفنانين التشكيليين في أغسطس ٢٠٢٤.

### الحق في تكوين الأحزاب السياسية

تعزيراً لحرية تكوين الأحزاب وتأسيسها، أصدرت مصلحة الشهر العقاري والتوثيق العديد من الكتب الدورية، المؤكدة على حرية تكوين الأحزاب وتأسيسها، وآخرها الكتابان الدوريان رقما ٧٦٤ و٧٧٩ لسنة ٢٠٢٣، المؤكدة على حرية تكوين الأحزاب وتأسيسها، وحددت مكثي توثيق في دائرة كل محافظة لتسهيل إجراءات توثيق التوكيلات الخاصة بتأسيس الأحزاب السياسية

### واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «دعم الموارد المالية للنقابات العمالية»

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت وزارة العمل بصرف نحو ١٨ مليوناً و٥٠٠ ألف جنيه للعاملين بالمؤسسة الثقافية العمالية من صندوق إعانات الطوارئ للعمال، وتقديم دعم مالي يبلغ نحو خمسة ملايين و٥٠٠ ألف جنيه إلى المؤسسة الثقافية العمالية، وصرف ما يزيد عن ثلاثة ملايين جنيه دعماً للاتحاد العام لنقابات عمال مصر والاتحادات المحلية من صندوق إعانات الطوارئ للعمال، وتقديم دعم مالي يبلغ حوالي مليونين و٣٤٠ ألف جنيه إلى المؤسسة الاجتماعية العمالية، و١٠٦ آلاف جنيه دعماً لجريدة العمال

### واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «بناء قدرات جميع الأطراف المعنية لدعم تنفيذ الأطر القانونية ذات الصلة بتيسير تسجيل وتوفيق أوضاع النقابات العمالية وفقاً للمحددات القانونية»

نسقت وزارة العمل مع عشر نقابات عامة لتدريب العاملين في التصنيفات النقابية التابعة لها على الأوراق المطلوبة لتأسيس لجنة نقابية أو نقابة عامة أو اتحاد نقابي عمالي، استفاد منها حوالي ١٨ ألف عامل وعاملة ونفذت الوزارة ست ورش عمل لنحو مائتين من الموظفين المختصين بالعمل النقابي بمديريات العمل، بهدف توحيد المفاهيم والمبادئ المتعلقة بآليات العمل النقابي، وبخاصة فيما يتعلق بتأسيس مختلف مستويات التنظيمات النقابية، وتدريبهم على تنفيذ دليل الإجراءات الموحد لتأسيس المنظمات النقابية العمالية

### واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز مشاركة النقابات العمالية في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية»؛

وافق مجلس الوزراء في يوليو ٢٠٢٤، على إعادة تشكيل المجلس الأعلى للتشاور الاجتماعي في مجال العمل وتمثيل الأطراف الثلاثة تمثيلاً متساوياً، حيث رُفِع مستوى تمثيل المنظمات النقابية العمالية إلى ثلث أعضاء المجلس بعدد أحد عشر عضواً بعد أن كان ستة أعضاء فقط، كما تضمن التشكيل الجديد ضمان تمثيل المنظمات النقابية غير المنضمة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وحضور ممثلي المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، والمجلس القومي للأُمومة والطفولة، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، وعدد من الخبراء المستقلين

## ثامناً: حرية الدين والمعتقد

والاتحاد العام للرياضة للجميع، وهيئة التعاون الدولي اليابانية «JICA»، للوصول إلى النشء والشباب بالمناطق الحدودية والمهمشة والعمل على تنمية القيم الإيجابية، وتعديل سلوك النشء، وتصحيح الأفكار المتطرفة، حيث تم استهداف ما يقرب من ١٤ مليوناً من الذكور والإناث بأنشطة المشروع، حضورياً وافترضياً بجميع محافظات الجمهورية

وخلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ إلى إبريل ٢٠٢٤، قامت الهيئة العامة لقصور الثقافة بالتعاون مع وزارة الأوقاف بإعداد برنامج ثقافي شامل يتضمن عدداً من المحاضرات والندوات واللقاءات بهدف نشر التوعية الدينية السليمة، وبلغ عدد الأنشطة المنفذة في سياق البرنامج ١٣٩٤ نشاطاً بإجمالي ٣٤ ألفاً و٩٦١ مستفيداً، كما نفذت الهيئة برنامج ترسيخ قيم وممارسات المواطنة بقري محافظة المنيا، حيث تم عقد ١٦٤ فعالية في ٤٤ قرية، بلغ إجمالي عدد المستفيدين منها حوالي ٢٤ ألفاً

وفي إطار المبادرة القومية للتوعية الدينية والأخلاقية تحت شعار «قيمنا من تراثنا»، التي تنفذها وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع وزارة الأوقاف والأزهر الشريف والكنيسة المصرية واتحاد الأثريين المصريين، والتي تهدف إلى تصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة وغرس قيم التسامح والتعاون ونبذ العنف في المجتمع، تم تنفيذ ٤٨٩ ندوة، استهدفت نحو ٨٨ ألفاً من الذكور والإناث بجميع محافظات الجمهورية

### واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز التنسيق بين المؤسسات الدينية في تنفيذ خطط تجديد الخطاب الديني، ونشر التسامح، واحترام الأديان، وتفنيد الأفكار المتطرفة والمغلوطة»

يرصد ويتتبع مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية العديد من الفتاوى المتشددة، والشبهات والمفاهيم المغلوطة من خلال المنصات الإعلامية المتنوعة، وبلغ ما تم رصده من أعمال خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، عدد ٨٨١٣ عملاً ما بين فتوى متشددة وشبهة وظاهرة سلبية أو مادة إعلامية، وتم تحليلها وإعداد تقارير متخصصة بشأنها. كما يقوم المركز بتصحيح المفاهيم الدينية والفكرية المغلوطة والرد على الشبهات المثارة، والتي تؤثر على المجتمع وتبث أفكاراً منحرفة وصوراً مغلوطة عن الإسلام ووسطيته، ويتم ذلك من خلال أقسام المركز المتعددة - وبخاصة قسم الفكر والأديان - هاتفياً، أو نصياً من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، أو وسائل الإعلام المتنوعة مقروءة أو مرئية أو مسموعة، أو من خلال التطبيق الإلكتروني للمركز

اتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تكثيف حملات التوعية خاصة بين الشباب لتعزيز التعايش والتسامح وقبول الآخر، ونبذ العنف والكرهية، ونشر القيم والمبادئ التي تدعو إليها الأديان السماوية. بالإضافة إلى تنمية قدرات الشباب على التعامل النقدي مع المحتويات المختلفة»، وبسأن «تنفيذ المزيد من المبادرات الشبابية الرامية إلى تعزيز ودعم قيم المواطنة والانتماء، وكذلك تنفيذ مزيد من الأنشطة التي من شأنها تشكيل الوعي المجتمعي بموضوعات الحريات الدينية، وترسيخ الهوية الوطنية، ونبذ التعصب والأفكار المتطرفة»؛

دشن مرصد الأزهر لمكافحة التطرف النسخة الثالثة من مبادرة «اسمع واتكلم» الموجهة لشباب الجامعات المصرية الحكومية والخاصة، حيث تهدف المبادرة إلى ترسيخ مبادئ الحوار وإيجاد آليات فعالة للتواصل مع الشباب والتجاوب مع طموحاتهم وتطلعاتهم، وتقديم إجابات وافية لكافة استفساراتهم بمختلف القضايا خاصة تلك القضايا الجديدة التي انبثقت عن التطورات التكنولوجية الحديثة كتقنيات الذكاء الاصطناعي.

ونفذت وزارة الشباب والرياضة، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي «GIZ»، ورش عمل لتصحيح المفاهيم المغلوطة استفاد منها ٣٠٠ شاب، والعمل على توعيتهم بعدد من المحافظات، وخلال الفترة من سبتمبر ٢٠٢٣ إلى فبراير ٢٠٢٤، عقدت الوزارة بالتعاون مع الأزهر الشريف، عدداً من لقاءات الرواق الأزهرى للنشء داخل مراكز الشباب على مستوى المحافظات، وذلك بهدف بث روح الولاء والانتماء والسلام بين النشء والشباب ونشر الفهم الصحيح لتعاليم الإسلام السمحة، والبعد عن المفاهيم المغلوطة، واستفاد منها حوالي ١٣٠ ألف شاب وشابة

وفي إطار بروتوكول التعاون المشترك بين الوزارة ومركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية، تم إطلاق مبادرة «الوعي حياة»، لتنمية وعي الشباب، ونشر ثقافة المواطنة والانتماء للوطن، ودعم منظومة القيم الأخلاقية، والعمل على محاربة الظواهر السلبية في المجتمع والاعتزاز بالوطن، حيث شارك حوالي ٢٦ ألفاً من الشباب في ندوات تم تنفيذها في عشر محافظات

وفي سياق جهود الوزارة لتعزيز مفهوم المواطنة، استمر تنفيذ مشروع «خطوة نحو حياة أفضل»، بالتعاون مع مؤسسة «حياة كريمة»، ومؤسسة «أحلى البلاد للتنمية»،

### وترسيخ قيم المواطنة، وبيان القواسم المشتركة بين الأديان السماوية، وخلق وعي مجتمعي باحترام الحريات الدينية، ونبذ التعصب والأفكار المتطرفة»

قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بمراجعة المواد الدراسية المختلفة، بالتركيز على مفاهيم الإخاء الإنساني، وحرية العقيدة وقبول الاختلاف، وخلوها من أي عبارات تشير إلى العنف أو إقصاء الآخر، كما أكدت مناهج النظام التعليمي المطور (من الصف الأول حتى الصف السادس الابتدائي) على اهتمام الدولة المصرية بالتطبيق الفعلي لمبدأ المواطنة وعدم التمييز، من خلال تدريس مادة القيم واحترام الآخر

كما قامت الوزارة بإدراج مادة بعنوان «الوعي الوطني» ضمن مناهج المرحلة الإعدادية، وتنفيذ مجموعة من الفعاليات التوعوية من خلال الإذاعة المدرسية في جميع مدارس الجمهورية، منها الاحتفال يومي ١٠، و١١ مارس ٢٠٢٤ بتزامن بدء صيام المسلمين مع «الصيام الكبير» للمسيحيين

كذلك نفذت وزارة الثقافة عددًا من الندوات لمناهضة خطاب التطرف والإرهاب، منها ندوة بعنوان «العلم في مواجهة التطرف والإرهاب ودور الهوية في تأصيل الانتماء لدى الشباب»، مع ربطها بموضوعات عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وأخلاقياته

### واتصالاً بتنفيذ مستهدفي الإستراتيجية بشأن «مواصلة الوزارات والهيئات المختصة أعمال الصيانة والترميم التي تجريها للمواقع الأثرية الدينية الإسلامية والمسيحية واليهودية، على نحو يبرز الثراء الحضاري الذي تتمتع به مصر، ويجسد توالي الحقب التاريخية عليها»، وبشأن «مواصلة اللجنة المختصة بتقنين أوضاع الكنائس عملها من أجل تقنين أوضاع بقية الكنائس والمباني الخدمية التي لم تخضع للتنظيم بعد»

افتتح السيد رئيس الجمهورية مسجد السيدة زينب بعد أعمال التجديد الشاملة للمسجد بحضور السلطان مفضل سيف الدين، سلطان طائفة البهرة بالهند، في إطار خطة الدولة المصرية لتطوير مساجد آل البيت والصحابة والصالحين، حيث يعد مسجد السيدة زينب هو ثالث مسجد من مساجد آل البيت الذي يتم افتتاحه خلال فترة قصيرة بعد ضريح الإمام الحسين، ومسجد السيدة نفيسة كما تم افتتاح كنيسة السيدة العذراء مريم بمدينة العلمين الجديدة، وكنيسة السيدة العذراء مريم والقديس البابا كيرلس ببورسعيد، والكنيسة الإنجيلية بساحل طهطا بمحافظة سوهاج، والكنيسة الإنجيلية بالمرج.

وقد بلغ عدد الاتصالات التي تلقاها المركز، خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، ما يزيد عن ٣٦ ألف سؤال فكري، ورد المركز على نحو ٦٥٠ ألف فتوى، مما أسهم في تصحيح المفاهيم المغلوطة ومواجهة الأفكار الشاذة والمتطرفة، وقطع الطريق على جماعات العنف والإرهاب في استغلال الدين.

كما عقد المركز، من خلال برنامج «التوعية الأسرية والمجتمعية»، ما يزيد على ٣٠٥ آلاف من البرامج تنوعت ما بين لقاء ومحاضرة وورشة عمل وفاعلية واستشارة أسرية، وذلك خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ لتصحيح المفاهيم واستعادة منظومة القيم المجتمعية المصرية الأصيلة وتحسين عقول الشباب من الوقوع في براثن الأفكار المتطرفة وجماعات العنف، ليصل إجمالي أعمال برنامج «التوعية الأسرية والمجتمعية» منذ إنطلاقه إلى مليونين و٣٠٠ ألف و٢٥٢ عملاً، استفاد منه سبعة ملايين و٥٠٠ ألف مستفيد بالتعاون مع مؤسسات الدولة وهيئاتها.

وفي سياق تنفيذ الهيئة القبطية الإنجيلية لمنتدى حوار الثقافات، بالتنسيق مع وزارة الأوقاف والأزهر الشريف والكنائس المختلفة، خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، تم تنفيذ ١٩ ورشة عمل استفاد منها ٣٧٥ من القادة الدينيين في عدد من المحافظات حول موضوعات بناء السلام والمواطنة والحوار وقبول الآخر، وإحدى عشرة مبادرة مجتمعية من خلال القادة الدينيين استفاد منها ٨٣٠٠ مواطن، وثلاث ورش عمل لعدد ٧٥ مسؤولاً من قصور الثقافة ومراكز الشباب والكشافة حول موضوعات دعم قضايا التنوع الثقافي وسبل العيش المشترك. كذلك تم تنظيم ٤٦ ورشة عمل لعدد ١٠٤٠ شاباً لبناء قدراتهم حول قبول الآخر والتعددية والتنوع الثقافي وتنفيذ المبادرات المحلية التي تخدم مجتمعاتهم لدعم قيم التسامح والسلام والعيش المشترك لتعزيز التماسك الاجتماعي، وإطلاق عشرين مبادرة من خلال هؤلاء الشباب لنشر قيم التماسك المجتمعي والسلام بين حوالي ٢٠٤ آلاف مواطن، وورشتي عمل لعدد ٥٦ شاباً حول التنوع الثقافي وقبول الآخر.

### واتصالاً بتنفيذ مستهدفي الإستراتيجية بشأن «مواصلة العمل على مراجعة كافة المقررات الدراسية الدينية؛ لتنقيتها من أية موضوعات لا تساهم في تعزيز التسامح، وفي نبذ العنف والتطرف، وإدراج الموضوعات التي تساهم في ترسيخ قيم الحوار، وإقرار الاختلاف والعيش المشترك، ومحاربة الكراهية والتعصب بشتى صورهم»، وبشأن «تنفيذ المزيد من المبادرات الوطنية المعنية بنشر ثقافة حقوق الإنسان،

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، اضطلعت وزارة الداخلية بضبط العديد من القضايا في إطار مكافحة جرائم المعلومات، حيث تم ضبط ١٣١٩ قضية اختراق وسرقة حسابات إلكترونية، و١٦٤٢ قضية تشهير وإساءة سمعة، و٩٠٤ قضايا تهديد وابتزاز، و٩٣٦ قضية تهديد بالتشهير، و١٥٦ قضية انتحال صفة. كما نظمت الوزارة ١٣ دورة تدريبية للضباط والأفراد والمدنيين، استفاد منها ١٥٧ متدرّباً في المجالات ذات الصلة بمكافحة الجرائم المعلوماتية

في نفس السياق، صدر قرار بتخصيص قطعة أرض بمساحة ١٩١١ متراً مربعاً بالقاهرة الجديدة لصالح بناء كنيسة تابعة لمجمع النعمة التابع للطائفة الإنجيلية، كما صدر قرار بتخصيص قطعة أرض بمساحة ١٨٦٨ متراً مربعاً بمدينة قنا الجديدة لصالح بناء كنيسة مشيخية عليها، وقطعه أرض أخرى بمدينة الفيوم الجديدة لذات الغرض كما قامت الطائفة الإنجيلية باستلام قطعة الأرض المخصصة لها بالعاصمة الإدارية الجديدة بمساحة أربعة آلاف متر مربع، ويجري السير في إجراءات التراخيص للبدء في بنائها كأول كنيسة للطائفة الإنجيلية بالعاصمة الإدارية. وواصلت لجنة تقنين أوضاع الكنائس جهودها؛ حيث ارتفع عدد الكنائس والمباني الخدمية التابعة لها بتقنين أوضاعها من ٢٩٧٣ كنيسة ومبنى خدمياً، خلال العام الثاني من تنفيذ الإستراتيجية، إلى ٣٤٥٣ في أكتوبر ٢٠٢٤، من إجمالي ٥٤١٥ كنيسة ومبنى خدمياً سبق تقديم طلبات بتقنين أوضاعها

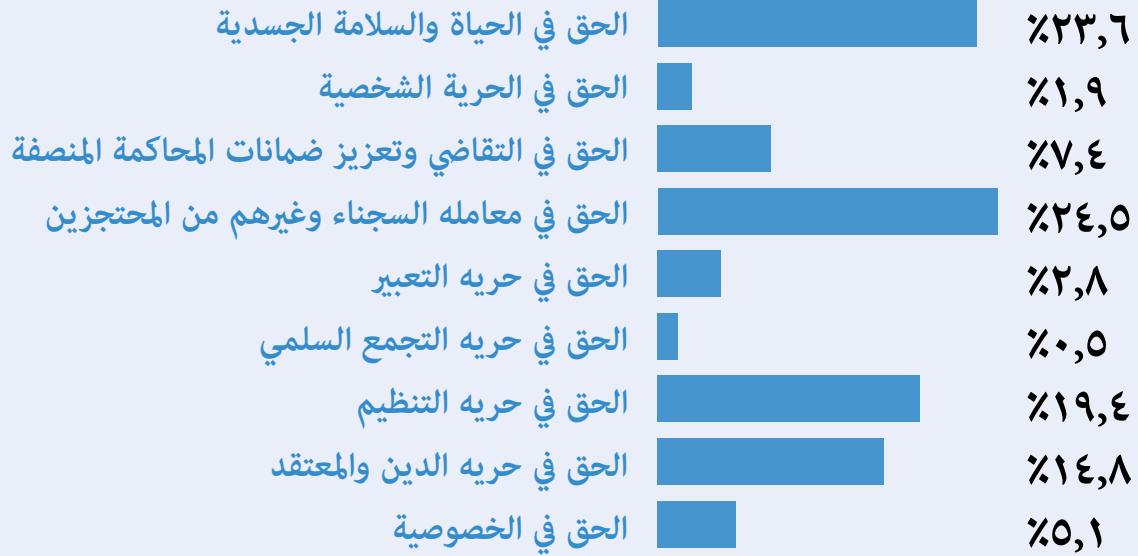
### تاسعاً: الحق في الخصوصية

اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «القيام بحملات توعية تشارك فيها كافة أجهزة الدولة المعنية، وعلى رأسها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وأجهزة إنفاذ القوانين ذات الصلة بحماية حرمة الحياة الخاصة، تستهدف تنمية الوعي لدى المواطنين -خصوصاً لدى الشباب وصغار السن- بأهمية احترام حرمة الحياة الخاصة للآخرين، والفارق بين ما هو مباح وما هو مجرّم، وكذلك إعلامهم بالحقوق التي تمنحها القوانين لمن وقع اعتداء على حرمة حياتهم الخاصة، وسبل الانتصاف والحصول على التعويض الجابر للضرر الذي وقع عليهم، مع العمل على تركيز الأنشطة التوعوية في أماكن تجمع الشباب كمراكز الشباب والأندية»؛ واصلت وزارة الثقافة جهودها في إطار تنمية وعي المواطنين في هذا السياق من خلال تنظيم العديد من الندوات حول الموضوعات ذات الصلة

واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «إيلاء اهتمام أكبر بتدريب الأجهزة الشرطية المسؤولة عن مكافحة جرائم تقنية المعلومات وتحديث طرق وأدوات عملها، مع الاهتمام بالاستمرار في إنشاء منصات إلكترونية تتيح للمضروب أن يتقدم بشكاوى انتهاك حرمة حياته الخاصة إلى الجهات المعنية، ومتابعة ما تم اتخاذه من إجراءات حيالها»؛

## نسب التدابير المنفذة وفقاً للمحور الأول

بلغ عدد التدابير التي رصدتها الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان لتنفيذ مستهدفات المحور الأول ٢١٦ تدبيراً، ووصلت نسب تنفيذ تلك التدابير ٢٣,٦٪ في الحق في الحياة والسلامة الجسدية، و١,٩٪ في الحق في الحرية الشخصية، و٧,٤٪ للحق في التقاضي وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة، و٢٤,٥٪ لمعاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين و٢,٨٪ لحرية التعبير، و٠,٥٪ لحرية التجمع السلمي، و١٩,٤٪ لحرية التنظيم، و١٤,٨٪ لحرية الدين والمعتقد، و٥,١٪ للحق في الخصوصية



الشكل البياني رقم (٦) نسب التدابير المتخذة لتنفيذ مستهدفات المحور الأول خلال العام الثالث

أبرز مؤشرات تنفيذ مستهدفات المحور الأول الحقوق المدنية والسياسية خلال الفترة  
«سبتمبر ٢٠٢٣-أغسطس ٢٠٢٤»

## الحق في الحياة والسلامة الجسدية

### ١٢١٧ واقعة

شكاوى/ ادعاءات التعذيب وإساءة المعاملة التي نسبت إلى العاملين بوزارة الداخلية واتخذت بشأنها  
إجراءات تأديبية/قضائية خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٩ وحتى يوليو ٢٠٢٤

### ١١٦٨ زيارة ميدانية تفتيشية

للمؤسسات الإيوائية والرعاية ومؤسسات الأيتام ومؤسسات الدفاع الاجتماعي ودور المسنين

### ٨٩٧ ناجية من العنف

تم تدريبهن على مواجهة الأعباء النفسية والاجتماعية

### ٥٥٩ حالة جديدة

قُدمت لهم خدمات الدعم والعلاج من وحدة الدعم النفسي والمشورة الأسرية بخط نجدة الطفل

### ٢٩٠ زيارة تفتيشية

قامت بها النيابة العامة لعدد من مراكز رعاية وتأهيل الأطفال على مستوى الجمهورية

### ٢٨٥ حالة عنف جسدي وجنسي

قامت وحدة حماية الطفل بوزارة التضامن الاجتماعي باتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم

### ٢٦ حكمًا باتًا

أصدرتهم محكمة النقض خلال عام ٢٠٢٣  
بتعويض ضحايا جرائم التعذيب والمعاملة القاسية

## الحق في الحرية الشخصية

يناقش مجلس النواب المشروع الذي تقدمت به الحكومة بشأن قانون جديد للإجراءات الجنائية، لإعلاء كافة الحقوق والضمانات الدستورية ومسايرة التزامات مصر الدولية، بما يضمن الأخذ بأعلى المعايير المطبقة في مجال العدالة الجنائية، ويضمن مشروع القانون تنفيذ العديد من مستهدفات الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الحق في الحرية الشخصية وضمانات المحاكمة المنصفة

### ٥٨٠ طلبًا

تلقتهم النيابة العامة لاستنزال مدد الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المحكوم به

### ٨٠ طلبًا

تلقتهم النيابة العامة لاستبدال عقوبة الحبس البسيط بالتشغيل خارج مراكز الإصلاح والتأهيل

## الحق في التقاضي وتعزيز ضمانات المحاكمة المنصفة

صدور القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٤ الذي يتيح استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات

٣١٠

محاكم مدنية

تم الانتهاء من ميكنتهم

١٧ ألفًا و٥٣٧

قضية أحوال شخصية انتهت  
منها مصلحة خبراء وزارة  
العدل

٢٢ ألفًا و٨٤٢

قضية عمال انتهت منها  
مصلحة خبراء وزارة العدل

تدشين مشروع مكاتب المساعدة القضائية العمالية؛ بهدف توفير المشورة القانونية للعمال

٨٦,٤%

نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية

٩٦%

نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم الأسرة

## معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين

٢٠١ مفرج عنهم

تم إلحاقهم بوحدة التدريب المهني بجهاز التدريب على حرف التشييد والبناء

٥٥ ألفاً و٢٢٥ حالة

من أسر النزلاء

قُدمت لهم مساعدات مالية وعينية

١٣٤ مليوناً و١٢٦

ألفاً و٦٨٩ جنيهاً

قيمة توريد أدوية ومستلزمات طبية لمستشفيات وعيادات مراكز الإصلاح والتأهيل

٤٧ ألفاً و١٢١

إخطار مساعدة للمفرج عنهم

٩٥١٣ مستفيد

من قرارات العفو الرئاسي عن باقي مدة العقوبة والإفراج الشرطي

١٩ ألفاً و٨٢٠

مفرج عنهم

قُدمت لهم مساعدات مالية وعينية

٢٦ ألفاً و٨٢٥

إخطار مساعدة لأسر النزلاء



## حرية التعبير

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير إجراء الانتخابات على منصب رئيس الجمهورية ٢٠٢٤، في أجواء تنافسية بين أربعة مرشحين على المنصب، فاز بها السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، وبلغ عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٤٤ مليوناً و٧٧٧ ألفاً و٦٦٨ ناخباً، بنسبة مشاركة ٦٦,٨% من إجمالي المواطنين المقيدين في جداول الناخبين

## ١٩ مليوناً و٨٦٤ ألف شخص

استهدفهم المجلس القومي للمرأة للتوعية بالحقوق السياسية وأهمية المشاركة في الانتخابات

## ٧٨٢ ألفاً و٣٧٤ زيارة منزلية

نفذتهم الرائدات الاجتماعيات للتثقيف الانتخابي بهدف رفع درجة الوعي لدى المواطنين وحثهم على المشاركة الإيجابية الحرة

شهد الحوار الوطني الاقتصادي ١٣ جلسة نتج عنها ٩٦ توصية اقتصادية، بحضور ٤٢٨ متحدثاً، من بينهم سبعة وزراء، وبلغ العدد الإجمالي لممثلي الوزارات والجهات الحكومية ١٧٩ متحدثاً، و٧٦ متحدثاً من ذوي الانتماء الحزبي، وخبراء في الشؤون الاقتصادية.

## ٧٨ تصريحاً جديداً

أصدرهم المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لعدد من القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية والصحف والمجلات

## حرية التنظيم

### الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية والانضمام إليها

٣٤ ألفاً و٧٥٦ منظمة

تمت الموافقة على طلبات  
توفيق أوضاعها حتى يوليو ٢٠٢٤

٣٥ ألفاً و٧٧٠ منظمة

عدد منظمات العمل الأهلي التي  
تقدمت بطلبات لتوفيق أوضاعها  
خلال العام الثاني

نحو ١٣ ملياراً و٣٠٥ ملايين جنيه

حجم التمويل الوارد لمؤسسات العمل الأهلي في ٢٠٢٣  
٦٦٪ منها تمويل محلي، و٣٤٪ تمويل دولي

٦٥٥ مليوناً و٩٥٧ ألفاً و٢٠٩ جنيهات

حجم المنح المقدمة من صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية  
للمؤسسات والجمعيات الأهلية في عدد من المجالات

### ٧٧ ألف غارم وغارمة

قامت اللجنة العليا للغارمين والغارمات بالتعاون مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية بسداد مديونياتهم  
البالغة ٨٨٥ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٣

### الحق في تكوين النقابات العمالية والانضمام إليها

نحو ٢٩ مليوناً و٤٠٠ ألف جنيه

دعم الموارد المالية الموجه للنقابات العمالية

حوالي ٦٤ ألف عامل

تم توعيتهم بأحكام قانون العمل، وإجراءات تسوية الشكاوى والمنازعات الفردية والجماعية، والمفاوضات  
الجماعية، وإبرام اتفاقيات العمل الجماعية

١٨ ألف عامل وعاملة

تلقوا تدريباً على كيفية تأسيس المنظمات النقابية العمالية

١٦ اتفاقية عمل جماعية

استفاد منها ١٨ ألفاً و١٥٨ عاملاً

## الحق في تكوين النقابات المهنية والانضمام إليها

أغسطس ٢٠٢٤

انتخابات مجلس  
النقابة العامة للفنانين  
التشكيليين

إبريل ٢٠٢٤

انتخابات التجديد  
النصفي لنقابة أطباء  
الأسنان

مارس ٢٠٢٤

انتخابات نقابة المحامين  
على منصب النقيب  
العام وعضوية مجلس  
النقابة العامة

فبراير ٢٠٢٤

انتخابات التجديد  
النصفي لنقابة  
المهندسين

## حرية الدين والمعتقد

### حوالي ١٤ مليوناً من الجنسين

استفادوا حضورياً وافتراضياً من مشروع «خطوة نحو حياة أفضل» بهدف تنمية القيم الإيجابية، وتعديل سلوك النشء، وتصحيح الأفكار المتطرفة

### ٧ ملايين و ٥٠٠ ألف مستفيد

من برنامج «التوعية الأسرية والمجتمعية» لتحصين عقول الشباب من الوقوع في براثن الأفكار المتطرفة وجماعات العنف

### أكثر من ٢١٠ آلاف مواطن

قامت الجهات الوطنية والمؤسسات الدينية المتنوعة ببناء قدراتهم حول موضوعات قبول الآخر والتعددية والتنوع الثقافي وقيم التسامح والسلام والعيش المشترك

### ١٣٠ ألف شاب وشابة

استفادوا من لقاءات الرواق الأزهري للنشء بهدف بث روح الولاء والانتماء والسلام وتصحيح المفاهيم المغلوطة

٣٤٥٣



العام الثالث

٢٩٧٣



العام الثاني

٢٤٠١



العام الأول

عدد الكنائس والمباني الخدمية التي تم  
تقنين أوضاعها خلال ثلاثة أعوام من تنفيذ  
الإستراتيجية

## الحق في الخصوصية

١٦٤٢

قضية تشهير وإساءة سمعة

١٣١٩

قضية اختراق وسرقة حسابات إلكترونية

٩٣٦

قضية تهديد بالتشهير

٩٠٤

قضايا تهديد وابتزاز

١٥٦

قضية انتحال صفة

إن الأساس الحقيقي للحكومة الشعبية هو مساواة الأفراد جميعًا في الحقوق التي تتصل بأشخاصهم وممتلكاتهم وإدارتهم.

**توماس جيفرسون**

(١٧٤٣-١٨٢٦)

أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، والكاتب الرئيس لإعلان الاستقلال  
وثالث رئيس للولايات المتحدة

## المحور الثاني

# الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

## أولاً: الحق في الصحة

استضافت مصر في أكتوبر ٢٠٢٤، النسخة الثانية من المؤتمر العالمي للسكان والصحة والتنمية البشرية (PHDC24) بحضور السيد رئيس الجمهورية، وتسلمت مصر خلال المؤتمر الإشهاد الدولي بالقضاء على مرض الملاريا من منظمة الصحة العالمية «WHO»، وتم إطلاق الإستراتيجية الوطنية الصحية لجمهورية مصر العربية ٢٠٢٤-٢٠٣٠ خلال المؤتمر

والتزاماً بالاستحقاق الدستوري بالنسبة المقررة للإنفاق على الصحة، ارتفعت مخصصات قطاع الصحة في الموازنة العامة للدولة خلال العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ إلى ٤٩٥ ملياراً و٦٠٠ مليون جنيه، مقارنة بنحو ٣٩٧ مليار جنيه في العام المالي السابق ٢٠٢٣-٢٠٢٤، كما تستهدف الخطة الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، تخصيص استثمارات كلية (عامه وخاصة) للخدمات الصحية تقدر بنحو ١١٥ ملياراً و٧٠٠ مليون جنيه، مقارنةً باستثمارات بلغت نحو ٧٥ ملياراً في العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، كما تستهدف الخطة إنشاء ٣٦ مستشفى بطاقة ٧٢٥٠ سريرًا يجري تنفيذها على مدار العامين المقبلين، باستثمارات تبلغ قيمتها ١٠٠ مليار جنيه وصل عدد المؤمن عليهم في التأمين الصحي في يونيو ٢٠٢٤، إلى ٥٣ مليوناً و٦١٨ ألفاً و٤٥٥ متفعلاً، منهم ٢٧ مليوناً و٦٥٠ ألف طالب مدرسي، وحوالي تسعة ملايين و٥٠٠ ألف متفع من القوى العاملة، وحوالي مائتي ألف امرأة معيلة، ونحو ثلاثة ملايين و٧٠٠ ألف من أصحاب المعاشات والأرامل، بخلاف الفئات الأخرى من العمالة غير المنتظمة وغيرهم و صدر القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٢١ بإنشاء صندوق مواجهة الطوارئ الطبية، ليتم تعديل مسمى الصندوق ليصبح «صندوق مواجهة الطوارئ الطبية والأمراض الوراثية والنادرة»، ويضيف اختصاصات للصندوق بشأن المساهمة في تكاليف علاج الأمراض الوراثية والنادرة

**اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز تغطية الخدمات الصحية على مستوى الجمهورية، وخاصة في المناطق الريفية، والنائية، والحدودية»**

وصل عدد وحدات الرعاية الصحية الأساسية في أغسطس ٢٠٢٤ إلى ٥٧٥٠ وحدة، وتتضمن تلك الوحدات مكاتب الصحة والعيادات، ومراكز رعاية الأمومة والطفولة، والمراكز الصحية بالحضر، ووحدات صحة الأسرة، والرعاية الأولية بالريف، كما قامت وزارة الصحة والسكان بتوسيع

نطاق إتاحة الخدمة وتوفير طبيب زائر للوحدات والأماكن الخالية من الأطباء، حيث نفذوا ١٤ ألف زيارة، وتمت زيادة زيارات العيادات المتنقلة حتى وصلت إلى ثلاثين ألف زيارة ووجهت للأماكن النائية، كما وصل عدد وحدات الملاريا والبلهارسيا بنهاية عام ٢٠٢٣ إلى ٥١٩٩ وحدة بمختلف المحافظات

وفي ضوء تنفيذ المبادرة الرئاسية لتطوير الريف المصري «حياة كريمة»، تم تشغيل ٣٧١ منشأة صحية، والانتهاه من تنفيذ سبعين دورة تدريبية لعدد ٢٠٥٠ من العاملين بتلك المنشآت، وقامت وزارة الصحة والسكان برفع كفاءة البنية التحتية في المستشفيات ووحدات ونقاط الإسعاف في ١٢ محافظة من محافظات المبادرة، بإجمالي ٢٤ مستشفى، و١١١٩ وحدة ومركز طب أسرة، و٣٧٢ نقطة إسعاف، و١٠٤ من الوحدات والمراكز، كما قامت وزارة الداخلية بإيفاد قوافل طبية في عدد من محافظات المبادرة، وكذا توقيع الكشف الطبي على ١٢ ألفاً و٣٤٥ شخصاً من الأهالي المقيمين بالقرى الأكثر احتياجاً وصرف العلاج اللازم لهم مجاناً

كما واصلت وزارة الصحة والسكان جهودها في تعزيز تغطية الخدمات الصحية على مستوى الجمهورية من خلال المبادرة الرئاسية «بداية جديدة لبناء الإنسان»، فتم تقديم ثمانية ملايين و٨٢٤ ألف خدمة صحية، من خلال ٥٥ قافلة طبية، تشمل خدمات علاجية ووقائية وتنظيم الأسرة، وزيارات منزلية، وزيارات متابعة الحمل، ونمو الطفل منذ بداية المبادرة وإلى منتصف أكتوبر ٢٠٢٤

وفي ضوء جهود جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتعزيز الحق في الصحة، تم تنفيذ ٩٠٥ آلاف زيارة منزلية، وتقديم الرعاية الطبية لعدد أربعة آلاف و٤٦١ أسرة، فضلاً عن تنفيذ ٢٨ قافلة طبية استفاد منها ١٦٤٦

كما نفذ المجلس القومي للمرأة قوافل طبية استفاد منها ما يزيد عن ٩٤٠٠ شخص، وضمت تخصصات طبية مختلفة على مستوى الجمهورية، كما ضمت القوافل جهاز ماموغرام للكشف المبكر عن الأورام

وبنهاية عام ٢٠٢٣ بلغ عدد المستشفيات بالمنظومة الصحية ١٩٠٩ مستشفيات، من بينهم ٥٥٧ مستشفى حكومياً، ووصل عدد المترددين على المستشفيات الحكومية ١٢٥ مليوناً و٦٦٠ ألفاً و٩٤ متردداً

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، وفرت وزارة الصحة والسكان الطعوم ومستلزمات العملية التطعيمية بجميع مكاتب الصحة والوحدات الصحية على مستوى الجمهورية لتطعيم ما يزيد عن مليوني طفل طبقاً لجدول التطعيمات

بأعلى مستويات الجودة وتوافر الأطقم الطبية المتخصصة القادرة على تقديم هذه الخدمات ونفذت وزارة الصحة والسكان ٧٠٠ دورة تدريبية متنوعة عن المعايير القياسية لتقديم خدمة ذات جودة، استهدفت مقدمي الخدمة من الأطباء والممرضات والرائدات والكوادر الفنية والإدارية، وأيضًا ٣٨ دورة تدريبية لمسؤولي السلامة والصحة المهنية بمديريات الشؤون الصحية والإدارات الصحية والمنشآت الصحية التابعة لها بحضور ٩٣٣ طبيبًا ومراقبًا صحيًا في ١٩ محافظة وفي إطار جهود الوزارة لتعزيز إجراءات السلامة في المنشآت الصحية والصناعية، تم إعداد وتنفيذ عشرين دورة تدريبية على مستوى مديريات الشؤون الصحية والإدارات والمنشآت التابعة لها بحضور ٤٨٢ طبيبًا ومراقبًا صحيًا في عشر محافظات

واستمرت الوزارة في تنفيذ البرنامج القومي لمكافحة العدوى في جميع مستشفيات الجمهورية التابعة للوزارة، وفي جميع وحدات الرعاية الصحية الأولية على مستوى الجمهورية، وتم تطبيق البرنامج القومي الإلكتروني لرصد عدوى المنشآت الصحية في ٣٣ مستشفى على مستوى الجمهورية، وأيضًا تم تنفيذ الخطة القومية لمكافحة المقاومة لمضادات الميكروبات بجميع المحافظات في ٤٥ مستشفى على مستوى الجمهورية، واستمرارًا في تطبيق البرنامج والخطة-المشار إليهما- يجري إدراج عدد آخر من المستشفيات للوصول لثمانين مستشفى بنهاية عام ٢٠٢٤.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، نفذت الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان ثلاث دورات تدريبية لرفع كفاءة ٨٤ من العاملين بهدف الارتقاء بجودة الخدمات الصحية في عدد من مستشفيات الصحة النفسية وعلاج الإدمان، وبدأت الأمانة اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتسجيل الاعتماد المحلي للهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية «GAHAR» بعدد بخمسة مستشفيات هي: مستشفى مصر الجديدة للصحة النفسية وعلاج الإدمان (المطار)، مستشفى المعمورة للطب النفسي وعلاج الإدمان، مستشفى العزازي للصحة النفسية وعلاج الإدمان بمحافظة الشرقية، مستشفى بورسعيد للصحة النفسية وعلاج الإدمان، مستشفى سوهاج للصحة النفسية وعلاج الإدمان وبنهاية عام ٢٠٢٣ بلغ عدد الأطباء البشريين في المنظومة الحكومية ١٠٥ آلاف و ٦٠٠ طبيب، وعدد أعضاء هيئة التمريض ٢١٧ ألفًا و ٩٤٩ عضوًا

الروتينية من عمر (يوم حتى ١٨ شهرًا)، ونفذت الوزارة جلسات تطعيم خارجية للمناطق التي يصعب الوصول إليها لتطعيم الأطفال بالجرعات المستحقة، كما قدمت الخدمات التطعيمية لجميع المقيمين داخل مصر من غير المصريين، بالإضافة إلى تطعيم طلاب المدارس بلقاح الالتهاب السحائي في السنة الأولى من كل مرحلة تعليمية، وتطعيم طلاب الصف الثاني والرابع الابتدائي بلقاح الثنائي «DT» وقامت الوزارة بتطوير وإنشاء عدد من المستشفيات لتحقيق التغطية الصحية، ومنها مستشفى نجع حمادي الجديدة بمحافظة قنا، ومستشفيات بغداد ورمانة بمحافظة شمال سيناء، ومستشفيات الفرازة والداخلة العام بمحافظة الوادي الجديد، ومستشفيات رأس غارب وسفاجا بمحافظة البحر الأحمر، ومستشفيات الفيوم العام ويوسف الصديق الجديدة محافظة الفيوم

ونفذت الوزارة مبادرة للقضاء على البلهارسيا، تمهيدًا لتقديم ملف مصر خالية من البلهارسيا عام ٢٠٢٥ لمنظمة الصحة العالمية «WHO»، وتم تنفيذ المسح الميداني، وتم فحص حوالي ١٤ مليونًا و ٤٠٠ ألف مواطن، كما شملت التغطية فحص الوافدين واللاجئين، وتم علاج ١٠٠٪ من الحالات الإيجابية المكتشفة، فضلًا عن فحص نحو ١٢ مليون مواطن للتأكد من عدم إصابتهم بالطفيليات المعوية، وبلغ وعدد المصابين نحو مليون حالة وتم علاجهم جميعًا بالمجان وأجرت الوزارة مسحًا ميدانيًا لمرض الرمد الحبيبي «التراكوما»، في سبع محافظات، لجميع الفئات العمرية والتركيز على الفئة الأكثر عرضة للمرض (من ١ إلى ٩ سنوات) بالمناطق الريفية والحدودية، حيث تم تقديم العلاج للحالات المكتشفة، وأيضًا التحويل لمستشفى الرمد لإجراء عمليات جراحية للعين في الحالات التي تستلزم ذلك

### واتصالًا بتنفيذ مستهدف في الإستراتيجية بشأن «الارتقاء بمنظومة جودة المرافق والخدمات الصحية»، وبشأن «زيادة أعداد الأطباء البشريين وأعضاء هيئة التمريض في منظومة الصحة الحكومية»

قامت الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية «GAHAR» خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤، باعتماد ٣٥٠ منشأة، منها ٨٤ منشأة من القطاع الخاص، و ٢٠٢ وحدة رعاية أولية، وخصصت هذه الاعتمادات لثماني عشرة محافظة، كما نفذت الهيئة ١٣٥ زيارة رقابية ميدانية للمنشآت الصحية المعتمدة سواء نهائيًا أو مبدئيًا، و ٧٥٠ زيارة رقابية إدارية، و ٩٥١ زيارة خاصة بقياس مستوى رضا المتعاملين، وتسجيل ٤١ ألفًا و ٤٥٥ عضوًا من أعضاء المهن الطبية، وذلك لضمان التزام المنشآت الصحية بتقديم خدماتها



وضمن تنفيذ مبادرة «في كل خطوة سلامة»، قامت الهيئة بتدريب ١٢٠ من الأطقم الطبية، و١١٦ من العاملين بالمصانع على برنامج الحروق بمحافظة بورسعيد وقامت وزارة التضامن الاجتماعي بالتنسيق والتعاون مع وزارة الصحة والسكان والهيئة العامة للرعاية الصحية حتى نهاية يونيو ٢٠٢٤ بتقديم حوالي ٢٦٧ ألف خدمة صحية للمستفيدين من برنامج تكافل من الأسر التي تنطبق عليها المشروطة الصحية بمحافظة المرحلة الأولى لنظام التأمين الصحي الشامل

### اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «زيادة معدلات وسرعة تادية الخدمة الطبية لمتلقي العلاج على نفقة الدولة»

تمت زيادة الاعتمادات المدرجة في الموازنة العامة للدولة لمبادرة «العلاج على نفقة الدولة»، حيث بلغت في العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ نحو ستة مليارات و٥١٦ مليون جنيه، ثم وصلت إلى ثمانية مليارات و٥١٦ مليون جنيه في موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

منذ بداية حملة «١٠٠ يوم صحة» في يوليو ٢٠٢٣ وإلى أغسطس ٢٠٢٤ أصدرت المجالس الطبية المتخصصة قرارات علاج على نفقة الدولة وصل عددها إلى مليونين و٤٣٥ ألفاً، وتم إجراء ٢٨٣ ألفاً و٤٠٠ عملية ضمن مبادرة «إنهاء قوائم الانتظار»

### اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «زيادة الوعي بأهمية الحفاظ على الصحة العامة، ومنع انتشار بعض الممارسات الضارة بالصحة»

أطلقت وزارة الصحة والسكان أربعين دليلاً إرشادياً حول مختلف الأمراض، وذلك خلال احتفالية إطلاق الدلائل الإرشادية المصرية وأخلاقيات مهنة التمريض، بالتعاون بين المجلس الصحي المصري ومنظمة الصحة العالمية «WHO»، وذلك لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان في مجال الصحة، وتوفير رعاية صحية شاملة ومتكاملة لجميع المواطنين، بالإضافة إلى توعية المواطنين بحقوقهم الصحية وتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها كمتلقين للخدمة الصحية ونفذت الوزارة ٤١ ألفاً و٤٩٧ ندوة على مستوى جميع المحافظات لرفع الوعي الصحي للمواطنين بأخطار التدخين وفوائد الإقلاع عنه بالعديد من المنشآت الصحية والجامعات والنوادي ومراكز الشباب، وكذلك توضيح أضرار أنواع التدخين المستحدثة (التبغ المسخن والسجائر الإلكترونية)، وتم استقبال عشرة آلاف و٦٧٤ مكاملة بالخط

### اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل على كافة المحافظات، وفقاً للمراحل الست المقررة، ووصول نسبة المواطنين المؤمن عليهم بالتأمين الصحي الاجتماعي الشامل إلى ١٠٠% حتى عام ٢٠٣٠»

بلغت مخصصات دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين في موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مبلغ مليارين و٤٠٠ مليون جنيه، بخلاف مائتي مليون جنيه لدعم التأمين الصحي لأصحاب معاش الضمان الاجتماعي وفي إطار جهود الدولة للارتقاء بنظام التأمين الصحي الشامل صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٨٦ لسنة ٢٠٢٣ بتحديد غير القادرين وضوابط إعفائهم من أعباء نظام التأمين الصحي الشامل

واستمرت الهيئة العامة للرعاية الصحية في جهودها لتطبيق نظام التأمين الصحي الشامل وفق الخطة الزمنية الموضوعية، وجاءت إحصائيات التغطية بالخدمات الصحية في محافظات المرحلة الأولى (بورسعيد، والأقصر، والإسماعيلية، وأسوان، والسويس، وجنوب سيناء) على النحو الآتي: خمسة ملايين و٤٣١ ألفاً و١٨٨ منتفعاً، و٣١١ منشأة صحية، و٢٨٠ مركزاً ووحدة لطب الأسرة، و٣١ مستشفى، و١٩٠٩ أسرة داخلية، و٨١١ سرير عناية مركزة، و٨٠٤ أجهزة غسيل كلوي، و٣٥٨ حضنة

وتم تقديم ١٥ مليون خدمة طبية وعلاجية من خلال ١٥٦ منشأة طبية تابعة للهيئة، وسبعة ملايين و٨٠٠ ألف خدمة طب أسرة بالوحدات المختصة، وإجراء ٢٢٣ ألف عملية محافظات بورسعيد، والأقصر، والإسماعيلية

كما أطلقت الهيئة مبادرة «مرجعية»، بهدف توحيد منهجية البروتوكولات الإكلينيكية للتشخيص والعلاج في مستشفيات الهيئة بالمحافظات التي تم فيها تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل، وقد تم الانتهاء من إعداد أكثر من ٤٥٠ بروتوكولاً إكلينيكيًا لعدد ٢٨ قسمًا من الأقسام الإكلينيكية المتعلقة بالأمراض الأكثر شيوعًا وخطراً، وتم الانتهاء من تدريب أكثر من ٩٤% من رؤساء الأقسام الإكلينيكية والأطباء في جميع المستويات على البروتوكولات الإكلينيكية الموحدة، وبلغت نسبة التدريب ١٠٠% في أقسام الأنف والأذن، و٩٩% في أقسام الكلى والمسالك، و٩٨,٥% في أقسام المخ والأعصاب، كما ستشمل المراحل القادمة من مبادرة «مرجعية» استكمال ودمج البروتوكولات الإكلينيكية مع التصنيف الدولي للأمراض «ICD-11» مع استمرار المتابعة والتقييم الدوري للالتزام بالتطبيق لضمان التميز على المستوى الإكلينيكي وتقديم خدمات بجودة واحترافية وجدارة إكلينيكية

استفاد منها ما يزيد عن ٩٦٠٠ مستفيد ومستفيدة، كما ضمت القوافل جهاز ماموغرام للكشف المبكر عن الأورام للارتقاء بصحة المواطنين، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير نفذ المجلس أنشطة في مجال التوعية بالصحة الإنجابية والعامية، واستفادت منها حوالي ١٦ ألف امرأة على مستوى الجمهورية، واستمرت جهود المجلس في تنفيذ البرنامج التوعوي للإرشاد الأسري والتنشئة المتوازنة، ويتضمن البرنامج عدة موضوعات منها التغذية السليمة للمرأة والطفل وأهميتها في الحماية من الأمراض، واستفاد منه حوالي ٥٧ ألف مشارك ومشاركة من محافظات الجمهورية وضمن أنشطة مبادرة «بداية جديدة لبناء الإنسان»، تم تنفيذ حملات طرق الأبواب للتوعية بمخاطر الإدمان والتعاطي، واستهدفت ٢٠ ألفاً و٥٠٤ من الشباب والفتيات، منذ بداية المبادرة وإلى منتصف أكتوبر ٢٠٢٤.

#### واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «استكمال تنفيذ مبادرة ١٠٠ مليون صحة»

انطلقت حملة «١٠٠ يوم صحة» كمبادرة وطنية شاملة، بهدف توسيع نطاق خدمات الصحة العامة وتقديمها بشكل مكثف، من خلال خمسمائة قافلة طبية وخمسة آلاف وحدة رعاية أساسية وسبعمائة مستشفى، وبدأت المرحلة الأولى من الحملة في ٢٥ يونيو ٢٠٢٣، واستمرت لمدة مائتي يوم وانتهت يوم ١١ يناير ٢٠٢٤، أما المرحلة الثانية، فقد أطلقت في ٣١ يوليو ٢٠٢٤ وتستمر لمدة مائة يوم، ونجحت الحملة في المرحلة الأولى في تقديم أكثر من

الساخن لمساعدة المدخنين على الإقلاع عن التدخين وأطلق صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي برنامج «أطفالنا أبطالنا - أنت البطل»، وهو برنامج توعوي للأطفال في سن الطفولة المبكرة بهدف توعيتهم بمخاطر الإدمان والمخاطر الصحية والنفسية والاجتماعية المترتبة عليه، وذلك من خلال أنشطة البرنامج التي تتم على مستوى محافظات الجمهورية والمدارس ومراكز الشباب والأندية

وتوسع الصندوق في المراكز العلاجية التي تقدم خدمات الحجز الطوعي لمرضى الإدمان على مستوى ١٩ محافظة، ليصل عدد المستفيدين من خدمات تلك المراكز إلى ٦٣ ألفاً و٥٧٢ مستفيداً خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤. كما أطلقت وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع الأمانة العامة للصحة النفسية مبادرة «تقدر من غيرها»، بهدف التوعية بخطورة التدخين والمخدرات، استفاد منها عشرة آلاف شخص على مستوى الجمهورية، وبرنامج «لياقتي مهارتي» بالتعاون مع اليونيسيف، بهدف الحفاظ على الصحة العامة للمواطنين، والمساهمة في رفع الوعي الثقافي والرياضي لدى المجتمع، واستفاد منه خمسمائة شخص على مستوى الجمهورية، كما استمرت الوزارة في تنفيذ المعسكر الرياضي الأسبوعي «هختار صحتي»، بهدف الحفاظ على الصحة العامة من خلال ممارسة الرياضة، واستفاد منه خمسمائة شخص بجميع المحافظات كذلك أطلق المجلس القومي للمرأة عدداً من القوافل الطبية في تخصصات طبية مختلفة على مستوى الجمهورية،



والمعاهد التعليمية، بجانب مليون و٧٠٠ ألف خدمة قدمتها مبادرة دعم الصحة النفسية، وخمسة ملايين و٦٠٠ ألف خدمة قدمتها مستشفيات وعيادات الهيئة العامة للتأمين الصحي.

وإلى جانب ما سبق، فقد قدمت هيئة الإسعاف ١٤٩ ألفاً و٦٠٠ خدمة، بجانب ٣٢١ ألفاً و٢٠٠ خدمة قدمتها مستشفيات المؤسسة العلاجية، وتقديم خدمات التوعية والتثقيف الصحي لحوالي مليونين و١٠٠ ألف مواطن

### واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تنفيذ حملات توعية خاصة بالمرض النفسي»؛

افتتحت وزارة الصحة والسكان في أكتوبر ٢٠٢٣ مكاتب المشورة النفسية بجميع مراكز ووحدات الرعاية الأولية في جميع المحافظات، من خلال التعاون بين الأمانة العامة للصحة النفسية والقطاعات التابع لها مراكز ووحدات رعاية أولية (الهيئة العامة للرعاية الصحية - قطاع الرعاية الصحية والتمريض) بوزارة الصحة والسكان.

كما تم تدريب ١٥٥ من العاملين (فئة الأطباء)، في الهيئة العامة للرعاية الصحية في محافظات المرحلة الأولى للتأمين الصحي الشامل، على برنامج «سد فجوة خدمات الصحة النفسية» في وحدات الرعاية الأولية، وتدريب ٤٩٨ من العاملين (فئة التمريض) بالهيئة على برنامج دليل خدمات الصحة النفسية في وحدات الرعاية الأولية للفئات العمرية المختلفة، كجزء من أعمال افتتاح مكاتب المشورة النفسية بوحدات الرعاية الأولية، وتدريب ما يقارب الخمسين من الفريق العلاجي من العاملين في ثمانية مستشفيات تابعة للأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان (العباسية - مصر الجديدة - الخانكة - حلوان - بورسعيد - أسبوط - سوهاج - أسوان) على البرنامج، وذلك للإشراف على أعمال مكاتب المشورة النفسية.

فضلاً عن قيام الوزارة بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة ببناء قدرات ٨٥ من الأطباء والتمريض والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بدور الرعاية الاجتماعية من العاملين مع الأطفال في النواحي الاجتماعية والنفسية والقانونية

ونفذ المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان مائتين مستديرتين لمناقشة مقترح برنامج قومي لدعم الصحة النفسية للأطفال والمراهقين، وشارك فيها ٧٩ من ممثلي الجهات الحكومية والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني المحلية

ستين مليون خدمة طبية خلال المائتي يوم، فخلالها تم تقديم مليون و٦٠٠ ألف خدمة ضمن المبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة (زيارة أول مرة)، بجانب أربعة ملايين و٨٠٠ ألف خدمة تم تقديمها ضمن المبادرة (زيارة دورية)، وتقديم خمسة ملايين و٢٠٠ ألف خدمة ضمن المبادرة الرئاسية لفحص وعلاج الأمراض المزمنة والاكتشاف المبكر للاعتلال الكلوي.

وتم تعبئة مليونين و٨٠٠ ألف استمارة استبيان بالمبادرة الرئاسية للكشف المبكر وعلاج الأورام السرطانية (البروستاتا - القولون - الرئة - عنق الرحم)، كما بلغ عدد المترددين على القوافل الطبية مليوناً و٧٠٠ ألف مواطن، وتمت مناظرة ١٢ مليوناً و٧٠٠ ألف طفل للتطعيمات الروتينية، بالإضافة إلى تقديم ٩٥١ ألفاً و٧٠٠ خدمة ضمن المبادرة الرئاسية للكشف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع لدى حديثي الولادة

وتقديم ٨٤٣ ألفاً و٨٠٠ خدمة ضمن المبادرة الرئاسية لفحص المقبلين على الزواج، و٤٨٣ ألفاً و١٠٠ خدمة في مجال الصحة النفسية، و٤٣٧ ألفاً و٢٠٠ خدمة ضمن المبادرة الرئاسية للعناية بصحة الأم والجنين، كما بلغ عدد المنتفعات بخدمات عيادات تنظيم الأسرة ١٣ مليوناً و١٠٠ ألف امرأة، وبلغ عدد الزيارات المنزلية للرائدات الريفيات ١٣ مليوناً و٢٠٠ ألف زيارة

أما في المرحلة الثانية فقد تم إضافة خدمات جديدة لتحسين كفاءة وصول المواطنين إلى الخدمات الصحية بشكل عادل وتحسين جودة الخدمات المقدمة، فضلاً عن تقديم خدمات المبادرات الرئاسية للمصريين وغير المصريين من خلال الوحدات الصحية والمستشفيات وسيارات القوافل الطبية والفرق المتنقلة، وتقديم الخدمات في جميع الأماكن الحيوية ومناطق التجمعات، بجانب طلب الزيارات المنزلية للمرضى من كبار السن، وغير القادرين على الحركة

ومنذ إطلاق المرحلة الثانية من الحملة وحتى يوم ٣١ أغسطس ٢٠٢٤، تم تقديم أكثر من ٤٩ مليون خدمة طبية، تشمل تقديم ١٩ مليوناً و٢٠٠ ألف خدمة من خلال قطاع الرعاية الأساسية وتنظيم الأسرة، فضلاً عن تقديم عشرة ملايين و٩٠٠ ألف خدمة من خلال قطاع الرعاية العلاجية، وثلاثة ملايين و٢٠٠ ألف خدمة تابعة للمبادرات الرئاسية للصحة العامة.

وقدم قطاع الطب الوقائي مليوناً و٩٠٠ ألف خدمة، كما تم تقديم مليونين و٥٠٠ ألف خدمة من خلال مستشفيات أمانة المراكز الطبية المتخصصة، ومليون و٢٠٠ ألف خدمة من خلال الوحدات التابعة للهيئة العامة للمستشفيات

## واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «إعداد منصة إلكترونية معنية بتقديم خدمات الصحة النفسية»

قدمت المنصة الوطنية الإلكترونية للصحة النفسية وعلاج الإدمان بمصر، منذ إطلاقها في مارس ٢٠٢٢، خدمات حكومية مجانية للصحة النفسية وعلاج الإدمان لجميع المواطنين والمقيمين في جمهورية مصر العربية بدون أي تمييز لمختلف الفئات العمرية. وتعتبر تلك المنصة الأولى من نوعها في إقليم شرق المتوسط، ويقوم عليها نخبة من الكوادر الفنية والتقنية بوزارة الصحة والسكان والمعالجين النفسيين والخبراء الدوليين في مجال الطب النفسي وعلاج الإدمان منذ إطلاق منصة الصحة النفسية الإلكترونية، بلغ عدد زوار الموقع ٩٣ ألفاً و٢٢٣ مستخدماً، وبلغ عدد جلسات العلاج الافتراضي ٨٦٥٩ جلسة، كما بلغ عدد الاستبيانات التي تم إجراؤها من خلال المنصة ٢١ ألفاً و٧٥٤ حالة، وبلغت نسبة المستخدمات الإناث ٣١٪ مقابل ٦٩٪ من المستخدمين الذكور، ونسبة الحالة الاجتماعية للمستخدمين ١٨٪ من المتزوجين مقابل ٨٢٪ لغير المتزوجين، وبلغت نسبة المستخدمين من غير العاملين ٦٣٪ مقابل ٣٧٪ من العاملين، فضلاً عن أن أغلب الفئات العمرية المستخدمة للموقع تتراوح بين ١٥ و٢٠ عاماً على مستوى الجمهورية

## واتصالاً بتنفيذ مستهدفات الإستراتيجية بشأن «تعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية»، وبشأن «زيادة حملات التوعية ذات العلاقة بالحفاظ على البيئة»، وبشأن «تطوير منظومة الإدارة السليمة للمخلفات بما فيها التخلص الآمن من المخلفات الخطرة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في مجال جمع وتدوير المخلفات الصلبة»

استكمالاً لبرنامج رصد مستويات الضوضاء البيئية، قامت وزارة البيئة بتركيب أربعين محطة على مستوى الجمهورية بهدف تقييم الوضع لمستويات الضوضاء البيئية وإعداد المؤشرات البيئية اللازمة، وإعداد قاعدة بيانات للمناطق المأهولة بالسكان والمناطق السياحية للاستفادة من نتائج تلك القياسات في خطة مكافحة الضوضاء وأعلنت الوزارة عن بلوغ عدد المنشآت الصناعية المرتبطة بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية ٩٥ منشأة بعدد ٤٧٧ نقطة رصد حتى نهاية عام ٢٠٢٣، تشمل العديد من القطاعات الصناعية كصناعة الأسمت وتصنيع الأسمدة وتوليد الطاقة الكهربائية والحديد والصلب وبهدف تقليل التلوث الهوائي، فقد بلغ عدد محطات الرصد بالشبكة القومية لرصد نوعية الهواء المحيط ١٢١ محطة رصد على مستوى الجمهورية، من أجل المساهمة في تحسين جودة الهواء والحالة البيئية والصحية من

خلال توفير بيانات الرصد الصحيحة لمتخذي القرار لاتخاذ الإجراءات اللازمة والتي تسهم في تحسين المستوى الاقتصادي

وفي إطار حرص الوزارة على رفع قدرات العاملين بها وبجهاز شؤون البيئة، تم تنفيذ العديد من الدورات التدريبية في مجالات الإنتاج والاستهلاك المستدام، وإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في مجال العمل البيئي، وقامت الوزارة بتوقيع بروتوكول تعاون مع نقابة الصحفيين لنشر وتطوير الوعي البيئي لمواجهة المشكلات البيئية المعاصرة، وتدريب وبناء القدرات وتبادل الخبرات في مجال نشر الوعي البيئي من خلال الصحف والمواقع الإلكترونية، كما يهدف البروتوكول إلى رفع كفاءة شباب الإعلاميين وتنمية مهاراتهم الكتابية حول القضايا البيئية

كما نظم المجلس الأعلى للثقافة خلال الفترة من فبراير إلى يونيو ٢٠٢٤، سلسلة من الندوات حول موضوعات التغيرات المناخية، والإدارة البيئية، والتربية البيئية في المناهج الدراسية، وفي إطار جهود جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، نفذت المثقفات البيئات ٤٤ ألفاً و٤٠٠ زيارة منزلية، وتم عقد ٢٦ ندوة توعية بيئية شارك بها ١٥٠٥ أشخاص.

وأطلقت وزارة الشباب والرياضة مبادرة «رواد تحيا مصر»، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، لتوعية الشباب من أخطار المخلفات الإلكترونية وطرق التداول الآمن لتلك المخلفات وتوعية القائمين على توليد المخلفات الإلكترونية والكهربائية من القطاعين العام والخاص بكيفية الإدارة البيئية السليمة، حيث عقدت ١٠٥ من الندوات، استفاد منها ٥١٠٠ شخص بمختلف محافظات الجمهورية

وفي إطار مبادرة «Youth Saving Earth»، التي أطلقتها الوزارة بالتعاون مع وزارة البيئة، تم عقد ٥٧ ندوة استفاد منها ٢٨٥٠ من الشباب بمختلف محافظات الجمهورية، بهدف زيادة الوعي البيئي وإرشاد المواطنين والشباب بمراكز الشباب من أجل تحقيق التنمية والاستقرار والعمل على توعية المجتمع بضرورة المحافظة على البيئة والمناخ كما أطلقت الوزارة بالتعاون مع وزارة الموارد المائية والري، مبادرة «save water»، وذلك للتوعية المائية وإرشاد المواطنين وبخاصة الشباب من أجل تحقيق التنمية والاستقرار والعمل على توعية المجتمع بضرورة المحافظة على نهر النيل وأهمية ترشيد استهلاك المياه، كما تم عقد ٦٦ ندوة بمختلف محافظات الجمهورية استفاد منها ٣٣٠٠ مشارك من الذكور والإناث

وقام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر برفع ١٦٩٦ طن قمامة من الشوارع، وبلغ عدد الأسر المستفيدة من جمع القمامة ١٠٧٠ أسرة

## ثانياً: الحق في التعليم

واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «رفع معدلات القيد، والحد من التسرب من العملية التعليمية، وتضييق الفجوة التعليمية بين الأطفال في الحضر والريف»؛

خلال العام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بلغ عدد الطلاب الملتحقين بمدارس الحكومية والخاصة ٢٥ مليوناً و٤٩٤ ألفاً و٢٣٢ طالباً وطالبة بمدارس الحكومية والخاصة في مصر، ووصل عدد الطلاب الأجانب واللاجئين المستفيدين من الخدمات التعليمية بالمجان في مصر ٤٢ ألفاً و٤٩٠ طالباً بمدارس الحكومية، تم قيد ٢٥ طالباً منهم على منحة وزارة التربية والتعليم الممنوحة للطلاب الوافدين لنفس العام، وبلغ معدل التسرب من التعليم الابتدائي ٣,٤% من الذكور و٢,٣% من الإناث

وفي إطار جهود وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لخفض نسبة الأمية ومكافحة التسرب من التعليم، استمرت الوزارة في إنشاء المدارس المجتمعية بالأماكن الأكثر احتياجاً، وذلك من خلال إنشاء عدد ٢٠٠ مدرسة مجتمعية بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير ضمن مشروع مبادرة «حياة كريمة»، حيث بلغ عدد المدارس أربعة آلاف و٨٨١ مدرسة مجتمعية، تستوعب عدد ١٣٩ ألفاً و٧٧١ طالباً وطالبة، وتعمل بها عشرة آلاف ميسرة على مستوى الجمهورية.

ووقع المجلس القومي للطفولة والأمومة في إبريل ٢٠٢٤ بروتوكول تعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بهدف إعادة تأهيل ورفع كفاءة وتجهيز مدارس التعليم المجتمعي بمحافظات شمال سيناء وجنوب سيناء والإسماعيلية لمكافحة التسرب من التعليم.

ونفذت وزارة التضامن الاجتماعي برنامج «تكافؤ الفرص التعليمية» لحماية الأطفال من التسرب من التعليم، والذي يهدف إلى توفير الدعم المادي والمعنوي للأسر الأولى بالرعاية، وضمان استمرار أبنائهم في التعليم، وتمثل أبرز جهود الوزارة في هذا المجال في تقديم مساعدات مالية للطلاب المستفيدين من البرنامج، وذلك لتغطية مصروفاتهم المدرسية، وتوفير الكتب المدرسية والأدوات المدرسية، حيث تدعم الوزارة نحو ٤٨٠ ألف طالب في المراحل المدرسية المختلفة من خلال تقديم المساعدات الاجتماعية لأسرهم لعدم الدفع بأطفالهم لسوق العمل، كذلك دعم الأسر في توفير بيئة تعليمية مناسبة لأبنائهم، وذلك من خلال تحسين البنية التحتية للمدارس، وتوفير الخدمات الاجتماعية والنفسية للأطفال.

بالإضافة إلى تشجيع الأسر على إلحاق أبنائهم بالمدارس، وذلك من خلال حملات التوعية التي تقوم بها الوزارة،

بلغ إجمالي مخصصات التعليم قبل الجامعي والعالى والبحث العلمي في الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مبلغ ٩٩٨ ملياراً و١٠٠ مليون جنيه، منقسمة إلى ٥٦٥ ملياراً و٢٠٠ مليون جنيه للتعليم قبل الجامعي، و٢٩٣ ملياراً و١٠٠ مليون جنيه للتعليم العالى والجامعي، و١٤٠ ملياراً و١٠٠ مليون جنيه للبحث العلمي. كما تستهدف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ توجيه استثمارات قدرها نحو ١١١ ملياراً و٦٠٠ مليون جنيه في مجال التعليم مقابل نحو ٩٤,٢ مليار جنيه للعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤

اتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «خفض نسبة الأمية»؛

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعلم والثقافة «UNESCO» فوز مصر بجائزة «كونفوشيوس» لمحو الأمية لعام ٢٠٢٤، ممثلة في جامعة المنصورة بالشراكة مع الهيئة العامة لتعليم الكبار، وتعاونت الهيئة مع مكتب اليونيسكو بالقاهرة لتدريب بعض كوادرها على المنهج العالمي لتعليم الكبار كنواة لتدريب المدربين والمعلمين على أساليب التعلم الحديثة، فضلاً عن التعاون مع هيئة إنقاذ الطفولة «Save The Children» لفتح فصول لمحو أمية المواطنين وإعداد منهج متخصص للتعلم بين الأجيال، وتنفيذه في عدد من المحافظات

وخلال العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ أسفرت جهود الهيئة العامة لتعليم الكبار ومختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية عن محو أمية ٧٧٠ ألفاً و١١٨ مواطناً، ٤١,٥% منهم من الذكور، و٥٨,٥% من الإناث، وانخفضت نسبة الأمية في مصر بنسبة ١,٤% مقارنة بالعام ٢٠٢٢، لتصل إلى ١٦,١% في عام ٢٠٢٣.

وقام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بتدريب ٢٣ مُدرّسة ومشرفة، وفتح ٢٨٠ فصل محو أمية، التحق بها ٢٧٦٥ شخصاً، كما افتتح المجلس القومي للسكان ١١٥٥ فصل محو أمية بنوادي المرأة بمحافظات الجمهورية

وضمن فعاليات مبادرة «بداية جديدة لبناء الإنسان» الهادفة إلى تعزيز جهود محو الأمية، تم تنظيم ٧٥٠ فعالية ثقافية متنوعة، ما بين ندوات ومحاضرات وورش وعروض مسرحية، استفاد منها قرابة ٧٥ ألف مواطن، وتم فتح ٥٣ فصل محو أمية، استفاد منها ١٥٩٠ مواطناً، منذ بداية المبادرة وإلى منتصف أكتوبر ٢٠٢٤.

ضمنهم ٣٨ ألفاً و ٨٣٦ فصلاً بالقرى الأشد احتياجاً، وبالقرى المدرجة ضمن المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» وخلال العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، وصل عدد الفصول التي تم إنشاؤها وتسليمها إلى ٧٤٧٥ فصلاً، ووصل عدد المشروعات الخاصة بإنشاء المباني المدرسية والتي تم تسليمها إلى ٤٦٢ مشروعاً، وعدد مشروعات الصيانة وتطوير ورفع الكفاءة بالمدارس إلى ١٣٥٥ مشروعاً وتم التوسع في إنشاء وتطوير المدارس المصرية اليابانية، والتي بلغ عددها ٥٥ مدرسة في ٢٦ محافظة، ودخلت أربع مدارس جديدة إلى الخدمة في العام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ الذي وصل فيه عدد طلاب تلك المدارس إلى نحو ١٦ ألف طالب وطالبة.

وقامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بتجهيز ٢٧ ألفاً و ٤٣٩ فصلاً مطوراً في ثلاثة آلاف و ٢٦٠ مدرسة، وتجهيز البنية التكنولوجية في ٢٤٧٤ مدرسة ثانوي عام جديدة، كما قامت الوزارة بتجهيز ٢٥٣٠ مدرسة إلكترونيًا، وتوفير قنوات ومنصات تعليمية، ومنصات لتدريب المعلمين، ومحتوى رقمي على منصة الوزارة، بالإضافة إلى الانتهاء من إنشاء ١١٣١ مشروعاً بإجمالي ١٥ ألفاً و ٣٣٤ فصلاً بالتعاون مع المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، بإجمالي ١٣٠١ مدرسة ضمن مشروعات التطوير ورفع الكفاءة.

واستهدفت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، توجيه ٣٥ ملياراً و ٥٠٠ مليون جنيه للتوسع في إنشاء الفصول الدراسية والمعاهد الدينية في مرحلة التعليم قبل الجامعي

**واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز الجهود الرامية إلى تدريب المعلمين وزيادة أعدادهم»، وبشأن «تحسين جودة التعليم ما قبل الجامعي بما يتوافق مع المعايير العالمية»؛**

وصل عدد المعلمين إلى ٨٣٤ ألفاً و ٤٩٠ معلمًا ومعلمة في العام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، واستمرت إجراءات الدولة لحل مشكلة العجز في أعداد المعلمين، من خلال استكمال المبادرة الرئاسية لمسابقة تعيين ثلاثين ألف معلم سنويًا، وتقنين أوضاع أخصائيي التعليم (أخصائيي التدريس) من حملة المؤهلات التربوية العليا، وتوفير الاعتمادات اللازمة لتشغيل خمسين ألف معلم بالحصص في المواد الأساسية وزيادة مقابل الحصص إلى خمسين جنيهًا، بالإضافة إلى الاستعانة بالخريجين المكلفين بأداء الخدمة العامة للعمل في المدارس، فضلًا عن إعادة تعيين العاملين بالتربية والتعليم الحاصلين على مؤهل عالٍ تربوي أثناء الخدمة، وخلال العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، بلغ عدد المعلمين

مما أدى إلى ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي بين الأطفال المستفيدين من البرنامج من ٨٣٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٩٤٪ في عام ٢٠٢٣، وانخفاض نسبة التسرب من التعليم بين الأطفال المستفيدين من البرنامج من ١٢٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٣٪ في عام ٢٠٢٣.

بلغ إجمالي تكلفة برنامج تكافؤ الفرص الصحية والتعليمية بداية من العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ حتى العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ حوالي ٨٥٣ مليونًا و ٧٦٥ ألف جنيه على مستوى الجمهورية، وقامت الوزارة بإعفاء خمسة ملايين طالب من غير القادرين على دفع المصروفات الدراسية سواء من برنامج «تكافل» أو من برنامج «تكافؤ الفرص التعليمية»، بتكلفة إجمالية ٨٨٢ مليون جنيه

وقامت الوزارة من خلال برنامج «تكافل وكرامة»، وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والبنك الدولي، بتقديم الدعم للمستفيدين من البرنامج بشرط استمرارية أبنائهم في التعليم وعدم تسربهم، حيث يتم إيقاف صرف الدعم النقدي للأسر التي لديها أطفال في سن التعليم دون تسجيلهم في المدارس، أو الذين ينقطعون عن الدراسة دون عذر مقبول، على أن تكون نسبة حضورهم المدرسي لا تقل عن ٨٠٪

كما تقوم الوزارة بتوفير الدعم المادي والمعنوي للأسر المستفيدة من برنامج «تكافل وكرامة» لضمان استمرار أبنائهم في التعليم، حيث ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي بين الأطفال المستفيدين من البرنامج من ٧٦٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٩٢٪ في عام ٢٠٢٣، بينما انخفضت نسبة التسرب من التعليم بين الأطفال المستفيدين من البرنامج من ١٠٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٢٪ في عام ٢٠٢٣.

كما قامت الوزارة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بحصر الأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية المختلفة على مستوى محافظات الجمهورية، المتسربين من التعليم، واتخاذ إجراءات إلحاقهم بالمراحل التعليمية المناسبة لهم

**واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «التوسع في إنشاء مدارس لكافة المراحل التعليمية في جميع المناطق، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية»؛**

تم توجيه مبلغ ٣٥ ملياراً و ٥٠٠ مليون جنيه من موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، للتوسع في إنشاء الفصول الدراسية والمعاهد الدينية في مرحلة التعليم قبل الجامعي. بلغ عدد الفصول ٥٥٠ ألف فصل في العام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، و ٢٩ ألفاً و ٦٩٨ مبنى مدرسيًا، وخلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٤، قامت الدولة ببناء ١٢٩ ألفاً و ١٥٥ فصلاً، من

والأثاث، ومدرسة بنك مصر لتكنولوجيا صناعات مواد البناء، ومدرسة البنك الأهلي المصري لتكنولوجيا الصناعات. ونفذت الوزارة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني خطة تمويل تطوير المدارس الصناعية والفنية لدعم ثقافة العمل الحر، وتدريب تسعة آلاف و٤٤٨ شاباً وفتاة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، على ٤٩ مهنة من خلال ٤٧٩ دورة تدريبية

واستمرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تنفيذ مبادرة «أشبال مصر الرقمية»، باعتبارها منحة مجانية تستهدف نقل مهارات تكنولوجيا المعلومات للطلاب المتفوقين بداية من الصف الأول الإعدادي وحتى الصف الثاني الثانوي، وذلك بكافة المدارس المصرية على مستوى الجمهورية، من أجل إعداد جيل متميز من النشء قادر على استشراف آفاق جديدة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتحقيق الرؤية الرقمية لمصر في مُواكبة علوم ومتطلبات سوق العمل المستقبلية، وبلغ عدد الطلاب الملتحقين في الدفعة الثانية من المبادرة ١٨ ألف و٨٢٥ طالب وطالبة في العام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

#### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تحسين جودة التعليم العالي بما يتوافق مع المعايير العالمية»؛

ارتفع عدد الجامعات المصرية في تصنيف التايمز «Times Higher Education World University Ranking» العالمي النسخة العامة، بالقياس إلى نسخة العام الماضي، حيث سجلت النتائج إدراج ٣٥ جامعة مصرية مقارنة بعدد ٢٨ جامعة في نسخة عام ٢٠٢٤ بزيادة سبع جامعات عن نتائج العام الماضي، منهم ست جامعات مصرية جديدة لأول مرة بالتصنيف

وفي إطار اهتمام الدولة بمنظومة التعليم العالي المصرية، بلغ عدد الجامعات المصرية ١٠٨ جامعات ما بين حكومية، وأهلية، وخاصة، وتكنولوجية، وجامعات باتفاقيات إيطالية ودولية، وذلك بدلاً من ٤٩ جامعة عام ٢٠١٤، وموزعة على النحو التالي (٢٧ جامعة حكومية بدلاً من ٢٣ جامعة حكومية، و٣٢ جامعة خاصة بدلاً من ٢٣ جامعة خاصة، و٢٠ جامعة أهلية، و١٠ جامعات تكنولوجية، و٩ أفرع لجامعات أجنبية، و٦ جامعات باتفاقيات دولية، وجامعتان باتفاقيات إيطالية، وجامعة بقوانين خاصة، وأكاديمية تُشرف عليها الوزارة) بالإضافة إلى المعاهد، وتتنوع الجامعات في الأقاليم الجغرافية السبعة لمصر، بجانب ١١ مركزاً بحثياً تابعاً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ومن الجدير بالذكر أنه تم الانتهاء خلال العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، من استكمال وإنشاء تسع جامعات تكنولوجية،

المساعدين الجدد الذين تم استلامهم العمل ١٦ ألفاً و٤٥ معلماً مساعداً

كما صدر القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٤ ليحدد قواعد الخدمة بعد بلوغ سن المعاش للعاملين في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والأزهر الشريف، كما قرر القانون زيادة بدلات المعلمين، ومنح حوافز أداء شهري، ومكافآت إضافية عن امتحانات النقل لكافة العاملين بكل من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والجهات التابعة لها والأزهر الشريف

قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بتوقيع بروتوكول تعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتقديم الدبلومة المهنية للقيادة التربوية والأمن القومي للكوادر المختارة ضمن المبادرة الرئاسية (ألف مدير مدرسة من شباب المعلمين)، لأهمية إعداد الكوادر البشرية في مجال التربية والتعليم، وبخاصة الشباب ومنحهم مختلف الحقايب والبرامج التدريبية التي تستهدف تثقيفهم وإعدادهم وتأهيلهم.

كما أطلقت الوزارة حواراً مجتمعياً حول تحديث الخطة الإستراتيجية للوزارة ٢٠٢٤-٢٠٢٩، والتي تستهدف إتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وتحسين جودة التعليم، في إطار نظام مؤسسي كفاء وعادل ومستدام

#### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني، وزيادة التخصصات وربط التعليم باحتياجات سوق العمل»

فتحت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني باب الالتحاق بمدارس التكنولوجيا التطبيقية خلال العام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، في ١١ مدرسة جديدة بتخصصات مختلفة، وتم اعتماد مائة إطار لبرامج تخصصات هذه المدارس، ويجري إعداد عشرين إطاراً تخصصياً آخر للتخصصات المستحدثة، وبالنسبة للمدارس الفنية (صناعي- تجاري - فندقي)، تم تطبيق منهجية الجدارات المهنية في عشرين مدرسة صناعية، و١٨ مدرسة زراعية، بالإضافة إلى تطبيق مناهج مطورة في ٥٨١ مدرسة، فضلاً عن توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة العمل بشأن استغلال ٣٧ مركز تدريب مهني على مستوى ٢٤ محافظة تابعين لوزارة العمل، بحيث يتم إنشاء مدارس للتعليم الفني بها.

كما قامت الوزارة بتوقيع خمسة بروتوكولات تعاون مع اتحاد الصناعات المصرية لإطلاق خمس مدارس للتكنولوجيا التطبيقية، وهي مدرسة البنك الأهلي المصري لتكنولوجيا الصناعات الغذائية، ومدرسة بنك مصر لتكنولوجيا صناعة الأدوية، ومدرسة بنك مصر لتكنولوجيا صناعة الأخشاب

## اتصالًا بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «زيادة فرص العمل الجديدة من خلال تعزيز سياسات التشغيل في القطاعات المختلفة»؛

انخفض معدل البطالة من ١٣٪ في ٢٠١٤ إلى ٦,٩٪ في ٢٠٢٣، كما ساهمت وزارة العمل في خفض معدلات البطالة خلال الربع الثاني من ٢٠٢٤ لتصل إلى ٦,٥٪، وذلك من خلال تشغيل حوالي ٦٨٣ ألفًا و٧٩٤ شابًا وفتاه عن طريق مكاتب التشغيل ومكاتب العمل، وشركات إلحاق العمالة المصرية بالداخل والخارج، منهم ٨٣٠٣ من ذوي الإعاقة تم تعيينهم بمنشآت القطاع الخاص ونفذت وزارة العمل خمسمائة دورة تدريبية على ثلاث مهن في وحدات تدريب متنقلة لعدد خمسة آلاف شاب من ثمانين قرية مستهدفة ضمن مبادرة «حياة كريمة»، من خلال عشر وحدات ثابتة للتدريب على مهن يحتاج إليها سوق العمل في المحافظات ضمن مبادرة «مهنتك مستقبلك»، وتطوير إحدى عشرة وحدة تدريب متنقلة جديدة تمهيدًا لإطلاقها في قرى محافظات مصر كما قام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بضح إجمالي تمويل خمسة مليارات وخمسمائة مليون جنيه، كقروض لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مؤلت حوالي ١٥٤ ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر، ووفرت حوالي ٢٧٢ ألف فرصة عمل، وفي سياق تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»، وفر الجهاز تمويلًا بلغ حوالي ثلاثة مليارات جنيه لتمويل ١١٢ ألفًا و٣٠٠ مشروع صغير ومتناهي الصغر بالقرى المستهدفة ووفرت حوالي ١٩٣ ألف فرصة عمل.

استمرت وزارة التضامن الاجتماعي في تنفيذ برنامج دعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر التابع للمؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع، ويهدف البرنامج إلى المساهمة في التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة في المجتمع من الأفراد والأسر التي تعيش في المناطق الريفية والنائية التي تعاني من مشكلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل وصعوبة الحصول على الخدمات المالية، وخلال العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بلغ مقدار المبالغ المالية التي أنفقت على تنفيذ البرنامج ١٢٦ مليونًا و١٦٤ ألف جنيه لعدد ٧٦٧٦ مشروعًا وتعمل الوزارة على تمكين الشباب اقتصاديًا من خلال القروض اليسيرة، وقد وصل عدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر من خلال برنامج «فرصة» إلى أكثر من مليون مستفيد إجمالي رأس مال دوار يبلغ أربعة مليارات و٦٠٠ مليون جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٤. كما وفرت الوزارة فرص تدريب للمتعاين من الإدمان على حرف ومهن يحتاجها سوق العمل من خلال العديد من

وتسعى كليات الذكاء الاصطناعي، وثمانى كليات ومعاهد للدراسات العليا بالجامعة الأمريكية، ومعهدين بحثيين.

## اتصالًا بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تشجيع التفكير الإبداعي، وتنمية ثقافة الابتكار لدى النشء والمجتمع»؛

نظم المجلس القومي للطفولة والأمومة معسكرًا تدريبيًا للإبداع الفني والدرامي بالتعاون مع المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «UNICEF»، وشارك في المعسكر ٢٤ طفلًا من محافظات القاهرة والبحيرة وقنا وأسوان دشنت وزارة الشباب والرياضة، بالتعاون مع الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء وجامعة حلوان، مجموعة من الملتقيات العلمية والتكنولوجية، وذلك بهدف تنمية الابتكار لدى النشء وحل مشاكل علمية وتكنولوجية من خلال الأعمال الابتكارية للنشء، واستفاد منها عشرة آلاف من الذكور والإناث وأطلقت الوزارة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «UNICEF» برنامج «مشواري»، بهدف الاستثمار في النشء والشباب وتعزيز مهاراتهم الحياتية بما يحفز مساهمتهم الفعالة في تطوير مجتمعاتهم، وتعزيز الابتكار وثقافة المعرفة، والحد من الفوارق الاجتماعية والفجوات بين الجنسين، واستفاد من البرنامج نحو ٦٠٠ ألف شخص، بمختلف محافظات الجمهورية

## ثالثًا: الحق في العمل

قادت وزارة العمل حوارًا مجتمعيًا لمناقشة مشروع قانون العمل الجديد بحضور ممثلين عن الحكومة، وأصحاب الأعمال، والعمال، إلى جانب مؤسسات معنية بقضايا العمل، ووفد من منظمة العمل الدولية «ILO»، ويضمن مشروع القانون مراعاة التوازن في علاقات العمل، وجذب الاستثمار، ويتماشى مع كافة المتغيرات، والتحديات التي تواجه ملف العمل، ويعالج القصور الوارد بقانون العمل الحالي، ويتضمن أبوابًا خاصة بالتدريب والتشغيل، والأجور، وعلاقات العمل الفردية والجماعية، والسلامة والصحة المهنية، والعمالة غير المنتظمة، وتفتيش العمل والعقوبات، والإضراب، وحقوق المرأة، وتنظيم تراخيص عمل الأجانب، وعلاقات العمل، والأجور، وتنظيم ساعات العمل، وفترات الراحة، بهدف تحقيق الأمان الوظيفي وتشجيع الاستثمار، وتأكيد التزام الدولة بمعايير العمل الدولية



الرعاية الاجتماعية للعمال غير المنتظمة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حوالي أربعة ملايين جنيه وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ استمرت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في دعم العمال غير المنتظمة بأدوات صيد لعدد ٤٢ ألفاً من صغار الصيادين بتكلفة ١١٠ ملايين جنيه، بالإضافة إلى صرف تعويضات عن فترات توقف الصيد لعدد ٤٠٠٠ صياد بإجمالي خمسين مليون جنيه

### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تفعيل دور القطاع الخاص في إعمال الحق في العمل»

استمرت وزارة العمل في تنفيذ برامج التدريب المهني من خلال مراكز التدريب الثابتة والمتنقلة التابعة لها والمتنشرة في مديريات العمل أو من خلال بروتوكولات التعاون مع كبرى الشركات العالمية لنقل الخبرات الدولية للشباب أو من خلال الإشراف على برامج التدريب التي تقوم بها شركات القطاع الخاص المرخص لها بمزاولة عمليات التدريب وعقدت الوزارة خمسة ملتقيات توظيف بالشراكة مع شركات القطاع الخاص خلال الفترة التي يغطيها التقرير استفاد منها ٤٥٠٠ شاب وفتاة، كما تم تعميم ونشر لائحة استرشادية للموارد البشرية بالشركات تتضمن كافة الحقوق والمزايا القياسية التي يمكن الاستناد إليها في إعداد لائحة المنشأة، هذا إضافة لمنح الترخيص لعدد جديد من شركات القطاع الخاص بمزاولة عمليات التشغيل في الداخل والخارج

### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «زيادة الجهود المبذولة في مجال التدريب المهني للموظفين والعاملين، ورفع وعيهم بحقوقهم وواجباتهم الوظيفية»؛

أطلقت وزارة العمل مشروع «مهني ٢٠٣٠» في يناير ٢٠٢٤، بالتعاون مع مراكز التدريب التابعة للقطاع الخاص، بغرض تطوير منظومة التدريب والتأهيل المهني بجميع عناصرها، وبما يتماشى مع معايير الجودة العالمية ومتطلبات السوق المحلية والدولية كمياً ونوعياً وباستخدام أحدث الأساليب والوسائل العلمية والتكنولوجية في الإدارة والتدريب والقياس، مع تطوير عملية التشغيل والتوظيف ونفذت الوزارة عدداً من برامج التوجيه المهني من خلال مكاتب العمل لتوجيه الشباب على المهن المتاحة في سوق العمل والتي تتناسب مع مهاراتهم ومؤهلاتهم أو التي يمكن الحصول عليها من خلال تدريب مكثف أو توجيههم إلى زيادة الأعمال وطرق الحصول على تمويل مناسب والجهات المانحة

التدخلات التي يقوم بها صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، ومنها استحداث برنامج «العلاج بالعمل» بمراكز العزيمه التابعة للصندوق، وتم تدريب ٤٨٠٠ متعافٍ من الشباب وكبار السن، خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٣ على مستوى الجمهورية وضمن فعاليات مبادرة «بداية جديدة لبناء الإنسان»، تم تمويل ٢٠ ألفاً و٧٥٢ مشروعاً متوسطاً وصغيراً ومتناهي الصغر للشباب وللأسر الأولى بالرعاية، وتنفيذ ندوات عن الشمول المالي من خلال الرائدات، استفاد منها ٤٤٢٢ مستفيداً، منذ بداية المبادرة وإلى منتصف أكتوبر ٢٠٢٤

### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وإنشاء قاعدة بيانات دقيقة للعمال غير المنتظمة»؛

تقوم وزارة العمل برصد احتياجات سوق العمل المصري الداخلي والخارجي من وظائف المستقبل حيث تستهدف إنشاء ٢٧ مرصداً؛ يغطي جميع مديريات العمل على مستوى الجمهورية، وتقوم الوزارة بإعداد أبحاث ودراسات سوق العمل والخروج بتقارير تستهدف دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي، والمهين التي يحتاجها سوق العمل، ودراسة الأجور وساعات العمل وتصنيف القطاعات وفقاً لكثافة العمالة وغيرها من البيانات اللازمة لاتخاذ القرار

أنشأت الوزارة قاعدة لبيانات العمالة غير المنتظمة من خلال عمليات الحصر التي تتم بالمديريات في العديد من المواقع (خاصة المشروعات القومية) وغيرها من المواقع التي يتم التفتيش عليها من مفتشي العمل ومفتشي السلامة والصحة المهنية، حيث يتم تسجيل العامل وتصنيفه وفقاً لطبيعة عمله بموقع العمل، وبناء على ذلك يتلقى كافة الخدمات التي تقدمها الوزارة من رعاية صحية واجتماعية، ويتم تحديث قاعدة البيانات بصفة مستمرة للتأكد من وجود تلك العمالة بمواقع الأعمال، كما تم إطلاق المنظومة الإلكترونية لخدمات العمالة غير المنتظمة بالمحافظات والتي من خلالها تقوم الشركات بتسجيل ملفها إلكترونياً وتسجيل بيانات العمالة التي تعمل لديها بمواقع العمل

وبلغ إجمالي عدد العمالة غير المنتظمة المسجلة لدى وزارة العمل في قاعدة بيانات الوزارة مليوناً و١٥٦ ألفاً و٥٦٢ عاملاً، من بينهم ٤٤٠ ألف عامل مشتغل فعلياً ويتمتع بالحصول على كافة المنح، وتتمتع العمالة غير المنتظمة، ولو كانت غير مسجلة لدى الوزارة، بتعويض ٢٠٠ ألف جنيه لأسرة العامل في حالة الوفاة، وبلغ إجمالي ما تم صرفه على

لحد من أخطار بيئة العمل المختلفة، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغ عدد المنشآت التي تم التفتيش عليها ٥٣ ألفاً و١٦٤ منشأة، يعمل بها حوالي مليونين و٢٥٨ ألف عامل، فضلاً عن تعميم استخدام منظومة الحوسبة على جميع المديریات في التفتيش على المنشآت، ويجري الانتهاء من حوسبة جميع مكاتب السلامة والصحة المهنية في جميع مديريات العمل

وبلغ عدد القياسات التي قامت بها مديريات العمل لقياس الملوثات والانبعاثات لمخاطر بيئة العمل ١٩ ألفاً و١٥٧ قياساً في ١٣ ألفاً و٨٧٣ منشأة، يعمل بها نحو مليون و٢١٠ من العمال، وذلك للحد منها وتقليلها، بالتوازي مع تأمين بيئة العمل الخارجية من أي ملوثات أو انبعاثات مداخل أو مخلفات صرف صناعي من خلال التعاون مع

مركز الرصد البيئي التابع لوزارة الصحة وعقدت الوزارة ١٧٥٤ ندوة للتوعية بالسلامة والصحة المهنية في مختلف المحافظات، بالاشتراك مع عدد من شركات القطاع الخاص والعام والحكومي مع التركيز على استفادة أكبر عدد ممكن من العمال لتوضيح مفهوم السلامة ومفهوم العمل اللائق وضمان حصول العمال على ما يضمن سلامتهم وصحتهم وعدم تعرضهم لأية حوادث أو إصابات عمل، وشارك في تلك الندوات ٢٥ ألفاً و٨٢٣ مشاركاً

وفي إطار تنفيذ الوزارة لمبادرة «سلامتك تهمنا»، وملتقيات وأسابيع السلامة الخاصة بالسلامة والصحة المهنية، بالاشتراك مع العديد من الشركات في مختلف المجالات والقطاعات، بهدف تطبيق متطلبات السلامة والصحة المهنية، تم تنفيذ ٤٣ نشاطاً، استفاد منهم ٢٥٦١ مشاركاً في كافة محافظات الجمهورية، بخلاف تنفيذ ١٧ اجتماعاً مع مسؤولي الصحة المهنية على مستوى مديريات الشؤون الصحية والإدارات الصحية والمنشآت الصحية التابعة لها للتوعية بأعمال السلامة والصحة المهنية في ١٤ محافظة وتقوم الوزارة ببحث شكاوى المواطنين بشأن معايير العمل اللائق في كافة القطاعات، وبلغ عدد الشكاوى التي تم بحثها خلال الفترة التي يغطيها التقرير ١٣ ألفاً و٤٥٥ شكاوى متعلقة بمخالفات السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل

وقامت مبادرة «بداية جديدة لبناء الإنسان»، بالمساهمة في ترسيخ ثقافة السلامة والصحة المهنية للعمال، من خلال تنظيم ١٣ فعالية لنشر ثقافة السلامة والصحة المهنية، بمشاركة ٤٠١ من العاملين بالمنشآت المختلفة في القطاع العام، منذ بداية المبادرة وإلى منتصف أكتوبر ٢٠٢٤.

كما عززت الوزارة التعاون الدولي والمحلي مع الجهات الخارجية ذات الاهتمام المشترك لرفع الوعي المجتمعي في مجالات الصحة والسلامة المهنية وتأمين بيئة العمل، مثل الندوات التي تم عقدها داخل القطاع الصحي (المستشفيات)، والقطاع التعليمي (المدارس والجامعات)، وأيضاً التعاون مع منظمة العمل الدولية في الدورات واللقاءات التي تم عقدها في مجال العمل اللائق والأفضل، والعنف، والتحرش

واستمرت الوزارة في إصدار نشرات توعوية وتثقيفية عن السلامة والصحة المهنية بصورة شهرية، إضافة لإعداد تلك النشرات بشكل بسيط وميسر حيث إنها تخاطب جميع العمال في مختلف القطاعات والمجالات وكذلك التوعية بمجال السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل كما نفذت الوزارة ست دورات تدريبية استفاد منها حوالي ١٥٠ مديراً مسؤولاً بإدارة الموارد البشرية في عدد من الشركات، لمراعاة تكافؤ الفرص والمساواة عند الإعلان عن شغل الوظيفة واختيار أفضل العناصر، وتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في شروط العمل وظروفه، وتوفير بيئة عمل آمنة

**واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز معايير العمل اللائق، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير ظروف عمل آمنة وصحية، وضمان توفير أجور عادلة، وتعزيز آليات الوساطة والتحكيم، وفض منازعات العمل الجماعية، بما يعزز حقوق العمال»؛**

تنفيذاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية للحكومة بتوجيه أكبر حزمة عاجلة للحماية الاجتماعية، صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٦٣١ لسنة ٢٠٢٤، بتعديل الحد الأدنى للأجور للموظفين والعاملين لدى أجهزة الدولة والهيئات العامة الاقتصادية، بحيث لا يقل الحد الأدنى لأجور الموظفين والعاملين لدى أجهزة الدولة والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية للدرجة الوظيفية الأولى ٧٥٠٠ جنيه، والممتازة ١٢٠٠٠ جنيه

كما صدر قرار المجلس القومي للأجور رقم ٢٧ لسنة ٢٠٢٤، برفع الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص ليصبح مبلغ ٦٠٠٠ جنيه، وبناء عليه أصدرت وزارة العمل الكتاب الدوري رقم ١٠ لسنة ٢٠٢٤، والذي يتضمن توجيه الأجهزة التنفيذية للوزارة بالمحافظات إلى العمل على مراقبة التزام المنشآت بتطبيق الحد الأدنى للأجور

وقامت وزارة العمل بالتفتيش على المنشآت للوقوف على تطبيق قانون العمل والقرارات المنفذة له وكذلك التأكد من تطبيق مفهوم العمل اللائق على كافة القطاعات والعمال تنفيذاً وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة، وذلك

الوطني، ودعمت تلك التمويلات ١٨٥ مشروعًا على مستوى الجمهورية، بإجمالي تكلفة حوالي ١٢٨ مليونًا و٢٨١ ألف جنيه

كما قامت وزارة التضامن الاجتماعي خلال النصف الثاني لعام ٢٠٢٣، بتسليم ٢١ ألفًا و٩٩ مشروعًا للأسر الأولى بالرعاية أو لأبنائهم القادرين على إدارة المشروعات وللأشخاص ذوي الإعاقة الحاصلين على بطاقة «تكافل وكرامة»، بإجمالي تكلفة بلغت ٤٤٩ مليون جنيه

وبلغت مخصصات برنامج «تكافل وكرامة» في موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، حوالي أربعين مليار جنيه، مما يسمح بتقديم دعم نقدي شهري لنحو خمسة ملايين و٢٠٠ ألف أسرة من الأسر الأقل دخلًا، وزيادة الفئات المالية الممنوحة للمستهدفين من البرنامج بنسبة ١٥٪ لتصل نسبة الزيادة منذ إبريل ٢٠٢٣ إلى نحو ٤٠٪.

وفي إطار فعاليات مبادرة «بداية جديدة لبناء الإنسان»، تم توزيع بطاقات برنامج الدعم النقدي «تكافل وكرامة» لعدد ٦٧ ألفًا و٧٣٣ مستفيدًا، منذ بداية المبادرة وإلى منتصف أكتوبر ٢٠٢٤

### اتصالًا بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «زيادة وعى الفئات المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية بإيجابيات تنظيم الأسرة»؛

في سياق مشروع «الحد من الزيادة السكانية»، المنفذ بالتنسيق بين وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الصحة والسكان، والذي يهدف إلى تقديم خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية من خلال حملات طرق الأبواب والحملات الإعلامية الجماهيرية الموسعة، وتطوير بنية تحتية وتوفير موارد بشرية لعيادات تنظيم الأسرة بالجمعيات الأهلية، وإتاحة خدمات تنظيم الأسرة بالمناطق المحرومة من الخدمة بهدف المساهمة في سد الحاجة غير الملباة، واستطاع المشروع، وحتى يونيو ٢٠٢٤، من خلال تدخلاته المختلفة أن يقوم بتنفيذ تسعة ملايين و٣٠٠ ألف زيارة منزلية لإجمالي مليون و١٣٨ ألف أسرة، داخل ٢٢٥٧ قرية، بالإضافة إلى تنفيذ ٤٥٠٠ ندوة بالشراكة مع ١٠٨ من الجمعيات الأهلية، كما تم تجهيز وتشغيل ٦٥ عيادة تنظيم أسرة تابعة لمؤسسات المجتمع المدني، واستفاد من خدمة هذه العيادات ما يزيد عن ٥٢٠ ألف امرأة، كما قام المشروع مؤخرًا بتجهيز ٣٧ عيادة إضافية ويجري العمل على الانتهاء من ترخيصها للبدء في استقبال السيدات وخلال الفترة التي يغطيها التقرير وضع المجلس القومي للمرأة خطة للتدخل في مجال التوعية والتثقيف بأبعاد القضية السكانية بقرى «حياة كريمة» المشمولة بالمشروع

### اتصالًا بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «النظر في تقنين أوضاع العاملين في الخدمة المنزلية»؛

انتهت اللجنة التشريعية بوزارة العمل من إعداد مسودة مشروع قانون خاص بحقوق عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، يتضمن تنظيم أعمالهم وحقوقهم تجاه أرباب الأسر ومكاتب التشغيل الخاصة بهم وتدريبهم وتشغيلهم ومنحهم تراخيص مجانية لمزاولة الحرفة، ويجري اتخاذ الإجراءات الدستورية والقانونية تجاه مشروع القانون

### رابعًا: الحق في الضمان الاجتماعي

اتصالًا بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تحديد وسد الفجوات في تغطية برامج الحماية الاجتماعية للفئات المستهدفة»، وبشأن «التوسع في دعم برنامج «تكافل وكرامة» لاستهداف الأسر التي تعاني من الفقر متعدد الأبعاد، مع التمكين الاقتصادي للأسر القادرة على العمل لتخرج من خط الفقر»؛

واصلت الدولة جهودها الساعية لتخفيف وطأة الأوضاع الاقتصادية الصعبة الناتجة عن التوترات التي يشهدها العالم في عدة مناطق نزاع، وما أسفر عنها من تفاقم أزمته الغذاء والطاقة، وما يتصل بذلك من ارتفاع عبء الدين على الدول النامية ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وبهدف الحفاظ على مستوى معيشة لائق للمواطنين بدأت الدولة في مارس ٢٠٢٤ توجيه ١٨٠ مليار جنيه لتنفيذ أكبر حزمة عاجلة لتدابير الحماية الاجتماعية، فتم إقرار زيادة ١٥٪ في المعاشات يستفيد منها ١٣ مليون مواطن بتكلفة إجمالية ٧٤ مليار جنيه، ورفع حد الإعفاء الضريبي لكافة العاملين بالدولة بالحكومة والقطاع العام والخاص بنسبة ٣٣٪، من ٤٥ ألف جنيه إلى ٦٠ ألف جنيه، بتكلفة إجمالية سنوية خمسة مليارات جنيه

وتوسعت وزارة التضامن الاجتماعي في برامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة حيث استفادت مليون و٣٠٠ ألف أسرة من مشروعات التمكين الاقتصادي المقدمة من (بنك ناصر - المؤسسة العامة للتكافل والمؤسسة القومية لتنمية الأسرة) برأس مال دوار حوالي خمسة مليارات جنيه خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٤.

وخلال النصف الثاني لعام ٢٠٢٣، قدم بنك ناصر الاجتماعي تمويلات «بدايتها فكرة»، لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف تمكين رواد الأعمال من تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة، وتوفير فرص عمل جديدة للشباب، ودعم الشمول المالي وتنمية الاقتصاد

٢٠١٨ وإلى ٢٠٢٤، كما تعمل الوزارة على تطوير خدمات رعاية أسر الشهداء والمصابين في ثورة ٢٥ يناير بما يعظم الاستفادة والدعم المقدم لأسر الشهداء، وذلك من خلال التنقيح وتحديث قواعد بيانات المستفيدين بشكل دوري كما قدمت الوزارة إلى يونيو ٢٠٢٤ دعمًا ومساعدات إلى ٢٤٠ ألف أسرة متضررة من أزمات وكوارث فردية وعامة بمبالغ مالية وصلت نحو مليار جنيه، كما تم رفع قيمة التعويضات لضحايا الكوارث العامة وشهداء العمليات الإرهابية من عشرة آلاف جنيهه إلى ٢٠ ألف جنيهه

### خامسًا: الحق في الغذاء

اتصالًا بتنفيذ مستهدفات الإستراتيجية بشأن «تعزيز توفير الاحتياطي من السلع الإستراتيجية»، وبشأن «دعم منظومة الخبز في كافة محافظات الجمهورية من خلال تحسين البنية المعلوماتية عن طريق إنشاء قواعد بيانات صحيحة، وتدقيق البيانات المتوفرة بها، وبناء الثقة لدى المواطنين في الخدمات الممكنة، وتطوير منظومة الخبز الإلكترونية، ورفع الثقافة المعلوماتية للمواطنين»، وبشأن «تعزيز منظومة بطاقات التموين، وضمان استدامة تدفق السلع التموينية من خلال التوسع في شبكة التوزيع المنظمة لتلك السلع»

تضمنت موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مخصصات مالية لدعم السلع التموينية بنحو ١٣٤ مليار جنيهه، منها ٩١ مليار جنيهه لدعم رغيف الخبز، و٣٦ مليار جنيهه لدعم البطاقات التموينية يستفيد منها ٦٢ مليونًا و٢٠ ألف مواطن.

واستمرت جهود وزارة التموين والتجارة الداخلية بالتعاون مع وزارتي المالية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبنك المركزي المصري لتطويع تكنولوجيا المعلومات، بهدف تنقية منظومة دعم السلع التموينية والخبز من خلال الميكنة الكاملة لهذه المنظومة، مما يحقق أقصى استفادة للمواطن، ويضمن وصول الدعم إلى مستحقيه وحرصت الوزارة على توفير احتياطي استراتيجي آمن، من السلع الأساسية بمتوسط مدة كفاية تفوق الستة أشهر لسلة السلع الإستراتيجية الأساسية وعلى رأسها (القمح - السكر - الزيوت - اللحوم - الدواجن).

واستكملت الوزارة خطتها في تحقيق الأمن الغذائي والعمل على زيادة المخزون الاستراتيجي خاصة القمح، عن طريق تنويع منشأ شراء القمح، حيث بلغ عدد المناشئ المُدرّجَة بالهيئة العامة للسلع التموينية ٢٢ منشأ معتمدًا لدى

القومي لتنمية الأسرة المصرية، وبالتعاون مع الرموز الدينية المدربة تم توعية ما يزيد عن ١٥٠ ألف مواطن من خلال جلسات الدوار والأمسيات الثقافية والقوافل الطبية التوعوية التي تم عقدها

### واتصالًا بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تطوير نظام الضمان الاجتماعي ومنظومة التأمينات والمعاشات بحيث تشمل جميع الفئات المستهدفة»

تسعى الدولة إلى القضاء تدريجيًا على ظاهرة تدني قيم المعاشات لاسيما في ظل زيادة التضخم، وذلك من خلال زيادة الحددين الأدنى والأقصى لأجر الاشتراك التأميني بصورة سنوية، وترتبط الزيادة السنوية بنسب التضخم، هذا بالإضافة إلى إقرار زيادة سنوية للمعاشات بنسبة لا تقل عن معدل التضخم ولا تزيد عن ١٥٪، فتمت زيادة قيمة المعاشات بنسبة ١٠٪ في عام ٢٠١٤، وبلغت قيمة المعاشات المنصرفة في ذلك العام ٨٦ مليارًا و٥٠٠ مليون جنيه لعدد ثمانية ملايين و٧٠٠ ألف مستفيد، بينما بلغت الزيادة في عام ٢٠٢٤ نسبة ١٥٪، ووصلت قيمة المعاشات المنصرفة عام ٢٠٢٤ إلى ما يقارب ٤٣٠ مليار جنيه لعدد ١١ مليونًا و٢٠٠ ألف مستفيد

وقامت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٣، بمد مظلة الحماية التأمينية لبعض الفئات المستهدفة، لتشمل العمالة غير المنتظمة بعدد ٢٣٠٧ حالات، و٢٧١ من العاملين المصريين بالخارج، و٢٥ ألفًا و١٥١ من أصحاب الأعمال، و٧٨٥ ألفًا و٤٠٤ من العاملين لدى القطاعين العام والخاص، و٢٥٠٠ رائدة اجتماعية، ويجري إدراج فئة مزاوي نشاط مركبات التوك توك

### واتصالًا بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية الفعالة لتوفير المساعدات والإعانات العاجلة في حالات الأزمات والطوارئ»

ساهمت وزارة التضامن الاجتماعي وجمعية الهلال الأحمر المصري خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ في إغاثة النكبات في الدول العربية والإفريقية التي عانت من أزمات وكوارث بمساعدات إغاثة اجتماعية تصل إلى حوالي ٤٥٠ مليون جنيهه، بخلاف مليار و٦٥١ مليون جنيهه مساعدات من الوزارة والهيئات الدولية والجمعيات الأهلية الشريكة وُجّهت إلى أهالي غزة.

وقامت الوزارة وصندوق تكريم أسر الشهداء والمصابين، بصرف تعويض مالي لأسر الضحايا والمصابين من جراء العمليات الإرهابية من المدنيين لعدد ١٣٧٤ شهيدًا، و٢٥٠٩ مصابين بتكلفة إجمالية بلغت نحو ٣٧٠ مليون جنيهه منذ

تحت مظلة الخطة القومية للموارد المائية (٢٠١٧-٢٠٣٧)، تم تنفيذ مشروع محطة الدلتا الجديدة أحد المشروعات العملاقة في المجال الزراعي، وهي محطة معالجة مياه الصرف الزراعي بمنطقة الحمام بالساحل الشمالي بطاقة سبعة ملايين و٥٠٠ ألف م<sup>٣</sup> من المياه يوميًا، ويستهدف المشروع تحقيق الأمن الغذائي في مصر عبر استصلاح وزراعة خمسمائة ألف فدان بغرب الدلتا في إطار إستراتيجية الدولة لتوسيع الرقعة الزراعية على مستوى الجمهورية وتنمية منطقة الصحراء الغربية وتكوين مجتمعات زراعية وسكانية جديدة تعتمد على الإنتاج الزراعي والتصنيع واستهدفت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، توجيه استثمارات قدرها نحو ١٧٩ مليار جنيه لأنشطة الزراعة والري مُقابل نحو ٩٧ مليار جنيه استثمارات لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤، بنسبة زيادة تبلغ حوالي ٨٥٪

**واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز الرقابة على الأسواق ومكافحة الممارسات الاحتكارية»**  
في ديسمبر ٢٠٢٣ أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٤٥٨٥، بتشكيل أمانة فنية دائمة للجنة المعنية بدراسة آليات ضبط الأسواق وأسعار السلع، وتختص بمتابعة إتاحة المنتجات وكميات الإنتاج والاستهلاك والاستيراد بصفة دورية، ووضع منظومة شاملة بشأن متابعة إجراءات وضوابط الأسعار، وكذا وضع مؤشرات قياس للتحقق من استقرار السعر العادل للمستهلك، والعمل على رقمنة كل عمليات تداول وبيع السلع من خلال منظومة محدثة وكلفت وزارة التموين والتجارة الداخلية الشركة القابضة للصناعات الغذائية بإعداد دراسة متكاملة لخطة تطوير المجمعات، لرفع كفاءة الخدمات المقدمة، وتعظيم قدرتها التنافسية، ودمج كافة المجمعات تحت مظلة علامة تجارية واحدة، وإتاحة الشراكة مع القطاع الخاص في الإدارة والتشغيل، ومراعاة الحفاظ على دورها الاستراتيجي في توفير السلع الأساسية بجودة عالية وأسعار تنافسية وفي إطار التنسيق بين وزارة التموين والتجارة الداخلية ومديريات التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات والأجهزة الرقابية تم تشديد الرقابة على الأسواق، وضبط الأسعار، بما أسفر عن تحرير ٤٠٦ آلاف و٣٩٤ محضراً عن المخالفات المرتكبة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٤، وضبط ١٩ ألف طن من السلع الغذائية المتنوعة معظمها سلع مجهولة المصدر وسلع ناتجة عن إعادة التدوير كما أصدرت الوزارة القرار رقم ١٧١ لسنة ٢٠٢٤، بتحديد ضوابط وقواعد تداول بعض السلع الإستراتيجية (الزيت،

الحجر الزراعي المصري، فضلاً عن زيادة السعات التخزينية للصوامع من ثلاثة ملايين و٤٠٠ ألف طن إلى ستة ملايين طن، والتوسع في تجهيز الصوامع للاستقبال والتوزيع من خلال النقل النهري وخطوط السكك الحديدية بإجمالي ٢٣ موقعاً.

ونسقت الوزارة مع وزارة الزراعة في وضع آليات تسعير قصب السكر والبنجر لمصانع السكر لموسم ٢٠٢٥ بزيادة ٢٥٪ عن أسعار العام الماضي، دعماً للمزارع المصري وتحفيزاً للإنتاج المحلي، وتحقيقاً للاكتفاء الذاتي من السكر.

**واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تبنى الخطط الملائمة لتحقيق أهداف نمو الإنتاج الزراعي المحلي، وتوفير المياه اللازمة لزيادة الرقعة الزراعية، وتنمية الابتكارات والبحث العلمي الزراعي والتكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة، والتوسع في مشروعات التصنيع الزراعي، وزيادة وعي المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية»**

وفر جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خدمات تطوير ودعم المشروعات الزراعية، حيث قدم ٥٦٤٩ خدمة دعم فني متنوعة لمشروعات زراعية صغيرة في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي والغذائي، وإعداد وتحديث ٣٦ دراسة جدوى استرشادية للمشروعات الصغيرة في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي، وإعداد وتنفيذ برنامج تدريبي مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «FAO» استهدف ٢٥ متدرجاً على تنمية وتطوير أفكار ريادة الأعمال الزراعية، والابتكار لمشروعات صغيرة قابلة للتطبيق لحل مشاكل سلاسل القيمة الزراعية في مصر، وحل مشكلات المجتمع والمناطق التي يعيشون بها، وقدم الجهاز تمويلًا في مجال المشروعات الزراعية والغذائية بمبلغ ٤٦٥ مليوناً و٦٠٠ ألف جنيه

وفي إطار تحقيق أهداف نمو القطاع الزراعي، تم استنباط ٣٥٠ صنفاً وهجيناً جديداً للمحاصيل الإستراتيجية، تتحمل الظروف المناخية وذات إنتاجية عالية، وأدت زراعتها إلى زيادة كبيرة في الإنتاجية والإنتاج الكلي، كما تم زيادة وعي المزارعين بأهمية الأصناف والهجن الحديثة وتنفيذ التوصيات الفنية الجديدة لتنظيم الإنتاجية من وحدة المساحة

كما تم الانتهاء من المرحلة الأولى للمبادرة الرئاسية لزراعة ١٠٠ مليون شجرة، وزيادة الرقعة الزراعية بأكثر من أربعة ملايين فدان أهمها مشروع توشكي الخير بمساحة مليون و١٠٠ ألف فدان، ومشروع الدلتا الجديدة العملاق بمساحة مليونين و٢٠٠ ألف فدان، ومشروع تنمية شمال ووسط سيناء بمساحة ٤٥٦ ألف فدان

لتقليل التلوث في محيط المصرف والبحر المتوسط، وتحسين الظروف البيئية والصحية للمواطنين المقيمين في محيط المصرف بإجمالي ٢,٤ مليون نسمة.

بلغت نسبة التغطية بخدمات مياه الشرب النقية ٩٨٪ على مستوى الجمهورية، ويجري التوسع في مشروعات جديدة، متضمنة التوسع في تحلية مياه البحر والتي من المتوقع أن يصل إنتاجها إلى عشرة ملايين و٥٠٠ ألف م<sup>٣</sup> في اليوم عام ٢٠٥٠، ووصل استهلاك المياه الجوفية إلى مليونين و٧٠٠ ألف م<sup>٣</sup> في اليوم، ومتوقع أن يصل الاستهلاك إلى ثلاثة ملايين و٥٠٠ ألف م<sup>٣</sup> في اليوم عام ٢٠٣٧ بدخول المشروعات الجاري تنفيذها والمقترحة ضمن مبادرة «حياة كريمة»

### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تقليل الفاقد من المياه، وزيادة وعي المواطنين بأهمية ترشيد استهلاك المياه»

في إطار الخطة القومية للموارد المائية للمساعدة على تقليل فاقد المياه وزيادة وعي المواطنين بأهمية ترشيد استهلاك المياه، قامت وزارة الموارد المائية والري بدعم التكنولوجيات الحديثة الموفرة للمياه سواء من القطاع العام أو الخاص، من خلال عرض تجاربهم في أسبوع القاهرة السادس للمياه في نوفمبر ٢٠٢٣، ونشر الوعي بأهمية ترشيد المياه من خلال الندوات التوعوية في المدارس ودور العبادة وغيرها، كما قامت الوزارة بزيادة وعي المزارعين من خلال أنشطة الإدارة المركزية للتوجيه المائي بالإضافة إلى الدائمة، وتنظيم مسابقة قومية بين المزارعين لأفضل التجارب الرائدة والمميزة لترشيد استهلاك المياه المستخدمة في الزراعة.

كما قامت الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بإطلاق حملة لمدة أسبوع لترشيد استهلاك المياه بمشاركة الوزارات والهيئات وقيادات مؤثرة، لرفع درجة الوعي العام لدى المواطنين وحثهم على أهمية الحفاظ على المياه وترشيدها، وإنتاج مواد إعلامية للتوعية لترشيد استهلاك المياه، ونشر مواد التوعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمدة مائة يوم بالإضافة إلى تغطية إعلامية من خلال المواقع الإلكترونية

واتخذت الشركة مجموعة من الإجراءات لتقليل الفاقد في شبكات توزيع مياه الشرب حيث تم إنشاء وتفعيل إدارات تقليل الفاقد بكافة الشركات التابعة لعدد ٢٣ شركة، وتقديم الدعم المادي والفني من خلال العديد من الدورات التدريبية المكثفة لفرق العمل، وكذلك أجهزة الكشف عن التسرب والتي يتم العمل بها من خلال خطة مسح للوصلات المنزلية والخطوط الفرعية والرئيسية لشبكات المياه.

القول، الأرز، اللبن، السكر، المكرونة، الجبن الأبيض)، وحظر حبسها عن التداول أو إخفائها أو عدم طرحها للبيع أو الامتناع عن بيعها بأي صورة من الصور

### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تحديث التشريعات واللوائح المنظمة لضمان سلامة وجودة منتجات الغذاء المحلي والمستورد، وتطوير معايير الجودة والمواصفات القياسية للعديد من سلع المنتجات الزراعية، وتعزيز قدرات ودور الهيئة القومية لسلامة الغذاء»

يناقش مجلس النواب المقترح الذي تقدمت به الحكومة لتعديل قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء، لتعزيز اختصاصات الهيئة، كما تم الاستمرار في تجديد الاعتماد الدولي للمعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات في مجال اعتماد معامل سلامة الغذاء طبقاً للمواصفة الدولية، وتحديث قاعدة البيانات الخاصة بملوثات الأغذية في المنتجات الزراعية والمصنعات الغذائية

## سادساً: الحق في مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي

### اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «ارتفاع متوسط توافر مياه الشرب الآمنة للسكان، ورفع جودة مياه الشرب، وزيادة عدد محطات تحلية المياه»، وبسبب «ارتفاع معدل إنتاج المياه الجوفية بما لا يخل باستدامة الخزان الجوفي؛ مراعاة لعدم تجده»

في ضوء تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، تم الانتهاء من تنفيذ ١٨ مشروعاً لمياه الشرب، بطاقة ٩٦ ألفاً و٥٠٠ م<sup>٣</sup> في اليوم، في تسع محافظات، وكذلك الانتهاء من تنفيذ عشرة مشاريع للصرف الصحي بالمدن، بطاقة مليون و٩٠٠ ألف م<sup>٣</sup> في اليوم، في ثماني محافظات، بالإضافة إلى الانتهاء من ٣٨ مشروعاً للصرف الصحي بالمناطق الريفية في ١٢ محافظة

وقام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمد خطوط مياه الشرب للمناطق المحرومة بإجمالي طول حوالي ٧٨٠ كم

واستمرت وزارة الموارد المائية والري في التوسع في مشروعات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي الصحي لسد العجز المائي بين الموارد والاحتياجات في قطاع الموارد المائية العذبة، واستخدامات القطاعات المختلفة للمياه وعلى رأسها قطاع الزراعة الذي يُعتبر المستهلك الأكبر بنسبة ٢٧٪، ومن ضمن هذه المشروعات أعمال تحسين نوعية مياه مصرف كتشنر

اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «زيادة عدد الوحدات السكنية لكافة الشرائح الاجتماعية»، وبشأن «توفير وتطوير الخدمات والمرافق الأساسية في المجتمعات السكنية والمدن الجديدة»، وبشأن «زيادة بناء مدن جديدة، ووحدات سكنية ملائمة في مناطق الظهر الصحراوي»، وبشأن «تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة»، وبشأن «تطوير المناطق التي لم تخضع للتخطيط العمراني وتجديد شبكات المرافق الأساسية»؛

تضمنت موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مخصصات مالية لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي بنحو ١١ ملياراً و٩٠٠ مليون جنيه، وهو يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودي الدخل المستفيدين من هذا البرنامج، ويستهدف هذا البرنامج دعم عدد ٣٣٠ ألف وحدة سكنية

استطاعت الدولة خلال العشر سنوات الماضية تنفيذ العديد من المشروعات لتعزيز الحق في السكن اللائق، ومن بينها مشروع «سكن كل المصريين» الذي يستهدف تنفيذ شقة لكل مواطن، ومشروع بيت الوطن، ومشروع سكن مصر، ودار مصر، ومشروع مدن الجيل الرابع، وغيرها من المشروعات الكبرى، وإلى يونيو ٢٠٢٤ تم الانتهاء من تنفيذ ٦٦١ ألف وحدة سكنية من إجمالي مليون وحدة لمنخفضي الدخل ضمن المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين»، ومن خلال «برنامج الإسكان الاجتماعي» لدعم السكن المتوسط وفوق المتوسط، تم الانتهاء من تنفيذ نحو ٦٨٤ ألف وحدة إسكان اجتماعي، وتم تخصيص ٦٠٢ ألف وحدة منها، وجرّ تنفيذ ٣١٦ ألف وحدة، سيتم تسليم المواطنين ١٨٦ ألف وحدة منها خلال عام ٢٠٢٥، بالإضافة إلى ١٣٠ ألف وحدة سكنية خلال عام ٢٠٢٦.

وفي ضوء جهود الدولة لتحسين جودة الحياة لنحو مليوني مواطن يقطنون ٣٥٧ منطقة غير آمنة على مستوى الجمهورية، فقد فازت مصر بجائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لأفضل مشروع سكني منفذ لعام ٢٠٢٤، عن مشروع روضة السيدة «تل العقارب سابقاً»، وتم الانتهاء من تنفيذ ٢٦٠ ألف وحدة سكنية في محور الوحدات السكنية البديلة لقاطني المناطق العشوائية التي تم تطويرها، وجرّ تنفيذ نحو ٥٤٠٠ وحدة أخرى، وحتى يونيو ٢٠٢٤، وبتكلفة مالية بلغت ٨١٠ ملايين جنيه، قامت وزارة التضامن الاجتماعي بتأثيث وتجهيز ٢٢ ألفاً و٧٠٤ وحدة سكنية في بعض المناطق المطورة

وقامت وزارة التضامن الاجتماعي، خلال العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بالتعاقد على شراء وتأثيث ١٦٧٣ وحدة سكنية لأبناء دور الرعاية، وتم تسليمها لخريجي مؤسسات الرعاية في

اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تطوير مشروعات البنية التحتية للصرف الصحي، واستكمالها بحيث تمتد لباقي المناطق الجغرافية»؛

بلغت نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي النقية ٦٥٪ من إجمالي تعداد السكان، ويجري تنفيذ عدة مشروعات لزيادة نسبة الخدمة لتصل إلى ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، ومن ضمن هذه المشروعات المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» والتي تهدف إلى التوسع في خدمة الصرف الصحي بالريف

تستهدف الخطة الاستثمارية للدولة للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، توجيه استثمارات عامة لتطوير خدمات مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي بمبلغ ١٣٥ مليار جنيه، وزيادة تغطية خدمات الصرف الصحي في الريف من ٤٣٪ إلى ٦٠٪ ضمن مشروعات المرحلة الأولى من مبادرة «حياة كريمة»، فضلاً عن إنشاء وتطوير ٤٧١ محطة مياه شرب، و١٤١٧ كم شبكة مياه شرب، وإنشاء وتطوير ٢٤٨ محطة معالجة صرف صحي، و١٠١ محطة رفع، كذلك ٣٠٢٧ كم شبكة صرف صحي

## سابعاً: الحق في السكن اللائق

واصلت اللجنة الوطنية لصرف التعويضات لمتضرري النوبة عملها، برئاسة وزارة شؤون المجالس النيابية والقانونية والتواصل السياسي، وقامت اللجنة بصرف التعويضات المالية للمستحقين حتى يوليو ٢٠٢٤ بحوالي ٣٠٦ ملايين و١٩٥ ألف جنيه لعدد ١٥٥٠ مستحقاً للتعويض بدلاً من وحداتهم السكنية وأراضيهم الزراعية، وحجز ١٢٠٠ وحدة سكنية بالمدن الجديدة بالمحافظات لمن لم يحصلوا على تعويضات سكن من الذين لم يسبق تعويضهم من المتضررين من بناء وتعليق خزان أسوان وإنشاء السد العالي من أهالي النوبة، ووصل عدد من صرفت لهم التعويضات العينية والنقدية حتى المرحلة الثالثة ٤٠٢١ مستحقاً للتعويض، ويتبقى ٥٤٦ شخصاً لم تصرف لهم التعويضات ممن استحقوا التعويض، و٢٤٥١ شخصاً معلقين لعدم استيفاء المستندات، و٤٠٨٨ شخصاً لم يتقدموا بطلبات للتعويض.

صدر قانون التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣، وتضمن بعض التيسيرات والضوابط التي من شأنها جواز التصالح على بعض المخالفات المحظور التصالح عليها، مما أدى إلى تقديم ما يقرب من ثلاثة ملايين مواطن بطلبات للتصالح على مستوى كافة محافظات الجمهورية

وقامت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتنفيذ ٣٦٨٩ مبنى ومشروعاً خدمياً بين وحدات صحية، وأسواق تجارية، ومدارس، وحضانات، ويجري تنفيذ ٣٨٩ مشروعاً خدمياً بالمدن الجديدة وغيرها. وتستهدف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، تخصيص نحو ٣٧٥ ملياراً و٤٠٠ مليون جنيه لقطاع النقل، وتوجيه استثمارات بقيمة ٣١٨ مليار جنيه، لتنفيذ إستراتيجية التعامل مع العوامل المسببة لظاهرة المناطق غير المخططة.

عدد من المحافظات، وسيستمر تسليم الوحدات السكنية المجهزة لكافة أبناء دور الرعاية ممن تنطبق عليهم الشروط وفيما يتعلق بمشروعات المرافق والخدمات والطرق بالمدن الجديدة، تم تنفيذ ٢٢٦ مشروعاً لمياه الشرب والصرف الصحي تم الانتهاء من بعضها ويجري العمل على المتبقي، بتكلفة أكثر من ٩٤ مليار جنيه، و١٥١٦ مشروعاً خدمياً، تغطي جميع الخدمات التي يحتاجها سكان المدن الجديدة، بتكلفة إجمالية تزيد عن ١٧ ملياراً و٢٠٠ مليون جنيه، كما تم الانتهاء من تنفيذ ١٨ ألفاً و٢١٦ كم طرق، و١٣٦ كوبري، و٢٠ نفقاً للسيارات، و٤٢ نفقاً وكوبري للمشاة.





وفي سبيل زيادة دعم النشاط الثقافي الأهلي، بلغ عدد الكتب المهداة من الهيئة المصرية العامة للكتاب لدعم المكتبات العامة والأهلية، من ٢٠٢٣ وحتى ٢٠٢٤، حوالي ١٢ ألفاً و٣٠٠ كتاباً، ونظم المجلس الأعلى للثقافة مائدة مستديرة بعنوان دور المنظمات الأهلية في تحقيق العدالة الثقافية واستهدفت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، توجيه مليار و٦٣٠ مليون جنيه للتوسع في إتاحة مراكز الخدمات الثقافية

#### واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «زيادة الوعي بأهمية الملكية الفكرية وحمايتها»

عقد المجلس الأعلى للثقافة سلسلة من الندوات بهدف تعزيز الوعي بأهمية الملكية الفكرية، منها دور الملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحقوق مصر في حماية حضارتها وفق قانون الملكية الفكرية، وكذا علاقتها بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية

#### واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «حماية وتطوير الحرف التراثية، وزيادة الدعم المقدم لها»، وبشأن « النهوض بالصناعات الثقافية وتعزيز آليات تمويلها»؛

لإعادة إحياء الحرف اليدوية والتراثية في مصر بهدف فتح أسواق جديدة لهذه المنتجات أقام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر معرض «تراثنا» لعام ٢٠٢٣، استفاد منه ١٠٧١ عارضاً من أصحاب الحرف والمرأة والجمعيات الأهلية وذوي الإعاقة، بالإضافة إلى مشاركة معرض «تراثنا» على هامش الاجتماعات السنوية لمجموعة بنك التنمية الإفريقي، ومعرض الحرف اليدوية بمقر وزارة الخارجية

وفي إطار مشروع «أهل مصر»، وصل إجمالي عدد الفعاليات الثقافية والفنية ٤٣٧ نشاطاً، وتتضمن الملتقيات ورشاً فنية وتشكيلية وحرفية وثقافية، كما تضمنت عدداً من الزيارات الميدانية والجولات بالإضافة إلى عدد من اللقاءات والمحاضرات التثقيفية وعروض فنية مسرحية، وتم عقد ١٥ ملتقى وأسبوعاً ثقافياً للأطفال والشباب والفتيات بالمحافظات الحدودية بإجمالي ٢٣٥٦ مستفيداً.

كما عقد المجلس الأعلى للثقافة عدداً من الفعاليات لتعزيز الوعي بالتراث المصري، من بينها مؤامد مستديرة حول الشباب والتراث في عصر العولمة، وحلقات نقاشية بشأن إعادة إنتاج التراث الشعبي، وورش تدريبية حول إعداد قوائم حصر للتراث وملفات الترشيح على قوائم التراث في العالم الإسلامي والتراث العالمي

### ثامناً: الحقوق الثقافية

أطلقت وزارة الثقافة مشروع «أنا رقمي» لتبني المبتكرين والمواهب الناشئة في البرمجة والذكاء الاصطناعي، ويهدف المشروع إلى بناء الطفل المصري رقمياً، واكتشاف ودراسة ودعم ورعاية الأطفال المبدعين رقمياً، وتسويق منتجاتهم، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، ترجمت الوزارة ١٣٦٦ كتاباً من وإلى اللغة العربية وإلى لغات أخرى، إضافة إلى المطبوعات والدوريات

اتصلاً بتنفيذ مستهدفات الإستراتيجية بشأن «توزيع الخدمات الثقافية في مختلف ربوع الوطن بشكل متوازن، لاسيما المناطق النائية والحدودية والأكثر احتياجاً»، وبشأن « تقديم المزيد من الدعم لقصور الثقافة لتمكينها من الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها»، وبشأن «زيادة دعم النشاط الثقافي الأهلي، بما يعزز الحفاظ على الهوية الثقافية»؛

تم توجيه مبلغ مليار و٦٣٠ مليون جنيه من موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، للتوسع في إتاحة مراكز الخدمات الثقافية

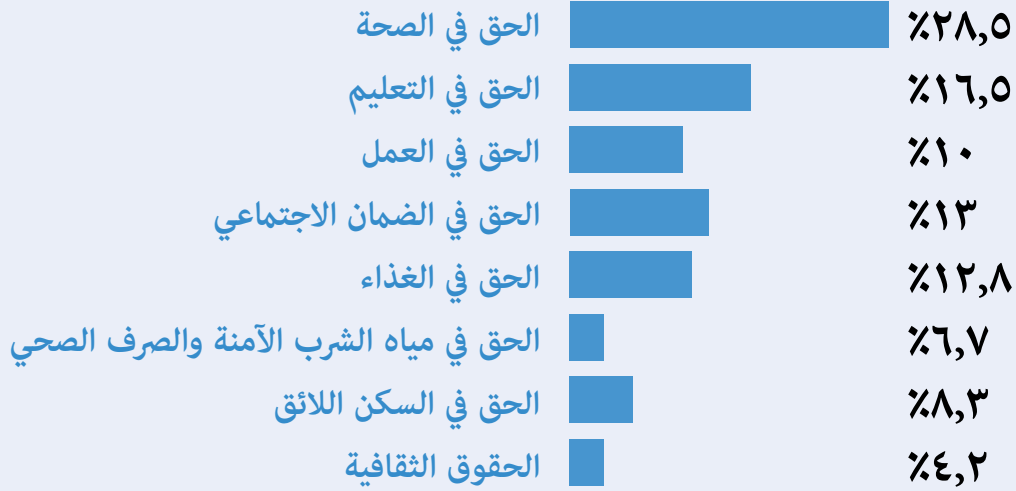
نفذت أكاديمية الفنون بوزارة الثقافة خلال الفترة التي يغطيها التقرير ٤٢٨ نشاطاً وفعالية لصالح كافة الفئات العمرية، بين مهرجانات وملتقيات محلية ودولية، ومسرحيات، وإنتاج أفلام، وحملات توعية، علاوة على أنشطة لحفظ التراث، واستفاد منها ١٨ ألفاً و٨٣٦ شخصاً في مختلف المحافظات

ونفذت الهيئة المصرية العامة للكتاب ٦٧١ فعالية توزعت بين ١١٦ من المبادرات الإلكترونية، و١٤ بالمحافظات، و٥٤١ فعالية ثقافية لصالح المرأة، والطفل، وذوي الإعاقة، واستفاد منها حوالي ٢٣ ألفاً و٢٠٠ شخص، كما أقامت الهيئة، خلال عامي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، وعدداً ٣٥ معرضاً للكتاب في عدد من المحافظات والجامعات

وسعيًا للعدالة الثقافية، نظمت الهيئة العامة لقصور الثقافة ٨٦٣ نشاطاً وفعالية لأبناء مناطق الإسكان الآمن بديل العشوائيات، واستفاد منها ٢٧ ألفاً و٥٧٨ شخصاً في خمس محافظات، وضمن مبادرة «أنت الحياة»، نفذت الهيئة بالتعاون مع مؤسسة «حياة كريمة»، ٦١٩ من الفعاليات الثقافية الفنية بمختلف محافظات الجمهورية، وبلغ عدد المستفيدين من هذه الفعاليات ٥٢ ألفاً و٦٤٤ شخصاً، وضمن مبادرة «حياة كريمة»، نفذت الهيئة ٢٣٦ فعالية ثقافية وفنية في أربع محافظات، وبلغ إجمالي المستفيدين من هذه الفعاليات ٢٦ ألفاً و٢٠٠ شخص

## نسب التدابير المنفذة وفقاً للمحور الثاني

بلغ عدد التدابير التي رصدتها الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان لتنفيذ مستهدفات المحور الثاني ٤٦٠ تدبيراً، توزعت نسب هذه التدابير ٢٨,٥٪ للحق في الصحة، و١٦,٥٪ للحق في التعليم، و١٠٪ للحق في العمل، و١٣٪ للحق في الضمان الاجتماعي، و١٢,٨٪ للحق في الغذاء، و٦,٧٪ للحق في مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي، و٨,٣٪ للحق في السكن اللائق، و٤,٢٪ للحقوق الثقافية



الشكل البياني رقم (٧) نسب التدابير المتخذة لتنفيذ مستهدفات المحور الثاني خلال العام الثالث

أبرز مؤشرات تنفيذ مستهدفات المحور الثاني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية  
خلال الفترة «سبتمبر ٢٠٢٣-أغسطس ٢٠٢٤»

## الحق في الصحة

٤٩٥ ملياراً و ٦٠٠ مليون جنيه

مخصصات قطاع الصحة في الموازنة العامة للدولة خلال العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥

نحو ١١٥ ملياراً و ٧٠٠ مليون جنيه

تستهدفهم الخطة الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، للاستثمارات الكلية للخدمات الصحية

٥٣ مليوناً و ٦١٨ ألفاً و ٤٥٥ منتفعاً

مؤمن عليهم في التأمين الصحي

٩٠٥ آلاف زيارة منزلية

قام بها جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتعزيز الحق في الصحة

١٩٠٩

عدد المستشفيات بالمنظومة الصحية

١٤ مليوناً و ٤٠٠ ألف مواطن ووافد ولاجئ

تم فحصهم للتأكد من عدم إصابتهم بالبلهارسيه

١٢ مليون مواطن

تم فحصهم للتأكد من عدم إصابتهم بالطفيليات المعوية

**٣٥٠ منشأة**

اعتمدتهم هيئة الاعتماد والرقابة الصحية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤

**٧٣٨ دورة تدريبية**

للأطباء والممرضات والرائدات والكوادر الفنية والإدارية على المعايير القياسية لتقديم خدمات صحية ذات جودة

**١٠٥ آلاف و ٦٠٠**

عدد الأطباء البشريين في المنظومة الحكومية حتى نهاية عام ٢٠٢٣

**٢١٧ ألفًا و ٩٤٩**

عدد أعضاء هيئة التمريض في المنظومة الحكومية حتى نهاية عام ٢٠٢٣

**ملياران و ٤٠٠ مليون جنيه**

مخصصات دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين في موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥

**٥ ملايين و ٤٣١ ألفًا و ١٨٨ منتفعًا**

من نظام التأمين الصحي الشامل في محافظات (بورسعيد، والأقصر، والإسماعيلية، وأسوان، والسويس، وجنوب سيناء)

استضافت مصر النسخة الثانية من المؤتمر العالمي للسكان والصحة والتنمية البشرية (PHDC24) في أكتوبر ٢٠٢٤، وتسلمت الدولة خلاله الإشهاد الدولي بالقضاء على مرض الملاريا من منظمة الصحة العالمية.

١٥ مليون خدمة طبية وعلاجية، و٧ ملايين و٨٠٠ ألف خدمة  
طب أسرة، و٢٢٣ ألف عملية جراحية  
تمت من خلال منظومة التأمين الصحي الشامل بمحافظات  
بورسعيد، والأقصر، والإسماعيلية

٢٦٧ ألف خدمة صحية

للأسر المستفيدة من برنامج «تكافل» والتي تنطبق عليها المشروطة الصحية بمحافظات نظام التأمين  
الصحي الشامل

٨ مليارات و٥١٦ مليون جنيه

الاعتمادات المدرجة في الموازنة العامة للدولة لمبادرة «العلاج على نفقة الدولة»  
في موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥

٩٠٠ مليون و٤٣٥ ألفاً

قرار علاج على نفقة الدولة

٣٨٣ ألفاً و٤٠٠

عملية جراحية تم إجراؤها ضمن مبادرة «انتهاء قوائم الانتظار»

٤٠ دليلاً إرشادياً

حول مختلف الأمراض لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان في مجال الصحة

حوالي ٤١ ألفاً و٥٠٠ ندوة

لرفع الوعي الصحي للمواطنين بأخطار التدخين وفوائد الإقلاع عنه

٦٣ ألفاً و٥٧٢ مستفيداً

من خدمات الحجز الطوعي لمرضى الإدمان على مستوى ١٩ محافظة

## حملة «١٠٠ يوم صحة» خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٣ حتى أكتوبر ٢٠٢٤

٦ ملايين و٤٠٠ ألف خدمة طبية

ضمن المبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة

٥ ملايين و٢٠٠ ألف خدمة طبية

ضمن المبادرة الرئاسية «لفحص وعلاج الأمراض المزمنة والاكتشاف المبكر للاعتلال الكلوي»

مليوناً و٧٠٠ ألف مواطن

عدد المترددين على القوافل الطبية

١٢ مليوناً و٧٠٠ ألف طفل

تمت مناظرتهم للتطعيمات الروتينية

٩٥١ ألفاً و٧٠٠ خدمة طبية

ضمن المبادرة الرئاسية «للكشف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع لدى حديثي الولادة»

٤٣٧ ألفاً و٢٠٠ خدمة طبية

ضمن المبادرة الرئاسية «للعناية بصحة الأم والجنين»

١٣ مليوناً و١٠٠ ألف امرأة

منتفعة بخدمات عيادات تنظيم الأسرة

نحو مليونين و١٨٣ ألف خدمة طبية

قدمتها مبادرة «دعم الصحة النفسية»

٥ ملايين و٦٠٠ ألف خدمة طبية

قدمتها مستشفيات وعيادات الهيئة العامة للتأمين الصحي

## الحق في التعليم

المخصصات المالية للتعليم والبحث العلمي في موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥

**٥٦٥ ملياراً و ٢٠٠ مليون جنيه**

للتعليم قبل الجامعي  
مقارنة بمبلغ ٣٩٢ ملياراً و ٤٠٠ مليون جنيه في العام السابق

**٢٩٣ ملياراً و ١٠٠ مليون جنيه**

للتعليم العالي والجامعي  
مقارنة بمبلغ ١٩٩ ملياراً و ٥٠٠ مليون جنيه في العام السابق

**١٤٠ ملياراً و ١٠٠ مليون جنيه**

للبحث العلمي  
مقارنة بمبلغ ٩٩ ملياراً و ٦٠٠ مليون جنيه في العام السابق

**نحو ١١١ ملياراً و ٦٠٠ مليون جنيه**

استثمارات التعليم في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام ٢٠٢٤-٢٠٢٥

**٧٧٠ ألفاً و ١١٨ مواطنًا**

تم محو أميتهم خلال العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤

**١٦,١% نسبة الأمية في عام ٢٠٢٣**

بانخفاض ١,٤% مقارنة بالعام السابق

**١٤٨٨**

فصل محو أمية تم افتتاحه

## إحصاءات التعليم قبل الجامعي خلال العام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤

حوالي ٢٥ مليونًا و٤٩٤ ألف طالب

بالمدارس الحكومية والخاصة في مصر

٤٢ ألفًا و٤٩٠ طالبًا

أجنبي ولاجئ مستفيدين من الخدمات التعليمية بالمجان في المدارس الحكومية

٧٤٧٥ فصلًا

تم إنشاؤهم ليصل إجمالي الفصول إلى ٥٥٠ ألف فصل

٤٦٢ مبنى مدرسي

تم إنشاؤهم ليصل إجمالي المباني المدرسية إلى ٢٩ ألفًا و٦٩٨ مبنى

١٣٥٥ مدرسة

تم صيانتها وتطويرها ورفع كفاءتها

٨٣٤ ألفًا و٤٩٠

عدد المعلمين

نسبة التسرب من التعليم الابتدائي

٢,٣٪ إناث

٣,٤٪ ذكور



## ٤٨٨١ مدرسة مجتمعية

تستوعب ١٣٩ ألفًا و ٧٧١ طالبًا

٥ ملايين طالب

تم إعفاؤهم من المصروفات الدراسية منذ يونيو ٢٠٢٠ وحتى يونيو ٢٠٢٤

٣٥ جامعة مصرية

أُدرجت في تصنيف التايمز العالمي  
للعام ٢٠٢٥ مقارنة بعدد ٢٨  
جامعة في نسخة عام ٢٠٢٤

١٠٨ جامعات في عام ٢٠٢٤

مقارنة بعدد ٤٩ جامعة  
في عام ٢٠١٤

## الحق في العمل

٦,٥% نسبة البطالة في عام ٢٠٢٤

مقارنة بنسبة ١٣% في عام ٢٠١٤

٦٨٣ ألفاً و٧٩٤ شاباً وفتاة

قامت وزارة العمل بتشغيلهم

٨ مليارات و٥٠٠ مليون جنيه

قيمة تمويل ٢٦٦ ألف و٣٠٠ مشروع صغير ومتناهي الصغر ساهموا في توفير ٤٦٥ ألف فرصة عمل

٤ مليارات و٦٠٠ مليون جنيه

قيمة القروض التي وفرها برنامج «فرصة» لتمكين الشباب اقتصادياً

١٥٦ ألفاً و٥٦٢ عاملاً

عمالة غير منتظمة مسجلة في قاعدة بيانات وزارة العمل

٤٠٠٠ صياد

صرفت لهم تعويضات عن فترات توقف الصيد

ارتفع الحد الأدنى للأجور للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات الاقتصادية من

٤٠٠٠ جنيه إلى ٦٠٠٠ جنيه

وارتفع الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص من ٣٠٠٠ جنيه إلى ٦٠٠٠ جنيه

## ٥٣ ألفًا و١٦٤ منشأة

تم التفتيش عليها ويعمل بها حوالي مليونان و٢٥٨ ألف عامل

## ١٧٥٤ ندوة

للتوعية بالسلامة والصحة المهنية في مختلف المحافظات شارك في تلك الندوات ٢٥ ألفًا و٨٢٣ مشاركًا

### الحق في الضمان الاجتماعي

#### ١٨٠ مليار جنيه

تم توجيههم لتنفيذ أكبر حزمة عاجلة لتدابير الحماية الاجتماعية

#### ٧٤ مليار جنيه

زيادة في المعاشات ليستفيد منها ١٣ مليون مواطن

#### ٥ مليارات جنيه

لبرامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة استفاد منها مليون و٣٠٠ ألف أسرة خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٤

#### ٢١ ألفًا و٩٩ مشروعًا

تم تسليمهم للأسر الأولى بالرعاية بتكلفة بلغت ٤٤٩ مليون جنيه

#### ٤٠ مليار جنيه

مخصصات في العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ لمعاش برنامج «تكافل وكرامة» ليستفيد منها نحو ٥ ملايين و٢٠٠ ألف أسرة

## قيمة المعاشات المنصرفة

١١ مليوناً و٢٠٠ ألف مستفيد

٤٣٠ مليار جنيه

عام ٢٠٢٤

٨ ملايين و٧٠٠ ألف مستفيد

٨٦ ملياراً و٥٠٠ مليون جنيه

عام ٢٠١٤

## ٩ ملايين و٣٠٠ ألف زيارة منزلية

لإجمالي مليون و١٣٨ ألف أسرة في سياق تنفيذ مشروع  
«الحد من الزيادة السكانية»

## مليار جنيه

تعويزات ومساعدات قُدمت إلى ٢٤٠ ألف أسرة متضررة من أزمات وكوارث فردية  
وعامة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤

## مليار و٦٥١ مليون جنيه

مساعدات من وزارة التضامن الاجتماعي والهيئات الدولية والجمعيات الأهلية  
الشريكة وُجّهت إلى أهالي غزة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤

## الحق في الغذاء

**٩١ مليار جنيه**

مخصصات مالية في موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ لدعم رغيف الخبز

**٣٦ مليار جنيه**

مخصصات مالية في موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ لدعم البطاقات التموينية يستفيد منها

٦٢ مليوناً و٢٠٠ ألف مواطن

استثمارات تم توجيهها في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٤-٢٠٢٥ لأنشطة الزراعة والري	نحو ١٧٩ مليار جنيه
دعم فني متنوع لمشروعات زراعية صغيرة في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي والغذائي	٥٦٤٩ خدمة
تمويلات في مجال المشروعات الزراعية والغذائية	٤٦٥ مليوناً و٦٠٠ ألف جنيه
أسفرت عنهم جهود الجهات المعنية في الرقابة على الأسواق وضبط الأسعار	٤٠٦ آلاف و٣٩٤ محضراً

## الحق في مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي

الانتهاء من تنفيذ ١٨ مشروعاً لمياه الشرب، بطاقة ٩٦ ألفاً و ٥٠٠ م<sup>٣</sup> في اليوم.

الانتهاء من تنفيذ عشرة مشاريع للصرف الصحي بالمدن، بطاقة مليون و ٩٠٠ ألف م<sup>٣</sup> في اليوم.

الانتهاء من ٣٨ مشروعاً للصرف الصحي بالمناطق الريفية.

٩٨%

نسبة التغطية بخدمات مياه الشرب النقية على مستوى الجمهورية

٦٥%

نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي من إجمالي تعداد السكان

١٣٥ مليار جنيه

استثمارات تم توجيهها في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام ٢٠٢٤-٢٠٢٥ لتطوير خدمات مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي

## الحق في السكن اللائق

جهود اللجنة الوطنية لصرف التعويضات لمتضرري النوبة حتى يوليو ٢٠٢٤

قيمة التعويضات المالية لعدد ١٥٥٠ مستحقًا	٣٠٦ ملايين و١٩٥ ألف جنيه
إجمالي من صرفت لهم التعويضات العينية والنقدية	٤٠٢١ مستحقًا
تم حجزهم بالمدن الجديدة لمن لم يحصلوا على تعويضات سكن من الذين لم يسبق تعويضهم	١٢٠٠ وحدة سكنية

فازت مصر بجائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لأفضل مشروع سكني منفذ لعام ٢٠٢٤، عن مشروع روضة السيدة «تل العقارب سابقًا»

## ٣١٨ مليار جنيه

استثمارات موجهة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام ٢٠٢٤-٢٠٢٥ لتنفيذ إستراتيجية التعامل مع العوامل المسببة لظاهرة المناطق غير المخططة

<p>مخصصات مالية في موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي</p>	<p>١١ مليارًا و ٩٠٠ مليون جنيه</p>
<p>تم تنفيذها من إجمالي مليون وحدة لمنخفضي الدخل ضمن المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين»</p>	<p>٦٦١ ألف وحدة سكنية</p>
<p>تم تنفيذها لدعم السكن المتوسط وفوق المتوسط من خلال «برنامج الإسكان الاجتماعي»</p>	<p>٦٨٤ ألف وحدة إسكان اجتماعي</p>
<p>تم تنفيذها في محور الوحدات السكنية البديلة لقاطني المناطق العشوائية</p>	<p>٢٦٠ ألف وحدة سكنية</p>
<p>تكلفة تأثيث وتجهيز ٢٢ ألفًا و ٧٠٤ وحدة سكنية في بعض المناطق المطورة</p>	<p>٨١٠ ملايين جنيه</p>



## الحقوق الثقافية

١٣٦٦ كتابًا

تم ترجمتهم من وإلى اللغة العربية وإلى لغات أخرى

مليار و ٦٣٠ مليون جنيه

تم تخصيصهم في موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ للتوسع في إتاحة مراكز الخدمات الثقافية

٨٦٣ نشاطًا وفعالية ثقافية

استفاد منها ٢٧ ألفًا و ٥٧٨ من قاطني مناطق الإسكان الآمن بديل العشوائيات في خمس محافظات

٨٥٥ فعالية ثقافية وفنية

استفاد منها ٧٨ ألفًا و ٨٤٤ من سكان قرى مبادرة «حياة كريمة»

٣٥ معرضًا للكتاب

أقيموا خلال عامي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ في عدد من المحافظات والجامعات

٢٣٥٦ مستفيدًا

من ١٥ ملتقى وأسبوعًا ثقافيًا للأطفال والشباب والفتيات بالمحافظات الحدودية



أرجو في الألفية الثالثة ألا يكون على أرضنا المشتركة أي طفل، مهما كان جنسه أو لغته أو دينه، متروكاً للجوع أو الخوف أو معزولاً عن المأدبة.. إن ذلك الطفل يحمل مستقبل الجنس البشري.

جان ماري لوكليزيو

روائي فرنسي حاز جائزة نوبل في الأدب لعام ٢٠٠٨

المحور الثالث

تعزير حقوق الإنسان للمرأة، والطفل، وذوي  
الإعاقة، والشباب، وكبار السن

## على صعيد التمكين السياسي

واتصالاً بتنفيذ مستهدفي الإستراتيجية بشأن «تعزيز المشاركة السياسية للمرأة»، وبشأن «استمرار العمل على إصدار بطاقات الرقم القومي للسيدات في كل محافظات مصر»

وفي إطار سعي المجلس لتعزيز مشاركة المرأة في المراكز القيادية والسياسية، اختتمت فعاليات «البرنامج الوطني للمرأة في القيادة» لتعزيز أداء المرأة وتوليها المناصب القيادية، ودعم مفهوم القيادة التي تراعي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والذي استهدف ٣٠٠ متدربة كما واصل المجلس تنفيذ مشروع «بطاقتك حقوقك» بالشراكة مع وزارة الأوقاف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة «UNWOMEN» والاتحاد الأوروبي «EU»، وبلغ عدد بطاقات الرقم القومي المستخرجة من ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢٤، مليوناً ٣٢٦ ألفاً و٥١٤ بطاقة للسيدات على مستوى الجمهورية

واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «زيادة أعداد النساء المعينات في الوظائف بالجهاز الإداري للدولة وفي مراكز اتخاذ وصنع القرار سواء في المواقع القيادية أو في مجالس إدارات المؤسسات العامة والخاصة. وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات التخطيط ووضع السياسات على كافة المستويات»؛

بلغ عدد النساء المعينيات في السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية ٢٩٣ امرأة بمختلف الدرجات، وفي ظل سياسة الدولة للمساواة بين الجنسين فإن عدد النساء الجدد اللاتي يشغلن منصب ملحق دبلوماسي يتساوى مع عدد الذكور بمجموع ١٣٤ ملحقاً، كما بلغ عدد القيادات بديوان عام وزارة التضامن الاجتماعي ٥١ قيادة منهم ٣٠ من الإناث و٢١ من الذكور، كما نددت وزارة العدل وجددت نذب ٧ نساء بوظيفة كبير محضرين ومفتش بالمحاكم الابتدائية على مستوى الجمهورية، إضافة إلى تعيين ١٨ امرأة بوظيفة مأذون شرعي

واستمر المجلس القومي للمرأة في تنفيذ المراحل المختلفة من برنامج «المرأة تقود»، بهدف تعزيز قدرات النساء لتولي المناصب القيادية ومواقع صنع القرار، للمرأة العاملة بالجهاز الإداري للدولة والقضاء، حيث تم تنفيذ عدد من البرامج التدريبية وورش العمل التفاعلية، استهدفت ٤٠٥ من السيدات.

وأطلق المجلس برنامج «توجيه القيادات النسائية بالجهاز الإداري للدولة»، وتم إعداد دليل تدريبي للتوجيه

## أولاً: حقوق المرأة

اتصالاً بتنفيذ مستهدفي الإستراتيجية بشأن «صياغة سياسات تهدف إلى التصدي للموروثات الثقافية السلبية المتوارثة التي ترسخ التمييز ضد المرأة»، وبشأن «تعزيز نهج التخطيط القائم على النوع لتعزيز تمكين المرأة»

أطلق المجلس القومي للمرأة العديد من حملات التوعية الإعلامية بحقوق المرأة من خلال استخدام الوسائط السمعية والمرئية والنشر على مواقع التواصل الاجتماعي التي وصلت فيها مشاهدة هذه الحملات لعدد ١٠٣ ملايين مشاهدة وذلك خلال عام ٢٠٢٣

وواصل المجلس العمل على تنفيذ خطة العمل الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية (٢٠٢٢-٢٠٢٦)، متضمنة أولويات محددة تمكن الجهات الفاعلة من تحقيق التقدم المنشود للتصدي للموروثات الثقافية السلبية بما يتفق مع الأطر العالمية من خلال الاستمرار في حملات طرق الأبواب، كما تم عقد ورش عمل استهدفت ١٩٤١ من القادة الدينيين من الأئمة التابعين لوزارة الأوقاف والقساوسة من الكنيسة المصرية الأرثوذكسية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان «UNFPA»

وأطلقت وزارة المالية الدليل الإجرائي لموازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وهو الدليل الذي تم إعداده بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة «UNWOMEN» ونفذ المجلس تدريب المدربين «TOT» على دليل دعم منظور المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتكافؤ الفرص في البرامج وعمليات التخطيط الإستراتيجي، واستهدف ٣٧ موظفًا وموظفة بمعهد التخطيط القومي التابع لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بهدف تزويدهم بالمعارف العملية والأدوات لتعميم وتطبيق منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التخطيط الإستراتيجي للمعهد

واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «التوسع في جمع البيانات المتعلقة بالمرأة على المستويين القومي والمحلي بصورة دورية للتعرف على الفجوات التي تحول دون تمكين المرأة»

عقد المجلس القومي للمرأة بالتنسيق مع المركز المصري لبحوث الرأي العام «بصيرة»، ٦ دورات تدريبية استفاد منها ٣٣ شخصاً من موظفي الأمانة العامة بالمجلس وممثلي الوزارات، لتعزيز القدرات في مجال توفير البيانات المصنفة حسب أدوار النساء والرجال، وتحليلها وإعداد أوراق السياسات، وكيفية استخدام برامج وتطبيقات الحاسب

ومتناهيّة الصغر، في تنفيذ مشروع «دعم إدماج النوع» من أجل تمكين المرأة اقتصاديًا وتعزيز مشاركتها في سوق العمل، واستهدف المشروع خلال الفترة محل التقرير ٦٥٠ امرأة معيلة في جميع محافظات مصر وخاصة في الريف والصعيد لتدريبهن على مهن صناعة السجاد النصف آلي، وخياطة المفروشات، والتطريز اليدوي، كما تم توعيتهن والكشف عليهن صحياً.

وتوسعت وزارة التضامن الاجتماعي في إنشاء مراكز خدمة المرأة العاملة، وهي مراكز إنتاجية خدمية تم إنشاؤها لتخفيف الأعباء الملقاة على عاتق المرأة ومعاونتها في توفير حلول عملية من أجل التوفيق بين مسؤوليتها كأمراة عاملة تجاه عملها وأسرتها، وإلى يونيو ٢٠٢٤ تم إنشاء ٤٦ مركزاً لخدمات المرأة العاملة في ٢٥ محافظة، وستعمل الوزارة حتى عام ٢٠٣٠ على التوسع في إقامة مراكز الخدمة وتقديم خدمات مبتكرة لدعم السيدات في مجال العمل، وأطلقت الوزارة عدداً من المبادرات في محافظة قنا لمساعدة المرأة الريفية في محاربة الغلاء، والمساهمة في

تمكينها اقتصادياً لتستفيد منها عدد ٦٤٦٨ امرأة كما قامت الوزارة بالتنسيق مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «USAID» ومؤسسة «بائفايندر» الدولية بتدريب ٢٠٠ رائدة اجتماعية على معرفة الشمول المالي والعنف القائم على النوع ضمن برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة

وعملت الوزارة على التوسع في برامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة ولاسيما التي تعولها المرأة، وخلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٤ استفاد مليون و٣٠٠ ألف (٧٠٪ منهم إناث) من مشروعات التمكين الاقتصادي المقدمة من (بنك ناصر - المؤسسة العامة للتكافل والمؤسسة القومية لتنمية الأسرة) برأس مال دوار حوالي خمسة مليارات جنيه

وقام المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية «EBRD»، والشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، بإطلاق المرحلة الثانية من مشروع تمكين المرأة اقتصادياً في محافظة الفيوم، بهدف بناء قدرات المرأة وتوفير فرص العمل المتكافئة لها، وذلك من خلال الدورات التدريبية المتخصصة والزيارات الميدانية التعليمية، لتعزيز القدرة التجارية لعدد ٢٠٠ امرأة

وخلال الفترة من سبتمبر ٢٠٢٣ إلى فبراير ٢٠٢٤، قام المجلس بتدريب ٥٣٢ امرأة في مجال التثقيف المالي حول كيفية إدارة الموازنة الشخصية؛ لتحقيق أهدافهن وتمكينهن من إقامة مشروعات صغيرة ومتناهيّة الصغر. كما قام المجلس بتدريب ٣٦٢٥ امرأة على برامج للتعريف بمجال زيادة الأعمال ضمن المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية بمختلف محافظات الجمهورية

الوظيفي لرفع مهارات السيدات بالمستويات التنفيذية لتقلد المناصب العليا، وتم تنفيذ ورشتي عمل على الدليل التدريبي استهدفت ٢٧ امرأة

ونفذ المجلس دورة تدريبية لتأهيل الدفعة الثانية من القيادات النسائية بالشراكة مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ضمن البرنامج الوطني لتأهيل المرأة للقيادة، واستهدف ١٥٠ ممن يشغلن مناصب بالإدارة العليا والمتوسطة في ٣٤ جهة حكومية وقضائية وأكاديمية بالدولة كما قام المجلس بتأهيل ٥٠ متدربة متميزة من خريجات البرنامج الوطني لتأهيل المرأة للقيادة للحصول على برنامج الزمالة السنوي لأكاديمية تمكين المرأة والشمول ومستقبل العمل الذي نُفذ بمقر المركز الدولي للتدريب بمدينة تورين بإيطاليا.

### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «إتاحة فرص متساوية للمرأة والرجل في التعيين في الوظائف القضائية بالدولة»؛

وصل عدد القاضيات في أكتوبر ٢٠٢٤ إلى ١٤٧ امرأة بالقضاء العادي، و١٧ امرأة بالنيابة العامة، وبلغ عدد القاضيات بمجلس الدولة ١٣٧ امرأة، وعدد العضوات بهيئة النيابة الإدارية ٢٣٦٥ امرأة، وعدد المستشارات بهيئة قضايا الدولة ١٢٨٩ امرأة.

### على صعيد التمكين الاقتصادي

انخفض معدل البطالة بين الإناث في عام ٢٠٢٣، ليصل إلى ١٧,٧٪ مقارنة بنسبة ٢٤,٨٪ في عام ٢٠١٤، وفي عام ٢٠٢٣ تم تخصيص ٨٨ مليار جنيه لتمويل المشروعات متناهيّة الصغر للسيدات حيث استفادت منها خمسة ملايين من السيدات، وبلغت تكلفة مشروعات التمكين الاقتصادي للمرأة المقدمة من وزارة التضامن الاجتماعي أربعة مليارات و١٠٠ مليون جنيه بإجمالي مليون و٣٠٠ ألف مستفيدة.

كما خصصت الدولة نحو ثلاثة مليارات و٢٠٠ مليون جنيه سنوياً لدعم النساء ذات الإعاقة بإجمالي ٤٣٥ ألف امرأة

### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «وضع خطط تستهدف زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل وخاصة في محافظات الصعيد»، وبشأن «تشجيع التحول من العمل في الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، وتشجيع العمل في القطاعات غير التقليدية، ودعم المرأة في المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهيّة الصغر»

استمرت وزارة العمل بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان ووزارة الأوقاف وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

التشغيل. هذا إضافة إلى توفير أكثر من ٢٤٠ ألفاً و ٦٠٠ فرصة عمل يومية للمرأة في مشروعات التنمية المجتمعية والبشرية والبنية الأساسية والتدريب. وفي ضوء البرنامج التمويلي «قرض مستورة»، الذي أطلقه بنك ناصر الاجتماعي في عام ٢٠١٩، بهدف تمكين المرأة المصرية من إنشاء مشاريع متناهية الصغر لتحسين دخلها ورفع مستوى معيشتها؛ تم تقديم قروض بدون فوائد بلغت نحو ٦٠٤ ملايين جنيه منذ إطلاق البرنامج حتى يونيو ٢٠٢٤.

وفي سياق جهود المجلس القومي للسكان في دعم التمكين الاقتصادي للسيدات، تم إقامة ٢٦٥٩ معرضاً لمنتجات نوادي المرأة أثناء القوافل والحملات التي نفذها المجلس لفتح أسواق جديدة للتسويق الاقتصادي لمنتجات المتفتحات، ونفذ المجلس تدريبات لنحو ٢٢٨ ألف امرأة على بعض الحرف الصغيرة والأشغال اليدوية لتمكينهن اقتصادياً، كما عقد المجلس، في عشر محافظات، ٢٢ ورشة عمل لتعليم السيدات حرف إنتاجية مناسبة لسوق العمل واستحوذت المرأة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير على نسبة متوازنة مع الرجل في مختلف المشروعات التي تنفذها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ وكذا في مشروعات التطوير المؤسسي وتنمية القدرات الرقمية لدعم الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة، حيث بلغ عدد المستفيدات ١٨٥٧ موظفة بنسبة ٤٣,٩٤٪، وتنمية القدرات الرقمية لعدد ٤٠٠٤ موظفة من غير المنتقلين للعاصمة بنسبة ٤١,٠٢٪، وفي مشروعات التطوير المؤسسي الرقمي لتهيئة محافظات مصر لتحويلها إلى محافظات رقمية بلغ عدد المستفيدات نحو ١٥٩٥ موظفة بنسبة ٥٦,١٢٪، وفي إطار مشروعات التطوير المؤسسي الرقمي لدعم الشمول الرقمي والمالي للمواطنين بلغ عدد المستفيدات ١٧ ألفاً و ٧٢٥ امرأة بنسبة ٤٣,٦١٪

وكان للمرأة نصيب ودور مؤثر في مشروعات التطوير المؤسسي الرقمي للوزارة من خلال تنفيذ مستهدفات المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري «حياة كريمة»؛ حيث بلغ عدد المستفيدات من برامج التثقيف الرقمي وتنمية المهارات الرقمية نحو ١٧ ألفاً و ٩٣٢ امرأة في ٢٠ محافظة بنسبة ٦٧,٧٪، كما ساهمت المرأة في بعض الفئات المؤثرة مجتمعياً وخاصة كوادر المعرفة الرقمية (٥٥ ميسرة من المجلس القومي للمرأة) في تنفيذ مبادرة «حياة كريمة رقمية» داخل القرى المستهدفة بعد بناء قدراتهم وتأهيلهم رقمياً.

وواصل المجلس جهوده للعمل على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتدعيم فكرة مجموعات الادخار والإقراض والرقمنة واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة من خلال برنامج «الادخار والإقراض»، حيث تم تنفيذ ٨٥ جلسة ادخار رقمي على تطبيق «تحويشة»، ووصل عدد المستفيدات من التطبيق ١٦٠ ألفاً و ٥٣٢ امرأة، وتدريب ٦٠ ميسرة مالية على دورة عمل البنوك، وتدريب ١٢٣٩ مدرباً ومدربة على إدارة المجموعات الادخارية من خلال دورات تدريب مدربين، ليصل إجمالي من تم تدريبهم ٥٧٨٢ متدرجاً ومتدربة منذ إطلاق البرنامج عام ٢٠٢١.

وقام المجلس بتدريب ٩٧ ألفاً و ٥٣٠ امرأة في مجال ريادة الأعمال وكيفية البدء في مشروعات صغيرة، وعقد المجلس بالتعاون مع شركة هواوي، ورشة عمل لتدريب ٢٠٠ من الميسرات الماليات لمشروع الادخار والإقراض الرقمي ضمن مبادرة المرأة في مجال التكنولوجيا، كما عقد المجلس ورشة عمل استهدفت ١٤٤ من الميسرات الماليات بمحافظات البحيرة، القليوبية، الأقصر وأسوان، لتعريفهن بمبادرة المشروعات الذكية الخضراء

ومن خلال وحدات التدريب الإنتاجي بمقار فروع المجلس والوحدات المحلية في عشرين محافظة - منهم ثمانى وحدات بمحافظات الصعيد- تم عقد ٢٨٦ ورشة تدريبية في مجال الحرف اليدوية ضمن مبادرة «المشغل» استفادت منها ٦٠٣٩ امرأة بقرى المحافظات المشمولة بالمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية ومحافظة القاهرة. كما قام المجلس بتدريب ١٢٣ امرأة على فن إجادة الحرف اليدوية، وذلك ضمن مبادرة «أدها وأدود» لتطوير الحرف اليدوية

إضافة إلى ذلك، قامت جامعة الأقصر بعقد تدريب «تنمية قدرات السيدات»، الذي نظّمته بالتعاون مع مؤسسة «إنرووت للتنمية»، ويهدف التدريب إلى تنمية مهارات السيدات في محافظة الأقصر لتمكينهن من تطوير مهارتهن، وتشجيعهن لاستغلال مهارتهن وإمكانياتهن والانخراط في أسواق العمل، ليصبحن قائدات في مجتمعاتهن وقدوة لسيدات الصعيد

وأتاح جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خلال عام ٢٠٢٣، قروضاً بإجمالي ٦٧ ألفاً و ٧٠٠ مشروع صغير ومتناهي الصغر، وبلغت نسبة استفادة النساء من الخدمات التي يقدمها الجهاز، ٢٩٪ لخدمات الشبكات الواحد، و ٣٠٪ لخدمات التسويق، و ٩٠٪ لخدمات تطوير المشروعات الصناعية، و ٧٣,٥٥٪ لخدمات برامج ريادة الأعمال، و ٥٤٪ نسبة المشاركة في المعارض الداخلية، و ٤١٪ للمعارض الخارجية، و ٧١٪ لخدمات التدريب من أجل

الأجر، وذلك حال قيامها بكفالة طفل أقل من ستة أشهر ويجري العمل بين اللجنة التشريعية بالمجلس القومي للمرأة وقطاع حقوق الإنسان والمرأة والطفل بوزارة العدل، بشأن إعداد موسوعة خاصة بالمبادئ التي استقرت عليها المحاكم العليا بمصر حول الحقوق والحريات للمرأة والحماية القضائية لها في ضوء دستور ٢٠١٤ وأصدرت وزارة العمل دليل «التفتيش المستجيب للنوع» ليسترشدهم مفتش العمل أثناء عملية التفتيش على المنشآت، فضلاً عن عقد عدد من الورش التدريبية لتدريب مفتشي العمل والسلامة والتشغيل على الدليل ومفاهيم المساواة بين الجنسين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة

كما عقدت الوزارة ندوات توعية لنشر الوعي بأحكام تشغيل النساء في المنشآت من أجل حماية المرأة العاملة والتوعية بحقوقها وواجباتها والتعريف بأحكام المادة (٣٥) من قانون العمل الخاصة بالمساواة في الأجور والتوعية بالقرارين رقمي (٤٣، ٤٤) بشأن مواعيد العمل ليلاً، والمهين التي تم رفع الحظر بالنسبة للمرأة للعمل بها، وبلغ إجمالي عدد الندوات ٢٣٤ ندوة، استفاد منها ٣١٧٢ امرأة على مستوى الجمهورية.

وأطلقت الوزارة منصة وتطبيق «حياة كريمة رقمية - حكايتنا» في مايو ٢٠٢٤ لسكان القرى المستهدفة ضمن «حياة كريمة» للوصول إلى مجتمع رقمي تفاعلي آمن ومنتج ومستدام، وتستهدف المنصة تعزيز المشاركة الرقمية للمواطنين وخاصة المرأة، وتعظيم فرص التمكين الاقتصادي للمرأة والأسر الأكثر احتياجاً، وتسعى الوزارة خلال العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ إلى الانتهاء من النموذج التجريبي للمنصة والتطبيق في بعض قرى محافظتي الفيوم والمنوفية، مع تقييم التجربة ودراسة إمكانية التعميم بكافة قرى «حياة كريمة» على مستوى الجمهورية

واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تفعيل القوانين التي تحمي المرأة العاملة وتضمن حقوقها، والعمل على إجراء مزيد من الإصلاحات التشريعية لتعزيز حق المرأة في العمل، مثل توحيد إجازات الأمومة في القطاعين العام والخاص، واقتراح إجازة أبوة مدفوعة الأجر، والنص صراحة على منع التمييز القائم على الجنس فيما يتعلق بالوصول إلى القروض والتمويل وكذلك تسهيل الإجراءات لمراعاة الظروف الخاصة للمرأة الأكثر احتياجاً والمرأة المعيلة والنص على مبدأ المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية»

صدر القانون رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٢٣، الخاص بتعديل بعض أحكام قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، والمتضمن منح الأم الكافلة إجازة رعاية طفل لمدة أربعة أشهر مدفوعة





الإيجابية وحملات «حقك تُنظّمِي» لتنظيم الأسرة، حيث تم تنفيذ العديد من القوافل والحملات في مختلف المحافظات، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير نُفذت الوزارة ندوات ولقاءات جماهيرية للتوعية بموضوعات الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة، واستفاد منها حوالي مليونين و٤٩٩ ألف امرأة ورجل، كما توسعت الوزارة، في نطاق إتاحة خدمات تنظيم الأسرة بالعيادات المتنقلة مع التركيز على المناطق والقرى الأكثر فقراً، وقرى «حياة كريمة»، من خلال تنفيذ زيارات يومية للعيادات المتنقلة بإجمالي ٣٣ ألفاً و٦٩٦ زيارة يومية، و٣٢٣٩ قافلة صحة إنجابية، و٨٧ قافلة خدمية وتوعوية للمناطق المحرومة من الخدمة، بإجمالي منتفعات وصل عددهن لحوالي ٧٠٥ آلاف.

استمرت وزارة الصحة والسكان في تدريب العاملين في منشآت الرعاية الأساسية على خدمات رعاية الأمومة والطفولة، وذلك لتطوير ورفع كفاءة الخدمات المقدمة، حيث يتم تدريب الأطباء على خدمات رعاية الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس، وتنمية مهارات ٢٠٠ ممرضة على زيارات النفاس، وتدريب ٤٢٥ مقدم خدمة على القياسات الجسمانية ومتابعة مراحل التطور، وعلى كيفية تقديم المشورة الصحيحة للأمهات فيما يخص الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية المناسبة للطفل حتى عامين ثم التغذية الصحيحة للطفل حتى سن الخامسة، وكذلك بناء قدرات ٧٥ مقدم خدمة على كيفية الاكتشاف المبكر لعلامات الخطورة لدى المرأة الحامل

وفي ضوء دعم المجلس القومي للسكان للشراكة مع غرفة صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات باتحاد الصناعات، تم تنفيذ ٣٦ لقاءً توعوياً لمصانع الملابس الجاهزة والمفروشات للتوعية بقضايا الصحة الإنجابية في عدد من المحافظات، وتنفيذ ٤٢ قافلة توعوية وخدمية تستهدف العاملين بمصانع الملابس الجاهزة والمفروشات بالمنطقة الاستثمارية بمحافظة الإسكندرية والمنطقة الصناعية بالعاشر من رمضان بمحافظة الشرقية للتوعية بقضايا الصحة الإنجابية، كما سَير المجلس ٢٦٩ قافلة سكانية بمشاركة الجمعيات الأهلية والمصانع الشريكة التي تزيد فيها نسبة السيدات العاملات بالمحافظات من خلال العيادات المتنقلة، وفي ضوء الشراكة بين المجلس ووزارة الأوقاف، تم تنفيذ عدد من الدورات التدريبية لرجال الدين الإسلامي عن مردود تنظيم الأسرة على صحة الأم والطفل، حيث تم تدريب ١٧٠٠ إمام و١٧ مسؤولاً إعلامياً بمحافظة الجيزة

واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «اقتراح سياسات وإجراءات لمكافحة التحرش والمضايقات في أماكن العمل، والنص عليها في قانون العمل»؛

أصدرت وزارة العمل مدونة سلوكية للعمال والمنشآت، وتعليمات استرشادية للحد من أعمال العنف والتحرش في عالم العمل، وتوعية العمال والعاملات بكيفية الحصول على حقوقهم وكيفية تقديم شكوى في حالة التعرض لأي أعمال عنف أو تحرش بكافة الصور أثناء وجودهم في العمل بما يضمن لهم بيئة عمل آمنة وصحية، كما نفذ المجلس القومي للمرأة ندوة حول اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٠ بشأن العنف والتحرش في عالم العمل

### على سعيد التمكين الاجتماعي

في سياق احتفال وزارة الداخلية باليوم العالمي للمرأة، خصصت الوزارة يوم الجمعة من كل أسبوع خلال شهر مارس ٢٠٢٤ لتوقيع الكشف الطبي على السيدات بكافة مستشفيات الشرطة وصرف العلاج اللازم لهن بالمجان، كما تم استقبال وفد اللجنة الصحية بالمجلس القومي للمرأة بمستشفى الشرطة بالعجوزة للاطلاع على العيادات وخدمات الرعاية الصحية المقدمة للسيدات، وتنظيم احتفالية بمجمع مراكز إصلاح وتأهيل العاشر من رمضان بمشاركة وفود من المجالس القومية لحقوق الإنسان، والطفولة والأمومة، والمرأة، وتم خلالها توزيع بعض الهدايا الرمزية لعدد من النزيلات الحاضنات وأطفالهن

اتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز جهود محو أمية المرأة بالتوسع في برامج محو الأمية الكتابية، والرقمية، والتكنولوجية للمرأة»؛

نفذ المجلس القومي للمرأة ٣٨ ندوة توعوية في بعض المحافظات حول أهمية تعليم الفتيات، واستفاد منها ٢١٩١ امرأة

واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «التوسع في توفير خدمات الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة»، وبشأن «تطوير قدرات العاملين في القطاع الصحي لتقديم خدمات لرعاية الأمومة والطفولة ذات جودة عالية»

نفذت وزارة التضامن الاجتماعي من خلال مشروع «٢ كفاية» تسعة ملايين و٣٠٠ ألف زيارة توعية أسرية للحد من الزيادة السكانية بين الأسر المستفيدة من برنامج «تكافل»

واستمرت وزارة الصحة والسكان في رفع وعي الجمهور بمردود تنظيم الأسرة من خلال الترويج لقوافل الصحة

## على صعيد حماية المرأة من كافة أشكال العنف والممارسات الضارة

في إطار التعاون المتواصل بين وزارة العدل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة «UNODC»، تم افتتاح المنطقة المؤمّنة المُخصّصة للمرأة ضحية العنف في محكمة شرق الإسكندرية، وذلك بعد الانتهاء من تجهيزها تقنيًا ومدّها بأجهزة الاتصال الفنية اللازمة وفقًا لأفضل المعايير والمتطلبات الدولية المقررة لحماية حقوق المرأة ومناهضة العنف ضدها. وجدير بالذكر أن المنطقة المؤمّنة المُخصّصة للمرأة ضحية العنف توفّر مساحة مكانية آمنة حيث تظل الضحية طوال جلسة الاستماع بالمحكمة بعيدة عن أي تأثير سلبي نتيجة اتصالها المباشر بإجراءات المحاكمة أو ضغوط من جانب الخصوم، وذلك لمنع أية مسببات للإيذاء الثانوي أو الصدمة، كما تعمل المنطقة المؤمّنة أيضًا على توفير المساحة الآمنة اللازمة لشهود الإثبات لكفالة عدم تعرضهم لأي تهديد يقع عليهم

واتصالًا بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «التنفيذ الفعال لسياسات مكافحة العنف الموجه ضد المرأة من خلال زيادة الوعي للاستفادة من برامج مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة، وتطوير السياسات التي من شأنها خلق بيئة داعمة للمرأة المعنفة في الإبلاغ عن مرتكبي العنف للاستفادة من خدمات الحماية، والتوسع في إنشاء وتعزيز دور مكاتب الشكاوى بالمجلس القومي للمرأة ومكاتب دعم الأسرة لتقديم الاستشارة والخدمات القانونية لمساندة النساء وخاصة السيدات الأكثر احتياجًا، وتفعيل عمل الوحدة المجمعّة لحماية المرأة من العنف»؛ توسعت وزارة التضامن الاجتماعي في إنشاء مراكز لاستضافة وتوجيه المرأة الهدف منها حماية النساء المعرضات لأي شكل من أشكال العنف، وإعادة تأهيل الناجيات من العنف، وتقديم الدعم القانوني والصحي والنفسي لهن، وبلغ عدد تلك المراكز ١١ مركزًا، ويجري العمل على افتتاح مركزين بمحافظة دمياط وبورسعيد، وقامت الوزارة بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة «UNWOMEN» بعقد ورشتين تدريبيتين لمقدمي خدمات الدعم النفسي والاجتماعي بمراكز استضافة وتوجيه المرأة على إدارة الحالة بهدف تقديم خدمات أفضل للنساء المعنفات، وتعزيز قدرتهن على التعافي من العنف وتحسين نوعية حياتهن

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، وضمن تنفيذ الوزارة لبرنامج «وعي للتنمية المجتمعية»، وبمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، واليوم العالمي لحقوق الإنسان، تم إطلاق حملة «العنف يبدأ بفكرة... بالوعي نقدر نغلبها»، وحققت الحملة ٣٧ مليون مشاهدة على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وتم الوصول إلى ثلاثة ملايين أسرة من خلال حملات التوعية الميدانية، كما أطلقت الوزارة حملة «ختان البنات جريمة»، للتوعية بأضرار ختان الإناث، وفي سياق الحملة تم تنفيذ ٣٣ ألف ندوة توعية، حضرها ٨٨ ألف مستفيد، بالإضافة إلى ١٥ مليون مستفيد من الحملة على منصات التواصل الاجتماعي وعززت الوزارة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ من جهودها للتوعية ببرامج «مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة»، حيث نُفذت الرائدات الاجتماعيات حوالي ثلاثة ملايين ٣٨٢ زيارة، و٧٠٧٠ ندوة، استفاد منها حوالي مليون ٦٧٤ ألف مستفيد ومستفيدة، وقامت الوزارة بالتنسيق مع المنظمة «المصرية لحقوق الإنسان» بتدريب مجموعة من الرائدات حول العنف الأسري من منظور قانوني واستمر مكتب الشكاوى بالمجلس القومي للمرأة وفروعه بالمحافظات في تقديم المشورة القانونية لأصحاب الشكاوى الخاصة بالاعتداء على الحريات الشخصية، وتحويل تلك الشكاوى للمحامين المتطوعين بالمكتب لرفع الدعاوى القضائية، والتي بلغ عددها خلال الفترة التي يغطيها التقرير ٤٠٧٩ دعوى قضائية ونفذ المجلس القومي للمرأة حملة طرق أبواب «احميها من الختان»، للتوعية بخطورته وأهمية القضاء على تلك الظاهرة، واستفاد من تلك الحملة مليونان و٦٠٠ ألف مواطن من جميع المحافظات، كما قام المجلس بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان بعقد جلسة افتراضية حول الإطار التشريعي لجرائم العنف ضد المرأة والقانون الخاص بتجريم ختان الإناث لعدد ١٣٥ طبيبًا وممرضة من المستشفيات الجامعية ووحدات الرعاية الأولية التابعة لوزارة الصحة والقائمين على إدارة وحدات المرأة الآمنة وفي ضوء تنفيذ المجلس القومي للطفولة والأمومة والمجلس القومي للمرأة لحملات وأنشطة اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث، تم عقد عشرين لقاءً توعويًا لأكثر من ألف شخص من الفتيات، والفتيان، وأولياء الأمور، ورجال الدين، والقيادات الطبيعية بمحافظات الشرقية وأسيوط والأقصر، وتنفيذ أربع معسكرات للأطفال ومثلها للمراهقين، مدة المعسكر الواحد يومان ويضم ٣٥ طفلًا أو مراهقًا حسب تصنيفه، وذلك بمحافظة أسيوط والأقصر

## ثانياً: حقوق الطفل

صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعادة تنظيم المجلس القومي للطفولة والأمومة، حيث تم تعظيم دوره القانوني وتوسيع ولايته باعتباره مؤسسة دستورية مستقلة، وأصبح المجلس هو الآلية الوطنية المعنية بالطفل والأم وهو السلطة العليا التي تتولى اقتراح السياسة العامة في هذا الشأن

ناقشت مصر مع لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة في مايو ٢٠٢٤، تقريرها الدوري الجامع للتقاريرين الخامس والسادس بشأن جهودها في إنفاذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل، وعرضت الدولة خلال المناقشة لأهم الجهود الوطنية المبذولة لإعمال أحكام الاتفاقية في الواقع المصري، والإجراءات المتخذة لتحديث وتطوير التشريعات والمؤسسات والسياسات والممارسات المعززة لحقوق الطفل أطلق المجلس القومي للطفولة والأمومة «الإستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة» وخطتها التنفيذية ٢٠٢٤ - ٢٠٢٩، والتي تم إعدادها بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة «UNICEF» وبالتعاون والتنسيق بين كافة الجهات المعنية من الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء في هذا المجال

وفي سياق تنفيذ البرنامج القومي للطفولة المبكرة، واصلت وزارة التضامن الاجتماعي بالتنسيق مع مؤسسات العمل الأهلي وبعض الشركاء الدوليين العمل على إنشاء وتطوير البنية التحتية للحضانات (صيانة - تأثيث) وتجهيزها بالأثاث والألعاب، مع مراعاة مواصفات الأمن والسلامة للأطفال حتى أربعم سنوات، فتم بناء وتطوير ٢٢٧٩ حضانة طفولة مبكرة، و٨٦ مركز أسرة وطفل، بواقع ٤٢٨٠ فصل حضانة، ليصل إجمالي الحضانات إلى ٢٦ ألفاً و٧٠٠ حضانة في جميع المحافظات، ويستفيد منها حوالي مليون طفل، وبتكلفة مالية بلغت ٥٢٦ مليوناً و٦٩٩ ألف جنيه

### واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «رفع الوعي بحقوق الطفل، وتشجيع المبادرات والأنشطة المتعلقة بحقوقه»؛

في سياق تنفيذ البرنامج القومي للطفولة المبكرة، قامت وزارة التضامن الاجتماعي بإنتاج الأدلة الداعمة لأنشطة الطفولة، وهي الحقيبة التربوية لبناء قدرات ميسرات دور الحضانات، والحقيبة التنفيذية للقائمين على إدارة الحضانات، ودليل التقييم الذاتي لدار الحضانة، ودليل المراجعة الداخلية لدار الحضانة، والدليلان التدريبيان الأساسيين

والمقدم للميسرات، ودليل تدريب مديرات الحضانات، ودليل تدريب مربيات الحضانات، ودليل تدريب الكشفي والتدخل المبكر، وهذه الأدلة تُعد بمثابة وثيقة لمعايير ضمان جودة دور الحضانات في مصر، كما تم تدريب عشرة آلاف من مقدمي الخدمة في مجال الطفولة المبكرة من المديرين التنفيذيين، والميسرين، وعاملات الرعاية والنظافة على القدرة على تطبيق الممارسات المهنية والمعارف والقدرات والمهارات ونواتج التعلم، وإكسابها للأطفال، إضافة إلى تدريب واعتماد ٣٤٨ مدرساً من العاملين بالطفولة المبكرة لدعم تأهيل مقدمي الخدمة بالحضانات، وتدريب ٨٥ ألفاً و٧٥٧ من أولياء الأمور في مختلف محافظات الجمهورية على التربية الإيجابية

كما قامت الوزارة بإعداد منهج «STEM» للطفولة المبكرة، والذي يركز على جوانب التعلم الثلاثة (المعرفي والوجداني والمهاري) في أنشطة الطفل بصورة متكاملة، وعلى توظيف الأنشطة المختلفة في تحقيق الأهداف، والاعتماد على توظيف الخبرة المتكاملة بما يتناسب مع احتياجات الأطفال وطبيعتهم. ونفذ المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «UNICEF» حملة «طفل آمن في عالم رقمي»، للتوعية باستخدام الأمن للإنترنت وكيفية توفير بيئة رقمية آمنة، ومفهوم المواطنة الرقمية، واستفاد منها نحو ٣٦٥ طفلاً ومعلمًا في عدد من المحافظات.

كما عملت الوزارة بمشاركة المؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع، على إقامة ورش عمل للأمهات حول حقوق الطفل استهدفت بنتائجها ٣٠٩ من الأطفال أبناء المستفيدات من خدمات مراكز الاستضافة والتوجيه في محافظتي الجيزة والقليوبية

وشارك المجلس القومي للطفولة والأمومة بفعاليات معرض الكتاب في دورته الخامسة والخمسين، حيث قام بتنظيم خمس ورش عمل بعنوان «طفل آمن في عالم رقمي» بهدف توعيتهم بمخاطر الإنترنت، وتنظيم مائة نشاط عن حماية الأطفال وتوعيتهم وتعريفهم بخط نجدة الطفل، استفاد من تلك الأنشطة أكثر من ستين ألف زائر من الأطفال

كذلك قدم المجلس ١٠٠١ استشارة تليفونية، و٥٤٩ جلسة إرشاد أسرية لأولياء أمور الحالات الجديدة والمستمرة من عام ٢٠٢٣، وعدد ٢٦ جلسة إرشاد أسري جماعية لأولياء

الأمر في التربية الإيجابية والتعامل مع سن المراهقة ووقع المجلس بروتوكول تعاون مع مؤسسة «فاهم للدعم

٢٠٢٤-٢٠٢٥، للمرة الأولى منهجية منظمة الأمم المتحدة للطفولة «UNICEF» لقياس الإنفاق العام الموجه للطفل، بهدف رصد أثر الاستثمار العام على حقوق الطفل، حيث وجهت الدولة استثمارات بحوالي ٤٥ مليار جنيه لتلبية الاحتياجات الضرورية للأطفال

### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «حماية الأطفال من الإساءة، والاستغلال، والإهمال، وكافة أشكال العنف، ودعم عمل لجان حماية الطفولة»؛

صدر القانون رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل قانون الطفل وتشديد العقوبة المقررة لعدم قيد المواليدين والإبلاغ عن البيانات غير الصحيحة عن المواليدين، وتشديد عقوبة إهمال الطفل وتعرضه للخطر ووقّع المجلس القومي للطفولة والأمومة بروتوكول تعاون مع الأمانة العامة للصحة النفسية لتبادل الخبرات في مجال الصحة النفسية للأطفال والمرهقين، وعقد ورش عمل وتدريبات للأخصائيين النفسيين، وأخصائيين لجان الطفولة بالمحافظات والجمعيات الأهلية الشريكة مع خط نجدة الطفل

ونفذ المجلس سلسلة من ندوات التوعية لعدد ٣٢٠ من أهالي وأسر الأطفال لرفع وعيهم بمخاطر عمالة الأطفال، وتأثيرها جسدياً ونفسياً واجتماعياً على الأطفال، وذلك بالتعاون مع محافظة سوهاج، في إطار تنفيذ برنامج «مناهضة عمل الأطفال»

وفي ضوء جهود المجلس لتطوير فعالية خط نجدة الطفل ووحدات حماية الطفولة، تم ربط خط نجدة الطفل إلكترونياً بوحدات الحماية في مختلف المحافظات، ورفع طاقة الهيكل الإداري لخط النجدة وكفاءة العاملين به فنياً، وتكثيف جهود التوعية والإعلان عن منظومه الحماية من خلال كافة وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وحصل المجلس على دعم من الاتحاد الأوروبي «EU» لإعداد دليل تدريبي موحد في مجال الحماية لمقدمي خدمات حماية الطفل لتحسين وتعزيز جودة الخدمات.

وخلال الفترة من سبتمبر ٢٠٢٣ وإلى مايو ٢٠٢٤ استقبل خط نجدة الطفل ٣٣٠ ألفاً و١١٧ مكالمات، بمعدل يومي ١٢١٨ مكالمات تقريباً، بمتوسط حوالي ١٤ دقيقة للمكالمة الواحدة، وتم تسجيل ١٥ ألفاً و١٤٣ بلاغاً، منهم ١٢ ألفاً و٧٩٠ بلاغاً يخص البلاغ طفلاً واحداً، و٢٣٥٣ بلاغاً يتعلق بأكثر من طفل، ونجح المجلس في إنقاذ ٢٨ طفلة من الختان، كما تم اتخاذ الإجراءات القانونية في الحالات التي أجرت الختان بالفعل، وتم التعامل مع ١٥٥ طفلاً في قضايا اتجار بالبشر، كما تلقى الخط ١٤٦ بلاغ زواج أطفال (ست

النفسي) من أجل حماية وتعزيز حقوق الطفل في مجال الصحة النفسية بهدف تقديم الدعم النفسي للأطفال والمشورة الأسرية للأمهات وتبادل الخبرات بين الكوادر المدربة بالجانبين وفي إطار تنفيذ المبادرة الوطنية لتمكين الفتيات «دوي»، وقّع المجلس مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأوروبي «EU» لتمويل تنفيذ المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية لتمكين الطفل بمحافظات الإسماعيلية، وشمال سيناء، ومرسى مطروح، وأسوان، وتم تنفيذ ثلاث دورات إعداد مدرّبين (TOT) لبناء قدرات ٧٥ من الأخصائيين الاجتماعيين ومدرسي الأنشطة، وتطبيق آليات التمكين من خلال تنفيذ معسكر للأطفال في محافظة أسوان بمشاركة مائة طفل بالإضافة للمدرسين السابق تدريبهم بالبرنامج، وتنفيذ ورشتي عمل للتربية الإيجابية لأولياء الأمور عن مخاطر الإنترنت حضرها خمسون مشاركاً بمحافظة الإسماعيلية وأسوان

### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «ترسيخ مبدأ المصلحة الفضلى للطفل عند كافة الجهات المعنية بالأطفال»

وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٣، قامت وزارة التضامن الاجتماعي وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «UNDP» بتنفيذ حملة إعلامية للتوعية بحقوق الأطفال، ومن بينها مكافحة الممارسات التقليدية الضارة متضمنة ختان الإناث، وزواج الأطفال، وحرمان الفتيات من التعليم، لتستفيد منها مليون و٥٠٠ ألف أسرة من أسر برنامج «تكافل»

وحتى ديسمبر ٢٠٢٣، قامت وزارة التضامن بالتنسيق مع النيابة العامة ووزارة العدل بالتوسع في تطبيق تدابير إصلاحية أخرى غير التدابير الاحتجازية للأطفال المدانين بموجب القانون، فأوصت الوزارة بتطبيق هذه التدابير الأخرى على ٧٤٧٠ طفلاً وتم تنفيذها على مستوى الجمهورية

وفي إطار بروتوكول التعاون المبرم بين المجلس القومي للطفولة والأمومة والمجلس القومي لحقوق الإنسان لدعم ملف عدالة الأحداث بدعم من الاتحاد الأوروبي «EU»، عقد المجلسان حلقة تشاورية عن تطبيق العدالة القانونية للأطفال لبحث سبل تفعيل نظام العدالة الصديقة للطفل، وكيفية حماية الأطفال المخالفين للقانون، وحماية حقوقهم حال عرضهم على الجهات القضائية في إطار الحرص على تحقيق مصلحة الطفل الفضلى.

وطبقت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي

واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز آليات حصول الأطفال على الرعاية الصحية الكاملة من خلال النهوض بجودة الخدمات الصحية المقدمة لهم، وزيادة تغطية خدمات رعاية الحمل المنتظمة، وتقليل عدد وفيات الأطفال»

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت وزارة التضامن الاجتماعي تنفيذ مبادرة «أطفال أصحاء»، وهي مبادرة بالتعاون مع مؤسسة بنك «كريديت أجريكول»، وتهدف المبادرة إلى تقديم الرعاية الطبية والنفسية للمحرومين من الرعاية الأسرية بدور الرعاية من خلال تنظيم القوافل الطبية وتحويل الأطفال لمراكز الطب النفسي لتلقي الجلسات العلاجية، وقد بلغ عدد الأطفال الذين تم توقيع الكشف الطبي عليهم ٧٨٣ طفلاً.

وفي ضوء تعاون الوزارة مع وزارة الصحة والسكان لتشغيل المشروطة الصحية (لأطفال الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة) في المراكز والوحدات الصحية في كل أنحاء الجمهورية؛ فإنه يتم متابعة صحة الأم والطفل تحت سن ست سنوات، وتقديم الخدمات الوقائية للأطفال من تطعيمات ومتابعة نمو لرصد مشاكل سوء التغذية الأكثر انتشاراً بين الفئات الأفقر، وتم تقديم ٢٦٦ ألفاً و ٩٧٤ خدمة صحية لمستفيدي البرنامج إلى منتصف عام ٢٠٢٤، كما تم عقد ورشة تدريبية حول المشروطة الصحية لبرنامج الدعم النقدي «تكافل وكرامة» بشأن الرعاية الصحية للسيدات المستفيدات من برنامج «تكافل» بالإضافة إلى الرعاية الصحية لأطفالهن والتحقق من تطبيق مشروطة التعليم

وفي إطار حرص الوزارتين على الاهتمام بملف الصحة النفسية، تم افتتاح مركز علاج طيف التوحد، بمستشفى العباسية للصحة النفسية وعلاج الإدمان، وذلك ضمن تطوير البرنامج المصري للتدخل المبكر للأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد، والذي يسع لاستقبال خمسين طفلاً يوميًا، ويوفر خدمات علاج التكامل الحسي وأحدث طرق الاكتشاف والتدخل المبكر لتأهيل أطفال طيف التوحد. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، تم تقديم الدعم الطبي لثمانين طفلاً من أطفال دور الرعاية الاجتماعية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «UNICEF»

وفي سياق تنفيذ المبادرة الرئاسية «لمسح طلبة المدارس لفيروس سي»، تم مسح أكثر من ١٥ مليون طالب واكتشاف ٢٨ ألفاً و ٥١٧ حالة إيجابية لفيروس سي منذ بداية المبادرة، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تم مسح مليون و ٦٣٦ ألفاً و ٨٩٨ طالبًا واكتشاف ٧١٨ حالة إيجابية

حالات صفقة، و ١٤٠ زوجًا مبكرًا) ونجح المجلس في إيقاف ٧٨٪ من تلك الحالات

وخلال ذات الفترة استقبلت وحدة الدعم القانوني بالمجلس من الإدارة العامة لخط نجدة الطفل ١٢٥٦ استشارة تليفونية حول مشكلات النفقة، وضم الصغير، والأوراق الثبوتية، والولاية التعليمية، وإثبات النسب، والرؤية والتمكين، وتم إصدار ٦٠٤ تقارير إلى النيابة العامة والمحاكم القضائية، كما تم استخراج ٦٤٥ شهادة ميلاد للأطفال المعثور عليهم أو سواقت القيد، كما تمت المشاركة مع فريق تقصي الحقائق لعدد ٣٠٧ بلاغات، وتم إصدار ٢١٤ خطابًا لقطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية بخصوص تنفيذ ضم الصغار، وقدم المجلس استشارات قانونية لعدد ٢٠١٩ بلاغًا بشأن أطفال في خطر

وخلال النصف الأول لعام ٢٠٢٤، قامت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «UNICEF» من خلال تنفيذ مشروع «حمية الطفل» بتقديم الدعم اللازم لعدد ٣٨٣٦ طفلاً من أسر برنامج «تكافل وكرامة»، و ٩١٥ طفلاً من أطفال مؤسسات الرعاية الاجتماعية والذين هم في حاجة للرعاية والحماية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والصحي

كما قامت وزارة الداخلية بإيفاد الضباط العاملين بأقسام مكافحة العنف ضد المرأة والطفل وذوي الإعاقة بمختلف مديريات الأمن لزيارة عدد (١١٧) طفل، سيدة، شخص من ذوي الإعاقة) بحال إقاماتهم لتقديم الدعم النفسي والمجتمعي لهم ولأسرهم والمساهمة في احتواء الآثار النفسية التي لحقت بهم نتيجة تعرضهم لوقائع (اعتداء «بدني، جنسي» - تحرش «جنسي، لفظي») وذلك عقب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن

واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «الحد من ظاهرة الأطفال بلا مأوى»؛

وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٣، قامت وزارة التضامن الاجتماعي بمشاركة وزارة الصحة، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، والجمعيات الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني، بفحص الشكاوى الواردة لفريق التدخل السريع من المصادر المختلفة، بشأن وجود حالات أطفال بلا مأوى، وقد تم اتخاذ التصرف الذي يضمن المصلحة الفضلى للطفل من خلال إيداع ٢٠٥ أطفال بدور الرعاية الاجتماعية، وتسليم ٧١ طفلاً لأسرهم بعد التأكد من قيام الأسرة بحسن رعاية الطفل، وتقديم مساعدات نقدية وعينية لعدد ١٩٥ أسرة لديها أطفال معرضون لخطر وضعية الشارع

تقوم وزارة العمل بمتابعة إجراء التفتيش على المنشآت التي تستخدم أطفالاً من خلال خطة شهرية موضوعة مسبقاً، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغ عدد المنشآت التي تم التفتيش عليها تسعة آلاف و٩٧٤ منشأة، كما بلغ إجمالي عدد حملات التفتيش على المنشآت كثيفة العمالة والتي تستخدم أطفالاً ١٢٨٤ حملة تفتيشية

ووضعت الوزارة خطة ميدانية لمكافحة عمل الأطفال بالمهن المحظورة عليهم، وبلغ عدد الحملات التفتيشية على المهن المحظور تشغيل الأطفال بها ١٣٦ حملة، وتم تحرير ٢٧ محضراً للمنشآت المخالفة

وفي سياق تنفيذ حملة «احسبوها صح»، التي تنفذها وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «UNDP» والاتحاد الأوروبي «EU» وسفارة المملكة المتحدة بالقاهرة، نفذت الرائدات الاجتماعيات ٨٠٠٠ ندوة توعية استفاد منها ٢٥١ ألف مستفيد، و٥٠٠ ألف زيارة منزلية للتوعية بمخاطر عمالة الأطفال في جميع محافظات الجمهورية إلى مارس ٢٠٢٤.

#### واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز وإحكام آليات الرقابة على مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية»؛

صدر قرار وزير العدل رقم ٦٢٦٣ لسنة ٢٠٢٣، بمنح ١٣٥ من موظفي وزارة التضامن الاجتماعي صفة الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لقانون الطفل وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتنسيق مع النيابة العامة تم تدريبهم على الجوانب القانونية في أعمال الضبطية القضائية، وكيفية التأكد من تنفيذ سياسة حماية الأطفال، وتطبيق القوانين واللوائح كخطوات استباقية لحماية الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والحد من أية انتهاكات أو أخطار قد تهددهم

#### واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «دراسة تشجيع التوسع في تطبيق نظام الأسر البديلة الكافلة للأطفال الأيتام»؛

في ضوء جهود وزارة التضامن الاجتماعي للتحويل من الرعاية المؤسسية إلى الرعاية البديلة، بهدف تحقيق المصلحة الفضلى للطفل من خلال توفير بيئة أسرية داعمة وتحسين الصحة النفسية للطفل ودمج الطفل في المجتمع؛ وصل عدد الأطفال المكفولين، حتى نهاية يونيو ٢٠٢٤، إلى عشرين ألف طفل كفلتهم ١٩ ألفاً و٨٠٠ أسرة كافلة، مقارنة بعدد ٨٧٥٠ طفلاً خلال عام ٢٠١٤-٢٠١٥، كما وصل عدد الأطفال الموجودين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين

في ضوء المبادرة الرئاسية «للكشف عن أمراض سوء التغذية والسمنة والأيميا والتقرم لطلاب المدارس»، تم فحص حوالي ٤٩ مليوناً و٨٧٠ ألف طالب منذ بداية المبادرة، وخلال العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ تم فحص أكثر من خمسة ملايين و٣٠ ألف طالب.

واستحدثت وزارة الصحة والسكان منظومة مميكنة لنظام صرف الألبان الصناعية المدعومة على مستوى وحدات الرعاية الأساسية التي تقوم بالصرف، وتم الانتهاء من ميكنة ١٢٧٢ وحدة مطورة على مستوى الجمهورية، ويتم متابعة العمل وحل مشاكل التشغيل الأولية، ويجري العمل على ميكنة باقي الوحدات

وفي ضوء جهود الوزارة في تقديم الخدمات للشباب والمرهقين حتى ١٨ سنة، تم فحص ٦٣٧٢ شخصاً، وإحالة ٢٠٤٣ للوحدات والمراكز الطبية لتلقي خدمات صحية، فضلاً عن إحالة ١٦٠ للمستشفيات لتلقي الخدمات العلاجية، كما مدت الوزارة مظلة خدمات الرعاية الصحية لنزلاء دور الأيتام من الأطفال أقل من خمس سنوات، حيث يتم فحص ٦٠٠ طفل - في المتوسط - بشكل ربع سنوي، وتقديم وتدعم الوزارة خدمات رعاية الأطفال كرمي النسب لعدد ١٠٠٠ طفل - في المتوسط - سنوياً، في ٢٩ داراً لرعاية الأطفال المعثر عليهم في ٢٢ محافظة على مستوى الجمهورية.

وفي سياق الاحتفال بيوم الطفل العالمي في نوفمبر ٢٠٢٣، قامت وزارة الداخلية بتوقيع الكشف الطبي على الأطفال بكافة مستشفيات الشرطة وصرف الأدوية لهم بالمجان لمدة ثلاثة أيام، فضلاً عن استضافة وفد من المجلس القومي للطفولة والأمومة والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بمستشفى الشرطة بالعجوزة، يرافقه وفد من ضباط وضابطات قطاع حقوق الإنسان بالوزارة وذلك في إطار عرض جهود الوزارة في مجال تقديم الرعاية الصحية للأطفال

كما قامت الوزارة في ضوء الاحتفال بيوم اليتيم في أبريل ٢٠٢٤ بتنظيم زيارات بكافة محافظات الجمهورية لعدد من دور رعاية الأيتام صعبة بعض القوافل الطبية من قطاع الخدمات الطبية بالوزارة لتوقيع الكشف على الأطفال المودعين بها، وصرف العلاج اللازم لهم مجاناً، وكذا تنظيم احتفاليات بمقار أندية الشرطة بمشاركة عدد من الأطفال الأيتام بكل محافظة

#### واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «الحد من استمرار الممارسات التي تندرج تحت أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وتعزيز إنفاذ القوانين المنظمة لتشغيل الأطفال، وإنشاء المزيد من الخطوط الساخنة لنجدة الطفل»

منتدى فرعياً ومحلياً بمشاركة ٤١٥ طفلاً بكل محافظة، بعدد إجمالي يبلغ نحو ٥٠٠٠ طفل وطفلة من مختلف المحافظات، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير شارك أطفال المنتديات في فعاليات لنشر ثقافة حقوق الطفل بلغ عددها ٢٢٠ فعالية، شملت مبادرات وحملات ومسابقات وإنتاج مجلات ولقاءات مباشرة أو عبر الإنترنت، استفاد منها قرابة ١٥ ألف طفل، ومنها المنتدى الأخضر، ومنتدى موهوب بالفطرة، ومنتدى الخطابة والتواصل، ومتابعة

تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للطفولة

كما شارك الأطفال المصريون في جلسات البرلمان العربي للطفل، وتخرّج أطفال المجلس القومي للطفولة والأمومة الملتحقين بالدبلوم المهني للعمل البرلماني من جامعة الشارقة بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف

وتم تنفيذ نموذج محاكاة للأطفال لمجلس النواب خلال فعاليات أعياد الطفولة، ونظم المجلس ورشة عمل بمشاركة أربعين طفلاً من منتديات بعض المحافظات، لمناقشة الرد الوطني على قائمة المسائل والقضايا الخاصة بمناقشة تقرير مصر أمام لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة.

ووقّع المجلس بروتوكول تعاون مع تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين، بهدف تفعيل برامج تنمية وتطوير مهارات النشء، ومعالجة المشاكل التي يتعرض لها الأطفال في المجتمع.

كما تم إطلاق برلمان الطفل، والذي تم من خلاله دمج آليات مشاركات الأطفال المختلفة، مثل: منتدى الطفل المصري، وبرلمان الطلائع، والبرلمان المدرسي، في هيكل واحد موحد لتحقيق تمثيل أوسع وتأثير أكبر لأصوات الأطفال في القضايا التي تهمهم، وبما يساهم في تشكيل مستقبلهم بطريقة أكثر فعالية وشمولية.

### ثالثاً: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

صدر قرار النائب العام رقم ٥١٧ لسنة ٢٠٢٤ بإنشاء مكتب حماية الأشخاص ذوي الإعاقة بإدارة التفتيش القضائي بمكتب النائب العام، ويختص بتلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بتعرضهم للخطر المحقق أو الاستغلال بكافة صورته أو الإساءة أو الإيذاء وفحصها واتخاذ اللازم بشأنها، وكذلك اتخاذ تدابير حمايتهم والتنسيق والمتابعة مع النيابة المختصة لاستصدار القرارات اللازمة لتوفير بيئة آمنة لهم، ومتابعة ذلك حتى انتهاء حالة التعرض للخطر أو الاستغلال أو الإساءة أو الإيذاء.

كما صدر قرار رئيس هيئة قضايا الدولة رقم ١٢٤ لسنة ٢٠٢٤ بإنشاء وحدة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، وتختص

من الرعاية الأسرية إلى ٨٧٠٠ طفل في ٤٤٢ مؤسسة، مقارنة بعدد ١٣٨٠٠ طفل في ٥٤٠ مؤسسة خلال عام ٢٠١٤-٢٠١٥ وقامت الوزارة بالتنسيق مع بعض مؤسسات المجتمع الأهلي العاملة في مجال الأسر البديلة الكافلة بتدريب ٤٢٠ من الأسر الراغبة في كفالة أطفال بنظام الأسر البديلة على التربية الإيجابية وتأهيلهم لاستقبال الأطفال وكيفية مواجهة المشكلات حال حدوثها

كما قامت الوزارة بالتعاون مع مؤسسة «يلا كفالة» ومنظمة «Save the Children»، بتدريب ٣٠٨ من الأخصائيين الاجتماعيين المسؤولين عن الأسر البديلة في ثماني محافظات على المبادئ التوجيهية لمنظومة الأسر البديلة وطرق تقييم الأسر

وقامت وزارة التضامن الاجتماعي بمشاركة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وعدد من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بتنفيذ مبادرات تهدف إلى توفير بيئة مناسبة لعدد ٣٢٠ من الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية بدور الرعاية الاجتماعية.

**واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «دراسة تعديل بعض مواد الفصل الثاني من الباب الثالث الخاص بالرعاية الاجتماعية من قانون الطفل؛ لضمان تمتع الأطفال كرمي النسب والأطفال المعثور عليهم بكافة حقوقهم ولاسيما حقي الصحة والتعليم»؛**

قامت وزارة التضامن الاجتماعي من خلال الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية، بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بتعديل المنظومة الإلكترونية الخاصة بالمدارس على مستوى الجمهورية، مما يُسهل إحقاق الأطفال كرمي النسب بالمدارس لتحقيق المصلحة الفضلى للطفل، حيث تم إلغاء الرقم القومي للوالدين ضمن المستندات اللازمة للتقديم للمدارس، مما كان يعوق التحاق العديد من كرمي النسب بالتعليم

**واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «ضمان حقوق الأطفال في التعبير عن آرائهم»؛**

استمر المجلس القومي للطفولة والأمومة في تنفيذ البرنامج الوطني «منتدى الطفل المصري» لدعم مشاركة الأطفال وتعبيرهم عن آرائهم، وتُرشّح الجهات المعنية في كل محافظة الأطفال من مختلف الفئات النوعية والجغرافية، ويتم انتخاب عدد منهم بمعرفة أقرانهم للمشاركة في الفعاليات الشعبية والرسمية، واجتماعات المسؤولين والحلقات النقاشية والندوات المتعلقة بوضع السياسات والخطط القومية الخاصة بالطفل، وقد تم تشكيل ١٢

دمجهم في المجتمع عن طريق تنفيذ العديد من الأنشطة المختلفة مثل الأنشطة الرياضية والفنية والإبداعية وغيرها، حيث شارك ١٥٠٠ متطوع في فعاليات الدمج الفني لذوي الإعاقات المختلفة في ٢٤ محافظة ضمن فعاليات المبادرة وأطلقت وزارة الشباب والرياضة، بالتعاون مع المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، مبادرة «اكتشفي»، وتهدف المبادرة إلى بناء قدرات الكوادر البشرية بمراكز الشباب للتوعية بكيفية التعامل مع الإعاقات المختلفة، وتنفيذ أنشطة دامجية للأطفال ذوي الإعاقة، وتغيير ثقافة المجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة بنشر ثقافة قبول الآخر ودمجهم في المجتمع، حيث تم تنفيذ مجموعة من ورش العمل بمركز شباب الجزيرة كذلك أقامت الهيئة العامة لقصور الثقافة مؤتمر التمكين الثقافي الخامس لذوي الإعاقة تحت عنوان الاتجاهات الحديثة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في رؤية مصر ٢٠٣٠، وتضمنت جلسات المؤتمر مناقشة ١٨ بحثاً، من أهمها الاستقرار الأسري وتنمية المهارات الحياتية لدى أطفال اضطراب التوحد، وأساليب التعرف على الطلاب الموهوبين الذين يعانون من صعوبات في التعلم ورعايتهم، ودور الإرشاد الإلكتروني في توفير الدعم النفسي لذوي الإعاقة

#### واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة»؛

في سبتمبر ٢٠٢٣ وقّع المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بروتوكول تعاون مع الهيئة الوطنية للانتخابات ووزارة التضامن الاجتماعي، بهدف تيسير وتعزيز المشاركة الإيجابية للأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات الانتخابية، وتبادل البيانات الخاصة بهم. وقام المجلس بإطلاق حملة للتوعية تحت شعار «صوتك حقل» لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤، من خلال عقد العديد من ورش العمل والندوات التوعوية والتثقيفية، والتعريف بالإجراءات التيسيرية وسبل وأدوات الإتاحة التكنولوجية والمعلوماتية والبيئية التي من شأنها تيسير مشاركتهم الفعالة الإيجابية في الانتخابات الرئاسية. وشملت سبل الإتاحة والتيسير، تهيئة وتجهيز مقرات لجان التصويت لإتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير نموذج الاقتراع بطريقة برايل للتيسير على الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، وإصدار فيلم توعوي يوضح أهم سبل الإتاحة البيئية لمقرات اللجان الانتخابية، وتوفير الكراسي المتحركة، واللافتات المصورة بلغة الإشارة.

بمتابعة تنفيذ فروع وأقسام وإدارات الهيئة للالتزامات الواردة بالقوانين واللوائح ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتوسعت وزارة التضامن الاجتماعي في إنشاء ودعم المؤسسات التأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة من مراكز التأهيل والعلاج الطبيعي وعلاج التخاطب والعلاج الحسي والحركي، وبلغ عدد المؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة ٦٤٠ هيئة تأهيلية في يونيو ٢٠٢٤، بما يشمل ٧٢ مؤسسة إقامة داخلية، و٥٨ مؤسسة رعاية وتأهيل خارجية، و٢٢٠ مكتب تأهيل، و٧٦ مركز علاج طبيعي، و٢٦ مركز تأهيل متكامل، و١٧٣ حضنة تأهيل، و٨ وحدات تخاطب، وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ تم تقديم خدمات تأهيلية متنوعة إلى ٥٤١٧ شخصاً من ذوي الإعاقة في تلك المؤسسات. وقام بنك ناصر الاجتماعي بالتعاون مع «الجمعية المصرية لتقدم الأشخاص ذوي الإعاقة والتوحد» ببناء قدرات ٢٣ جمعية من الجمعيات التي تُقدّم الدعم للأطفال ذوي الإعاقات الذهنية والاضطرابات النمائية وظيف التوحد، من خلال تدريب ١٦٦ من الأخصائيين التابعين للجمعيات واعتمادهم، كما تم إصدار أربعة أدلة معتمدة (الدليل التدريبي لأخصائي التدخل المبكر، الدليل التدريبي لأخصائي دعم الدمج المدرسي والمجتمعي، الدليل التدريبي لدعم المسؤولين الفنيين بالجمعيات، دليل المعايير الفنية لجمعيات رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والاضطرابات النمائية وظيف التوحد).

#### اتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «زيادة وعي المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كافة»؛

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، نظم المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق والتعاون مع الجهات والهيئات الحكومية والقضائية والمنظمات غير الحكومية، ٨٥ فاعلية ما بين ورش عمل، وندوات، وحلقات نقاشية، بهدف رفع الوعي المجتمعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولاسيما الأطفال وقضايا تمكينهم، وكيفية التعامل والتواصل الفعال معهم، وتوعية الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وإتاحة المعلومات حول كيفية وصولهم للخدمات المتاحة، واستفاد من تلك الفعاليات نحو ٣٤٠٠ شخص، كما نظمت وزارة العمل ٣٩٢٤ حملة توعية تنشيطية للتوعية بقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وواصلت وزارة التضامن الاجتماعي فعاليات مبادرة «أحسن صاحب» بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة ومؤسسة «صناع الحياة»، لنشر رسائل توعية للقضاء على العزلة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال



ولضمان مشاركتهم من أجل المساواة مع غيرهم في فرص التعليم العالي، كما تم توفير لافتات مطبوعة بطريقة برايل لكل غرف المراكز، وتقييم إتاحة البنية التحتية لعشرين مبنى بجامعات القاهرة، وعين شمس، والإسكندرية، والمنصورة، والأزهر، وقدمت المنظمة منحًا دراسية لعدد ٦٧٣ طالبًا، ٧٪ منهم طلاب من ذوي الإعاقة، كما وفرت الوزارة الإقامة للطلاب ذوي الإعاقة بالمدن الجامعية دون التقيد بالشروط العامة، وفتحت باب الدراسات العليا أمام الطلاب ذوي الإعاقة مع تخفيض المصروفات الدراسية لهم وترشيحهم للبعثات بالخارج، ووفرت الوزارة مترجمي لغة الإشارة بكليات التربية النوعية في الجامعات الحكومية. وقام المجلس القومي للطفولة والأمومة بتدريب أكثر من مائتي مدرس وأخصائي اجتماعي ونفسي بالمدارس من المتعاملين مع الأطفال ذوي الإعاقة في سبع محافظات، بهدف تنمية مهاراتهم في التعامل مع ذوي الإعاقة داخل الفصول التعليمية، وتعريفهم بسبل الوقاية والاكتشاف المبكر للإعاقة

وقامت وزارة التضامن الاجتماعي خلال عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ بالتعاون مع مؤسسة «ويانا الدولية للتوعية ودمج الحالات الخاصة بالمجتمع»، بتعزيز التعليم الدامج للطلاب ذوي الإعاقة ومنحهم فرصًا متساوية للتعليم بما لديهم من قدرات، وتزويدهم بالدعم التعليمي الفعال في ست مدارس تعليم ابتدائي بمحافظة الجيزة لخدمة ما يقرب من ٢٣٢ طالبًا وطالبة من ذوي الإعاقة الذهنية، وتنفيذ تدريبات لعدد ١٨ من الأخصائيين (النفسي- الاجتماعي - معلم غرفة المصادر) بهدف تنمية مهاراتهم في التعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة وكيفية الاستخدام والاستفادة من غرف المصادر، وبالتعاون مع المؤسسة «التربوية للتدخل المبكر وبناء القدرات»، تم إتاحة تعليم دامج جيد ومناسب للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية والبصرية في تسع مدارس بمحافظة القاهرة لخدمة ما يقرب من ١٦٣ طالبًا وطالبة

وقامت الوزارة، بالتعاون مع جمعية «الدمج لذوي الإعاقة لتنمية المجتمع بأسويط»، بدعم الدمج التعليمي في ٣٨ مدرسة بمحافظة القاهرة وأسويط لذوي الإعاقات الذهنية والبصرية، لخدمة ما يقرب من ٢٩٢ طالبًا وطالبة من ذوي الإعاقة الذهنية والبصرية، وتم الانتهاء من تجهيز وتهيئة ٣٥ مدرسة بغرفة مصادر تعليمية شاملة، كما تم تدريب عدد ٣٣ من مدرسي الدعم ومسؤولي الدمج بالمحافظتين.

وقدمت الوزارة بالتعاون مع مؤسسة «صناع الحياة» منحًا دراسية تُصرف على مرحلتين لعدد ١١١٤ طالبًا وطالبة من

وأطلقت وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع المجلس «الحملة القومية لتعزيز المشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤» للأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم»، للتوعية بأهمية المشاركة في الاستحقاق الانتخابي لهم وتعريفهم بطرق الإتاحة باللجان الانتخابية، وكذلك تعريفهم بحقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وكبار السن، وتضمنت الحملة ٢٧ لقاءً على مستوى المحافظات

### واتصالًا بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز فرص الوصول العادل للتعليم، وتوفير التسهيلات وسبل الإتاحة لتلقي الخدمات التعليمية بما يدعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية التعليمية»

استمرت الجهات الوطنية في تنفيذ المرحلة الثانية لمشروع «تحسين دمج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات»، والمنفذ بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي «JICA»، والذي يهدف إلى تمكينهم من خلال استخدام تقنية النظام الرقمي للمعلومات المتاحة «DAISY Multimedia Publications»، لتحسين إمكانية وصولهم إلى المعلومات، خاصة الذين يعانون من صعوبة قراءة النص المطبوع كالأشخاص ذوي الإعاقة البصرية أو الجسدية أو العقلية، كما يدعم الأشخاص الذين يعانون من صعوبة قراءة النصوص العربية لأول مرة.

وقامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بافتتاح وتجهيز عدد من مدارس التربية الخاصة الجديدة بعدد من المحافظات، وأيضًا تجهيز أربع غرف مصادر لخدمة الطلاب المدمجين في أربع مدارس تعليم عام حكومية دامجة، وإعداد مواصفات الورقة الامتحانية لطلاب الدمج، كما نفذت الوزارة حملة توعية بنظام التعليم الدامج استهدفت المعلمين، والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، ومديري ووكلاء المدارس، وموجهي العموم، والموجهين الأوائل بكافة محافظات الجمهورية، واستفاد منها نحو ٢٠٢ ألف معلم وقيادة تربوية.

ودربت الوزارة ٢٥٠٠ موجه وقيادة تربوية على الدمج التعليمي والتكنولوجيا المساعدة، و١٨١ مدير إدارة تربية خاصة، و١٦ مسؤول دمج على مهارات التعليم الدامج، و٨٠ معلمًا وقيادة تربوية لتدريب مدرسين (TOT) من ثلاث محافظات لدعم نظام التعليم الدامج في مرحلة رياض الأطفال، و٥٠ معلمًا على التعامل مع الإعاقة البصرية والتوجيه الحركي.

وتعاونت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع منظمة «Amideast» لإنشاء مراكز مستدامة لخدمات ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة في بعض الجامعات الحكومية،

لعدد ١٠٥ من الأشخاص ذوي الإعاقات الحركية، والسمعية، والبصرية، والذهنية البسيطة وصعوبات التعلم، القادرين على العمل لتمكينهم اقتصادياً وتعزيز استقلاليتهم مما يدعم اندماجهم ومشاركتهم في المجتمع ووفرت وزارة العدل أنظمة مرنة لتشغيل الموظفين ذوي الإعاقة بالمحاكم الابتدائية على مستوى الجمهورية، مثل تخفيض ساعات العمل بواقع ساعة يومياً، والحصول على الحد الأقصى للإجازات الاعتيادية (٤٥ يوماً)، وتخفيض الضرائب بنسبة ٥٠٪

وفي إطار مشروع «قادر على التحدي»، المنفذ من وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، لتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة على المهارات التطبيقية والفنية بوسائل تناسب مع قدراتهم واستعدادهم وتأهيلهم لسوق العمل، وتثقيف وتوعية أولياء الأمور بكيفية التعامل مع أبنائهم؛ تم عقد ثلثي ورش تدريبية لأربعمائة من طلاب المدارس ذوي الإعاقة بمحافظة القليوبية

#### واتصلاً بتنفيذ مستهدفي الإستراتيجية بشأن «تعزيز الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة»، وبشأن «تعزيز الرعاية الصحية لذوي الإعاقة»؛

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، نسقت وزارة التضامن الاجتماعي مع عدد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية لتوفير ٢٤٨٠ جهازاً تعويضياً ووسائل مساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتعاون والتنسيق بين بنك ناصر الاجتماعي مع مؤسسة «أيدينا مع بعض للتأهيل»، تم توفير ٣٦٤ طرفاً صناعياً للطلاب في المراحل التعليمية المختلفة، وللأشخاص في سن العمل من فاقدي الأطراف، عن طريق استخدام تقنية تكنولوجيا الطباعة ثلاثية الأبعاد في صناعة الأطراف الصناعية

ونفذت الوزارة بالتنسيق مع برنامج الطفولة المبكرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «UNICEF»، برنامج لتدريب مدربين فتم تدريب ثلاثين من العاملين بدور الحضانات للأطفال ذوي الإعاقة بمحافظة دمياط، على منهج التربية الإيجابية للأشخاص ذوي الإعاقة وإعدادهم ليكونوا مدربين لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقامت الوزارة بالتعاون مع جمعية «كريتاس مصر»، بتقديم خدمات التأهيل اللغوي، وتنمية المهارات المتنوعة، لعدد ٢١٠٢ طفل ذوي إعاقة، بالإضافة إلى حصول ٢١٨٢ ولي أمر على معلومات وإرشادات للتعامل مع أطفالهم، وتحسين الظروف المعيشية لثلاثة آلاف طفل من ذوي الإعاقة في المناطق المحرومة من الخدمات، من خلال إنشاء

أصحاب الإعاقات البصرية في عدد من الجامعات الحكومية على مستوى ١٩ محافظة. كما وفر بنك ناصر الاجتماعي بالتعاون مع جمعية «كيان للأشخاص ذوي الإعاقة» خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ أدوات تعليمية وتكنولوجية متطورة ذات جودة بقيمة تبلغ نحو خمسة ملايين و٨٨٠ ألف جنيه للطلاب المكفوفين بمدارس النور بمحافظة أسيوط لمواكبة التطور الحالي، وبناء قدرة المعلمين والطلبة على استخدامها

واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم في العمل الملائم من خلال اتخاذ المزيد من التدابير المناسبة للحد من انتشار البطالة بينهم، وتقديم العديد من التسهيلات المالية والإجرائية لإدماجهم في سوق العمل، وضرورة تعزيز وزيادة تطبيق نسبة ٥٪ القانونية المقررة لتشغيلهم وفقاً لقانون الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل، وخفض ساعات عملهم ساعة يومياً، وزيادة الإجازات مدفوعة الأجر. بالإضافة إلى توفير فرص التدريب والتأهيل المهني لهم بالتعاون مع الجمعيات والمؤسسات لتأهيلهم لسوق العمل»؛

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت وزارة العمل بتشغيل ثمانية آلاف و٣٠٣ من ذوي الإعاقة، ودربت ٢١٠ منهم على مهن مناسبة لإعاقتهم بعد إجراء اختبارات التوجيه المهني لهم، كما نظمت أنشطة تدريبية في إطار مبادرة «مصر بكم أجمل» لتدريب وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك على مرحلتين في ست محافظات استفاد منها ما يقرب من ألف متدرب، كما حصل ٦٢٢ شخصاً على فرصة عمل.

وتعاونت وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تطوير المؤسسات التأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم إطلاق المرحلة الثانية من البروتوكول الموقع بين الوزارتين في يناير ٢٠٢٤، والذي يستهدف تأسيس معامل الحاسوب بعدد ١٥٠ مؤسسة، وتم خلال المرحلة الأولى تنفيذ ٢٢ معملاً، وتم الاتفاق على تنفيذ ٢٢ معملاً خلال المرحلة الثانية، كما وفرت الوزارة ١٥٠ مشروعاً لعدد ١٥٠ شخصاً من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية لتحقيق الاستقلال المادي لهم، إضافةً إلى تسليم مشروعات فردية لعدد ١١٧ من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية بالتعاون مع مؤسسة «الحسن لدمج القادرون باختلاف»

ووفر بنك ناصر الاجتماعي بالتعاون مع مؤسسة «الكرامة للخدمات الإنسانية» فرص عمل مناسبة بمحافظة المنيا،

والتعاطي، بمشاركة وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية، برنامج «الوقاية من التعاطي للمكفوفين بطريقة برايل»، وهو برنامج تدريبي داخل المدارس الحكومية والجمعيات الأهلية، كما تم توفير مترجم لغة الإشارة لذوي الإعاقة السمعية من مرضى الإدمان وخلال الفترة التي يغطيها التقرير استمرت وزارة الداخلية في تقديم العديد من الخدمات والتسهيلات لذوي الإعاقة، ومن أبرزها توزيع العصا البيضاء لعدد ٦٠ من المكفوفين، وطباعة نسخة محدثة عن عام ٢٠٢٤ من دليل الخدمات الشرطة بطريقة (برايل) للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية لتيسير وصولهم للخدمات الشرطة

**واتصلاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تطوير الخدمات المتكاملة المقدمة لذوي الإعاقة، ومن بينها تسهيل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على بطاقة الخدمات المتكاملة المنصوص عليها في القانون، وتعميم تنفيذ تطبيق الكود المصري لتصميم الفراغات والمباني المجهزة لاستخدام المعاقين خدمة كانت أو تعليمية، مما يساعد على التطبيق العملي لمبدأ الدمج والإتاحة، وزيادة عدد وسائل المواصلات المجهزة لاستيعاب ذوي الإعاقة»**

أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي حملة «هنوصلك» لتيسير على الأشخاص ذوي الإعاقة في استخراج بطاقات الخدمات المتكاملة من خلال مكاتب التأهيل المتنقلة بمختلف المحافظات، وبلاستعانة بما يقرب من ١٥٠٠ متطوع، وبلغ عدد البطاقات التي تم استصدارها حتى يونيو ٢٠٢٤، مليوناً و٣٠٠ ألف بطاقة، و٢٠٠ ألف بطاقة قيد المراجعة والطباعة

وفي سياق مبادرة «بالوعي مصر بتتغير للأفضل»، قامت الوزارة بتقديم خدمات تساهم في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لعدد ١٥٣٤ شخصاً من ذوي الإعاقة بمحافظات البحيرة والشرقية والفيوم

كما قامت الوزارة بتنفيذ أعمال الإتاحة الحركية لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة في مباني ومرافق أربع كليات في جامعة عين شمس إضافة إلى تهيئة الحرم الجامعي، كما قامت الوزارة وبالتعاون مع «الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية» بتهيئة وإتاحة عشر كليات بجامعة الزقازيق وأربع كليات بجامعة المنوفية.

وعقدت وزارة العدل دورة تدريبية لموظفي الوزارة تحت عنوان تعليم أساسيات لغة الإشارة وكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة واستقبالهم بجميع المحاكم الابتدائية على مستوى الجمهورية.

وزيادة أنشطة ثلاثين وحدة تأهيل بالقرى الأكثر احتياجاً في سبع محافظات لتقديم الدعم اللازم.

واستهدفت الوزارة بالتعاون مع جمعية «كيان للأشخاص ذوي الإعاقة» دمج وتأهيل ٤٨٥٠ طفلاً من ذوي الإعاقة في ٣٠ قرية داخل محافظات أسيوط، وبني سويف، وسوهاج، من خلال تجهيز ثلاثين وحدة تأهيل بالأثاث والأدوات التعليمية، وتدريب تسعين مسؤولة تأهيل، وتنفيذ ٣٣ ألفاً و٦٣٨ جلسة تأهيل، وتنفيذ ٣٢ ألفاً و٧٩٦ زيارة منزلية، وعقد ١٤٧ ندوة توعية عن الاكتشاف والتدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة وآداب التعامل معهم وحقوقهم. وقامت الوزارة بالتعاون مع جمعية «أصداء للارتقاء بالصم وضعاف السمع»، بإعادة حاسة السمع لعدد ٧٤٦ حالة من خلال توفير الأجزاء الخارجية لقطع غيار قوقعة الأذن الإلكترونية، بالإضافة إلى تحديث كامل للجزء الخارجي لعدد ٢١ حالة من زارعي قوقعة الأذن الإلكترونية.

وقام صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري من خلال برنامج «سكن لكل المصريين»، بتوفير ٥% لهم من إجمالي الوحدات السكنية لكل مشروع، حيث بلغ عدد المستفيدين منذ بداية البرنامج وحتى نهاية يونيو ٢٠٢٤ حوالي ٨٠٠٠ مستفيد، كما تم الحرص على مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق تخصيص الدور الأول لذوي الإعاقة الحركية بالإضافة إلى توفير مسارات مخصصة لهم

وبمناسبة اليوم العالمي للمكفوفين أوفدت وزارة الداخلية عدداً من الضباط والضابطات لزيارة ٢٥ مدرسة من ذوي الإعاقة البصرية، كما نظمت الوزارة عشرين احتفالية لهم بمقار أندية الشرطة وإهداء إدارات تلك المدارس نسخاً من دليل الخدمات الشرطة للأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة برايل، فضلاً عن استضافة الوزارة وفداً من المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة وجمعية المكفوفين المصرية والمركز النموذجي للمكفوفين، كما تم التنسيق مع قطاعي الأحوال المدنية والوثائق لاستخراج الأوراق المطلوبة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية بالمجان

وقدمت مبادرة «بداية جديدة لبناء الإنسان» منذ بدايتها وإلى منتصف أكتوبر ٢٠٢٤، خدمات تأهيلية وعلاجية وأجهزة تعويضية لعدد ٧٩٥٩ مواطناً من الأشخاص ذوي الإعاقات، ووقعت وزارة التضامن الاجتماعي بروتوكول تعاون مع مؤسسة «فاهم للدعم النفسي»، بهدف تقديم خدمات الصحة النفسية للأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المحافظات

وخلال عام ٢٠٢٣ نظم صندوق مكافحة وعلاج الإدمان

متنوعة، ومسرح للعرائس المتحركة، فضلاً عن تنفيذ ندوات توعوية لأولياء الأمور والمتعاملين مع الأطفال عن الخدمات التي تقدمها الدولة والمجلس للأطفال ذوي الإعاقة والتعرف على احتياجاتهم، كذلك نظم المجلس الأعلى للثقافة عددًا من الفعاليات للأشخاص ذوي الإعاقة وتم عرضها بلغة الإشارة، وذلك حول موضوعات الذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات والفنون الرقمية

واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية، والإعلامية، والرياضية»؛

نفذ المجلس القومي للطفولة والأمومة معسكرًا ترفيهيًا للأطفال ذوي الإعاقة بحي منشأة ناصر، وذلك في إطار منتدى الطفل المصري ضمن برنامج التنمية الشاملة الذي ينفذه المجلس، واستهدف المعسكر ستين طفلًا من الأطفال ذوي الإعاقة والمتعاملين معهم، وتنوعت فقرات المعسكر بين فقرات ترفيهية وألعاب ومسابقات وعروض مسرحية



وافترضية في كل محافظة، لتنمية القيم والإيجابيات لدى النشء والشباب في المناطق الحدودية والمهمشة، وكذلك تعزيز مفهوم المواطنة وتعديل سلوك النشء وتصحيح الأفكار المتطرفة

واتصلاً بتنفيذ مستهدفات الإستراتيجية بشأن «خفض معدل البطالة بين الشباب، وتطوير قدراتهم بما يناسب متطلبات سوق العمل»، وبشأن «دعم وتنمية المشروعات المتوسطة، والصغيرة، والمتناهية الصغر»، وبشأن «تعزيز وتطوير التدريب المهني للشباب»

خلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت وزارة العمل بتدريب عشرة آلاف و ٣٣٨ متدرباً من الشباب على مهن يحتاجها سوق العمل، كما وقعت الوزارة بروتوكول تعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ لتسهيل قيام الشباب بمشروعاتهم الخاصة وتدريبهم عليها وتمويلها بتيسيرات محفزة، واستحدثت الوزارة مهناً جديدة في مراكز التدريب التابعة لها، مثل التدريب على الذكاء الاصطناعي، والطاقة الشمسية، والتدريب على السياحة والفندقة، إضافة لإنهاء تجهيز عدد ٢٥ معمل حاسب آلي ولغات في مراكز التدريب الثابتة.

وقامت الوزارة من خلال ٧٥ مركز تدريب مهني ثابتاً ومتنقلاً على مستوى جميع المحافظات، بتنفيذ ٤٩٢ دورة تدريبية بتلك المراكز استفاد منها ٦٣٩٦ شاباً وفتاة، كما وقعت الوزارة بروتوكول تعاون مع معهد «الساليان دون بوسكو» بهدف تقديم منح مجانية لتدريب الشباب على عدد ٢٣ مهنة لتنمية مهاراتهم وربط عملية تدريبهم وتعليمهم الفني باحتياجات سوق العمل، ويجري تدريب ٦٠٠ متدرب.

واستمرت الوزارة في تنفيذ بروتوكولات التعاون مع كبرى الشركات في مجال تكنولوجيا المعلومات، مثل «هاواي» و «سيسكو» و «كاد مستر»؛ لتأهيل وتقديم فرص تدريب مجاني لأكثر من ٥٠٠٠ شاب لدخول سوق العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات

قامت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع مؤسسة «طفرة» للتنمية بتدريب ٦٢٥ شاباً وفتاة، من سكان بدائل العشوائيات للاشتراك في برنامج طفرة للتدريب المهني، واستمرت الوزارة في تطوير مهارات الشباب المصري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية احتياجات سوق العمل على مستوى جميع المحافظات، من خلال مبادرة «وظيفة تك»، استفاد من المبادرة حتى نهاية ٢٠٢٣ عدد ٤٠٥ من العاملين الشباب من سن ٢١ سنة، وتمويل بلغ حوالي ١٣ مليوناً و ٩٦٣ ألف جنيه.

## رابعاً: حقوق الشباب

اتصلاً بتنفيذ مستهدفات الإستراتيجية بشأن «زيادة تمكين الشباب من المشاركة في الحياة العامة»، وبشأن «تمكين الشباب من تولي المناصب القيادية»، وبشأن «تعزيز الخدمات المقدمة للشباب في المحافظات الحدودية والأماكن النائية»؛

وقعت وزارة الشباب والرياضة بروتوكول تعاون مع الهيئة الوطنية للانتخابات، بشأن التوعية والتثقيف عن أهمية المشاركة في الانتخابات، ويهدف البروتوكول إلى توعية وتثقيف الشباب عن دور الهيئة الوطنية للانتخابات، وتبادل الخبرات وزيادة وتكثيف المبادرات التي تقوم بها الوزارة لزيادة الوعي لدى الشباب بأهمية المشاركة في الحياة السياسية والانتخابات

وعقدت الوزارة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، ثلاثين محاضرة في إطار المشروع القومي نادي القيادات الشبابية، لاستثمار طاقات وأفكار الكوادر والقيادات الشبابية وتفعيل دورها المجتمعي وتأثيرها الإيجابي وإطلاق قدرتها الإبداعية وحثها على الريادة والابتكار على مستوى ١٥ محافظة، حيث استفاد ٦٠٠ شخص من أعضاء مراكز الشباب والأندية الرياضية

واختتمت الوزارة في يوليو ٢٠٢٤ فعاليات البرنامج الرئاسي لأبناء المحافظات الحدودية «أهل مصر»، الذي يهدف إلى تعريف الشباب ببلدهم والحفاظ على الهوية المصرية وإثراء معلومات الشباب وغرس روح الانتماء لديهم، مع العمل على تطوير مهاراتهم والارتقاء بها، وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، حيث وصل عدد المستفيدين من البرنامج إلى ٩٥ ألفاً و ٥٦٦ مستفيداً، ويأتي ضمن مجموعة من البرامج والمعسكرات والمبادرات التثقيفية والترفيهية المكثفة لأبناء المحافظات الحدودية، وكذلك تنفيذ مجموعة من دورات التثقيف السياسي، بالتعاون مع أكاديمية ناصر العسكرية، والبالغ عددها ٦٥ دورة تثقيفية بإجمالي ٣٦٠٠ مشارك، وتم تنفيذ ١٣٨ ملتقى مركزياً بإجمالي ٦٤ ألفاً و ٦٤٠ مشاركاً، كما تم تنفيذ ٦٥ معسكراً مجتمعاً بإجمالي ٢٧٠٠ مشارك، وأيضاً تم تنفيذ ٢٢٤ معسكراً داخلياً بإجمالي ٢٤ ألفاً و ٦٢٦ مشاركاً واستمرت الوزارة في تنفيذ مشروع «خطوة نحو حياة أفضل» بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني وهيئة التعاون الدولي اليابانية «JICA»، ويستهدف المشروع نحو ١٣ مليوناً و ٩٥٢ ألف شاب وفتاة بجميع محافظات الجمهورية، من خلال تنظيم ثلاث ورش عمل حضورية

للشباب والفتيات، إلى جانب قروض بمبلغ مليار و٨٠٠ ألف جنيه لإقامة ٦٢ ألفًا و٨٠٠ مشروع صغير ومتناهي الصغر واستمرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تنفيذ مبادرة «بناة مصر الرقمية»، بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة والمعهد القومي للاتصالات وعدد من شركات القطاع الخاص والجامعات الأجنبية، التي تهدف إلى بناء كوادر ورفع كفاءة أوائل الخريجين وتمكين الشباب حديثي التخرج ليصبحوا قادة على مستوى عالٍ قادرين على تنفيذ رؤية مصر الرقمية، وخلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ بلغ عدد الملتحقين بالمبادرة ٤٦٨ شاب وفتاة كما استمرت الوزارة في تنفيذ مبادرة «رواد مصر الرقمية» التي تهدف بناء القدرات وتأهيل الطلبة والخريجين للمنافسة في سوق العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبلغ عدد المشاركين في المرحلة الأولى من المبادرة ١٥ ألفًا و٢٩ شابًا وفتاة

### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز جهود الارتقاء بصحة الشباب ولياقتهم البدنية، واستمرار التوسع في تطوير وإنشاء مراكز الشباب، والملاعب المختلفة، وبيوت الشباب، والمدن الشبابية»

وجهت الدولة في موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مبلغ خمسة مليارات و٢٤٠ مليون جنيه، للتوسع في إتاحة الملاعب والمراكز الشبابية والأندية الرياضية ونظمت وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والاتحاد المصري للرياضة المدرسية، الملتقى الرياضي الثاني «شخصية طالب رياضي»، لتنشئة جيل رياضي متكامل، وتعليم التلاميذ مجموعة من المهارات الرياضية من خلال الاستعانة بطلبة كليات التربية الرياضية، واستفاد منه ٥٠٠ طالب وطالبة، وتنفيذ «اليوم الرياضي الترويجي لتلاميذ المدارس» لنشر الوعي الرياضي وكسب اللياقة البدنية وتقويم الجسم، فضلاً عن إقامة ندوات لتوعيتهم بمخاطر التدخين والمخدرات، واستفاد منه ٩٠٠ شاب وفتاة في ثلاث محافظات، فضلاً عن إقامة «دورة الألعاب الرياضية لتلاميذ المدارس الرياضية» لعدد ٥٩٣ من تلاميذ المدارس

وتواصل الوزارة تنفيذ برامج «المشروع القومي للياقة البدنية» بهدف نشر ثقافة اللياقة البدنية لدى طلبة الجامعات، من خلال مهرجان اللياقة البدنية لطلبة وطالبات الجامعات «be fit»، واستفاد منه ٨٠٠ شاب وفتاة بمحافظة كفر الشيخ بتكلفة ١١٥ ألف جنيه مصري. وتم تدريب ١٤٨٥ شابًا وفتاة من خلال مراكز تدريب اللياقة البدنية في المحافظات، والتي تهدف إلى تعزيز اللياقة

وخلال الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٢٤ قدمت الوزارة تمويلات بقيمة تبلغ ٤٤ مليونًا و٣٠٠ ألف جنيه لعدد ١٥ مشروعًا من خلال برنامج «بدايتها فكرة»، وهو برنامج تمويلي لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ويهدف البرنامج إلى تمكين رواد الأعمال من تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة، وتوفير فرص عمل جديدة للشباب وتحت شعار «علمني حرفة» واصلت وزارة الشباب والرياضة عقد دورات تدريبية حرفية على مستوى الجمهورية، بهدف تشجيع الشباب على التدريب المهني والحرفي وإعداده لمواجهة سوق العمل، ولنشر ثقافة العمل والقضاء على البطالة، واستفاد منها ١٤ ألفًا و٥٨٠ شخصًا من الشباب

وقامت الوزارة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعقد ندوات ودورات تدريبية بجميع المحافظات في مجال ريادة الأعمال وتوليد أفكار وبدء مشروعات للشباب، وكيفية صياغة دراسات الجدوى والنواحي التسويقية، حيث استفاد منها ٦٠٧٥ شابًا وفتاة كما نفذت الوزارة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية «ILO»، أندية البحث عن وظيفة بمختلف مراكز الشباب والأندية، وتستهدف الشباب المصريين والوافدين وتعمل على تأهيلهم لسوق العمل والتعرف على آليات البحث عن وظيفة وكيفية كتابة السيرة الذاتية، واجتياز المقابلات الشخصية والوظيفية. وخلال الفترة من مارس ٢٠٢٤ إلى أغسطس ٢٠٢٤، تم تنفيذ ١٧ ناديًا، واستفاد منها حوالي ٢٩٠ شابًا وفتاة

وواصلت الوزارة عملها على مبادرة «توظيف مصر» بالتعاون مع شركة «مايكروسوفت» و«كبر مصر»، على توفير فرص عمل للشباب بجميع محافظات الجمهورية من خلال ملتقيات التوظيف وأيام مفتوحة للتوظيف بشركات القطاع الخاص، واستفاد منها ٢١ ألفًا و٥٤٠ شابًا وفتاة. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير وضمن مبادرة «طور وغير» واصلت الوزارة بالتعاون مع شركة «مايكروسوفت» و«كبر مصر»، عقد دورات تدريبية وورش عمل للشباب حضورياً وافتراضياً بمراكز الشباب والجامعات لتدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل، حيث استفاد منها نحو ٦٠٠ ألف شخص بكافة محافظات الجمهورية

وقام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، في عام ٢٠٢٣ بتحسين فرص التشغيل من خلال تدريب ٣٠٢٧ شابًا وفتاة على إكسابهم مهارات حياتية وسلوكية، وتدريب ٢٧٣٢ شابًا وفتاة تدريباً فنياً، وتدريب ٨٥٨ شابًا وفتاة توجيه وإرشاد. هذا إضافة لتدريب ١٩١٨ شابًا وفتاة على ريادة الأعمال، وتوفير ٢٢٢٨ فرصة عمل

### اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «إصدار تشريع متكامل يعزز حقوق كبار السن»

صدر القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٤ بشأن رعاية حقوق المسنين، ويكفل القانون حماية ورعاية حقوق المسنين ويضمن تمتعهم بجميع الحقوق الاجتماعية والسياسية والصحية والاقتصادية والثقافية والترفيهية وغيرها من الحقوق الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المنظمة لحقوق المسنين، ورفع الوعي المجتمعي بحقوق المسنين وتوفير سبل الإتاحة لهم وتمكينهم من المشاركة في الشؤون العامة وصياغة السياسات والبرامج الخاصة بشؤونهم، وتيسير تعاملاتهم مع الجهات الحكومية وغير الحكومية

### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «توسيع برامج الحماية الاجتماعية الممنوحة للمسنين»

تعاونت وزارة التضامن الاجتماعي مع كلية التربية الرياضية بجامعة حلوان للاستفادة من ١٥٠ طالبًا خلال العام الدراسي لتقديم خدمات رياضية للمسنين في ٦٠ دارًا بالقاهرة والجيزة والقليوبية، كما تم التنسيق مع كلية الخدمة الاجتماعية والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية للاستفادة من خبرات الأساتذة وقدرات الطلاب في التعامل مع المسنين، وبالتنسيق مع وزارة النقل والمواصلات تم تخفيض أسعار المواصلات للمسنين فوق ٦٥ عامًا بنسبة ٥٠٪، والإعفاء النهائي لمن هم أكبر من ٧٠ عامًا وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، قامت فرق التدخل السريع بالوزارة على مستوى الجمهورية بإجراء تدخلات متعددة ومتنوعة في ملف كبار بلا مأوى، فتم نقل ٢٣ حالة مسنًا لا يقوم أحد من ذويهم بمراعاتهم إلى أحد دور الرعاية الاجتماعية، ونقل تسعة مسنين من منازلهم إلى بعض المستشفيات لاحتياجهم لإجراء تدخلات طبية بالتنسيق مع منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة وقامت الوزارة من خلال برنامج «كرامة» بالتعاون مع «E-Finance» ووزارة الصحة والسكان والهيئة العامة للرعاية الصحية، بزيادة عدد المستفيدين من البرنامج، ليصل في مارس ٢٠٢٤ إلى ٧١٣ ألف مسن، كما تم تخصيص خمسة مليارات جنيه لصندوق تنمية الأسرة والمسنين. وخلال عام ٢٠٢٣ قدم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العديد من الخدمات لكبار السن لمساعدتهم في إيجاد فرص للتشغيل الذاتي، والتدريب على إدارة المشروعات الصغيرة، ووفر الجهاز قروضًا لكبار السن بحوالي ١٨٦ مليون جنيه، مولت نحو ٤٩٦٦ مشروعًا صغيرًا ومتناهي الصغر

البدنية واستثمار طاقات الشباب والفتيات، وتوفير بيئة آمنة ومشجعة لتطوير مهاراتهم الرياضية والاجتماعية وقامت وزارة الصحة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي «WFP» بتدريب ٦٥ طبيبًا وممرضة على برنامج الصحة المدرسية وأساسيات التغذية السليمة، وتدريب ٦٠ طبيبًا وممرضة على برنامج الشباب والمراهقين، وتم رفع كفاءة ومهارة ٢٧٣ طبيبًا و١٣٧ ممرضة، وتنفيذ جلسات توعية وتثقيف صحي للفتيات في مرحلة المراهقة عن التغذية السليمة في هذه المرحلة العمرية، وجلسات توعية وجلسات حوارية مع أولياء الأمور والمعلمين عن مرحلة المراهقة والتغيرات التي تحدث أثناء مرحلة المراهقة، وتم تسليم المشاركين حقيبة مدرسية بها كتيبات عن التغذية السليمة وأسلوب الحياة الصحي واستهدفت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، توجيه استثمارات عامة لتعزيز الخدمات الرياضية والشبابية، لإنشاء وتطوير ٣٠٠ مركز شباب، و٣٠٠ منشأة شبابية، وتوسع وحدات طب رياضي، وثمانية معسكرات شبابية، وسبع مدن شبابية، وثلاثة مراكز تعليم مدني، ومركزي تنمية شبابية

### خامسًا: حقوق كبار السن

وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بانضمام مصر لبروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص بحقوق المسنين في إفريقيا، وتأتي هذه الموافقة في ضوء جهود الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان في تنفيذ محاور الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، إلى جانب السعي لتعزيز وضع مصر على الساحة الإفريقية وزيادة تفاعلها مع الآليات الإفريقية المختصة بملف حقوق الإنسان. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير استمرت وزارة الداخلية في جهودها لتقديم خدماتها المختلفة لتيسير وصول كبار السن للخدمات المختلفة، فتم إنهاء إجراءات ٥٥٠٥ طلب استخراج وتجديد جوازات سفر - شهادات تحركات - تجديد إقامة للأجانب - تصريح عمل لكبار السن والمرضى وذوي الإعاقة بأماكن مخصصة لهم، وإيفاد ٨٧٧ مأمورية من قطاع الأحوال المدنية لكبار السن، والمرضى في مجال إقاماتهم والمستشفيات المودعين بها لتجديد بطاقات الرقم القومي الخاصة بهم، وإجراء ٢٩ زيارة لدور المسنين وتقديم مساعدات عينية ورمزية لهم

خلال الفترة التي يغطيها التقرير نُفذت وزارة التضامن الاجتماعي المرحتين الثانية والثالثة من مبادرة «العمر الذهبي»، التي تهدف إلى تحقيق مبادئ الدمج المجتمعي لفئة كبار السن، وتنفيذ رؤية وسياسة الوزارة لتقديم كافة أنواع الرعاية والخدمات من خلال تقديم أنشطة ثقافية ودينية وترفيهية وإبراز مواهب وقدرات كبار السن، بالإضافة إلى تصحيح النظرة المجتمعية لدور وأندية المسنين، ونشر الوعي المجتمعي بقضايا كبار السن، واستفاد منها ٣٥٠ مسنًا

واستمرت الوزارة في إشراك كبار السن في أعمال واجتماعات اللجنة العليا لكبار السن بهدف زيادة التنسيق بين الجهات المختلفة العاملة في مجال كبار السن، ووضع خطة متكاملة لرعاية المسنين في مصر، والعمل على تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لوضع وخدمات المسنين، وتنظيم وتنسيق برامج الوزارات والهيئات المعنية برعاية المسنين، واقتراح البرامج والأنشطة التي تكفل إشعار المسن بأهميته، واستمرار دوره وعطاءه ومشاركته الفاعلة في المجتمع واستثمار طاقاته

وقامت الوزارة بتنفيذ زيارة لنزلاء دور المسنين معرض القاهرة الدولي للكتاب، وتنظيم جولة تفقدية لهم داخل المعرض بالإضافة إلى حضور عدد من الفاعليات الثقافية.

#### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تشجيع التوسع في إنشاء دور رعاية لكبار السن»

بلغ عدد دور المسنين ١٦٣ مؤسسة، كما بلغت أندية المسنين عدد ١٧٩ ناديًا، ويستفيد من تلك المؤسسات والأندية حوالي ٤١ ألف مسن، وقامت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع جمعية «النور والأمل لرعاية الكفيفات»، بتشغيل أول دار إقامة لرعاية السيدات الكفيفات بمحافظة القاهرة لاستقبال السيدات على مستوى الجمهورية وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية والترفيهية، بطاقة استيعابية ٣٦ امرأة مسنة كفيفة، وتم تنفيذ دورات تدريبية تأهيلية لفريق العمل بالدار على تقديم الرعاية اللازمة للنزيلات

#### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «زيادة المخصصات المالية المتاحة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية، وتعزيز التفيتش عليها»

قامت وزارة التضامن الاجتماعي خلال العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، بصرف منح للجمعيات العاملة في مجال رعاية المسنين، وبلغت قيمتها حوالي ١٤ مليونًا و٩٢٢ ألف جنيه

#### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تعزيز حصول كبار السن على الرعاية الصحية المناسبة»

وفي سياق تنفيذ المبادرة الرئاسية «لرعاية كبار السن»، التي تهدف إلى الكشف المبكر عن حزمة من الأمراض التي تصيب كبار السن وكذلك المتابعة الدورية لضمان خفض مضاعفات تلك الأمراض، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تم تقديم الخدمات لحوالي ١٢٧ ألفًا و٥٠٠ مسن من خلال المبادرة

كما تُنفذ الوزارة برنامج الرعاية الصحية المستمرة لكبار السن من خلال ٩٠٥ منشآت، ويستهدف هذا البرنامج المواطنين فوق سن ٦٥ سنة، حيث يتم تقديم خدمات الفحص الشامل، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تم تدريب ٢٥٦٠ من مقدمي الخدمة على أعمال المبادرة في ٢١ محافظة للتوسع في الخدمات المقدمة

#### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين»

وقَّعت وزارة التضامن الاجتماعي بروتوكول تعاون مع مؤسسة «مسن الخير»، لتوفير أفراد من الممرضين أو ممن لديهم الخبرة في التعامل مع المسنين داخل منازلهم (رفيق مسن) وداخل دور رعاية المسنين

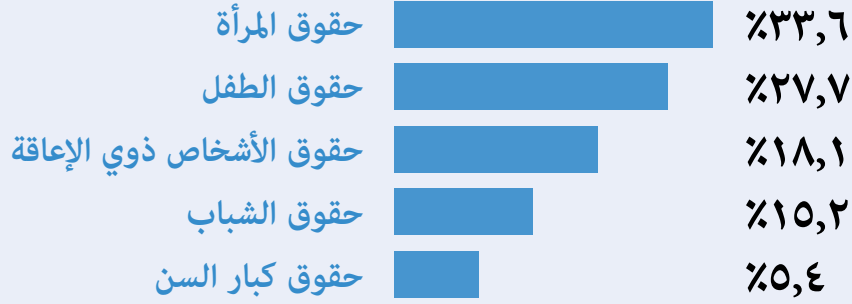
كما قامت الوزارة، وبالتعاون مع جمعية «قبس من نور»، بتنفيذ قوافل طبية للمسنيين بهدف توقيع الكشف الطبي عليهم بدور الرعاية، وتحديد الأمراض التي تحتاج إلى علاج بصفة شهرية وصرفه، وتوفير الأجهزة الطبية التي يحتاجها المسنون

واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تمكين كبار السن من المشاركة في الحياة العامة، ومن ذلك تعزيز مشاركتهم في صياغة السياسات الخاصة بهم، وتنظيم حوار مجتمعي سنوي يستهدف تحديد الفجوات، ومجالات الاهتمام، وسبل التفاعل الملائمة مع قضايا كبار السن، وتعزيز فرص حصولهم على التعليم، وتعزيز مشاركتهم في الحياة الثقافية»



### نسب التدابير المنفذة وفقاً للمحور الثالث

بلغ عدد التدابير التي رصدتها الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان لتنفيذ مستهدفات المحور الثالث ٤٨١ تدبيراً، وبلغت نسب تلك التدابير ٣٣,٦٪ لحقوق المرأة، و٢٧,٧٪ لحقوق الطفل، و١٨,١٪ لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، و١٥,٢٪ لحقوق الشباب، و٥,٤٪ لحقوق كبار السن



الشكل البياني رقم (٨) نسب التدابير المتخذة لتنفيذ مستهدفات المحور الثالث خلال العام الثالث

أبرز مؤشرات تنفيذ مستهدفات المحور الثالث تعزيز حقوق الإنسان للمرأة، والطفل، وذوي الإعاقة، والشباب، وكبار السن خلال الفترة «سبتمبر ٢٠٢٣-أغسطس ٢٠٢٤»

## حقوق المرأة

١٠٣ ملايين مشاهدة

لحملات التوعية الإعلامية بحقوق المرأة خلال عام ٢٠٢٣

## على صعيد التمكين السياسي

مليون و٣٢٦ ألفاً و٥١٤

عدد بطاقات الرقم القومي المستخرجة للسيدات من ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢٤ ضمن مشروع «بطاقتك حقوقك»

٢٩٣ امرأة

عدد النساء المعيّنات في السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية بمختلف الدرجات

حوالي ٦٠%

من القيادات بديوان عام وزارة التضامن الاجتماعي من النساء

١٥٠ امرأة

ممن يشغلن مناصب بالإدارة العليا والمتوسطة في الجهاز الإداري للدولة تم تدريبهن ضمن البرنامج الوطني لتأهيل المرأة للقيادة

### عدد النساء في الوظائف القضائية في أغسطس ٢٠٢٤

١٤٧	١٢٨٩	٢٣٦٥
القضاء العادي	هيئة قضايا الدولة	هيئة النيابة الإدارية
١٧	١٣٧	
النيابة العامة	مجلس الدولة	

### على صعيد التمكين الاقتصادي

#### معدل البطالة بين الإناث

٢٤,٨% في العام ٢٠١٤

١٧,٧% في العام ٢٠٢٣

تمويل المشروعات متناهية الصغر استفادت منها ٥ ملايين امرأة في عام ٢٠٢٣

٨٨ مليار جنيه

تكلفة مشروعات التمكين الاقتصادي للمرأة لعدد مليون و ٣٠٠ ألف امرأة في عام ٢٠٢٣

٤ مليارات و ١٠٠ مليون جنيه

خصصتهم الدولة لدعم ٤٣٥ ألف امرأة من ذوي الإعاقة في عام ٢٠٢٤

٣ مليارات و ٢٠٠ مليون جنيه

لخدمات المرأة العاملة في يونيو ٢٠٢٤

٤٦ مركزاً

تم تدريبهن في مجالات التثقيف المالي وريادة الأعمال وكيفية البدء في مشروعات صغيرة

١٠١ ألف و ٦٨٧ امرأة

تم تدريبهن على فن إجادة الحرف الصغيرة والأشغال اليدوية

٢٣٤ ألفًا و١٦٢ امرأة

قيمة القروض المقدمة ضمن برنامج «مستورة» حتى يونيو ٢٠٢٤

٦٠٤ ملايين جنيه

لمنتجات نوادي المرأة

٢٦٥٩ معرضًا

استفدن من مشروعات التطوير المؤسسي الرقمي لدعم الشمول الرقمي والمالي

١٧ ألفًا و٧٢٥ امرأة

استفدن من برامج التثقيف الرقمي وتنمية المهارات الرقمية بقرى «حياة كريمة»

١٧ ألفًا و٩٣٢ امرأة

استفدن من ندوات توعية لنشر الوعي بأحكام تشغيل النساء

٣١٧٢ امرأة

## على صعيد التمكين الاجتماعي

٢١٩١ امرأة

استفدن من ندوات توعية حول أهمية تعليم الفتيات

٩ ملايين و٣٠٠ ألف زيارة توعية أسرية

لحد من الزيادة السكانية بين الأسر المستفيدة من خلال مشروع «٢ كفاية»

مليونان و٤٩٩ ألف شخص

استفدن من الندوات واللقاءات الجماهيرية للتوعية بموضوعات الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة

خدمات تنظيم الأسرة بالعيادات المتنقلة في المناطق والقرى الأكثر فقراً وقرى «حياة كريمة»

٣٣ ألفاً و٦٩٦ زيارة يومية

للعیادات المتنقلة

٣٢٣٩ قافلة

صحة إيجابية

٧٠٥ آلاف

إجمالي عدد المنتفعات

على صعيد حماية المرأة من كافة أشكال العنف  
والممارسات الضارة

افتتاح المنطقة المؤمنة المخصصة للمرأة ضحية العنف  
في محكمة شرق الإسكندرية

٣٧ مليون مشاهدة

على مواقع التواصل الاجتماعي للمواد التوعوية ضمن حملة  
«العنف يبدأ بفكرة.. بالوعي نقدر نغلبها»

١٥ مليون مشاهدة

على منصات التواصل الاجتماعي للمواد التوعوية ضمن حملة  
«ختان البنات جريمة»

## مليونان و ٦٠٠ ألف شخص

استفادوا من حملة طرق أبواب «احميها من الختان»

## ٣ ملايين و ٣٨٢ زيارة

نفذتها الرائدات الاجتماعيات للتوعية ببرامج  
«مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة»

## ٤٠٧٩ دعوى قضائية

قدم فيها مكتب شكاوى المجلس القومي للمرأة المشورة والدعم القانوني

## حقوق الطفل

### ٢٢٧٩ حضانة طفولة مبكرة

تم إنشاؤها أو تطويرها ليصل الإجمالي إلى ٢٦ ألفاً و ٧٠٠ حضانة

### ٣٤٨ مدرّباً

من العاملين بالطفولة المبكرة تم تدريبهم واعتمادهم لدعم تأهيل مقدمي الخدمة بالحضانات

### ٨٥ ألفاً و ٧٥٧ من أولياء أمور أطفال الحضانات

تم تدريبهم على التربية الإيجابية

### ٥٠٠ ألف أسرة من برنامج «تكافل»

استفادوا من حملات التوعية بحقوق الأطفال

### ٧٤٧٠ طفلاً

نفذوا تدابير إصلاحية بدلاً من العقوبات السالبة للحرية

### ٤٥ مليار جنيه

استثمارات في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ لتلبية الاحتياجات الضرورية للأطفال

## خط نجدة الطفل

خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٢٣ وإلى مايو ٢٠٢٤

٣٣٠ ألفاً و١١٧

مكاملة تم استقبالها

١٥ ألفاً و١٤٣

بلاغاً تم تسجيلهم

٢٨ طفلة

تم إنقاذهن من الختان

١٥٥ طفلاً

تم التعامل معهم في قضايا اتجار بالبشر

١٤٦ بلاغاً

عن زواج أطفال

١٢٥٦ استشارة تليفونية

حول مشكلات النفقة

٢٠١٩ بلاغاً

بشأن أطفال في خطر



## حملة «احسبوها صح» للتوعية بمخاطر عمل الأطفال

٥٠٠ ألف  
زيارة منزلية

٢٥١ ألف شخص  
من خلال الندوات

### ٩٩٧٤ منشأة

تستخدم أطفالاً قامت وزارة العمل بالتفتيش عليها

### ١٣٦ حملة

للتفتيش على المهن المحظور تشغيل الأطفال بها وتم تحرير ٢٧ محضراً  
للمنشآت المخالفة

### ٤٧٥١ طفلاً

من أسر برنامج «تكافل وكرامة»، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية قُدمت لهم  
خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والصحي ضمن مشروع «حماية الطفل»

### ٦٣٦ ألفاً و٨٩٨ طالباً

تم فحصهم ضمن المبادرة الرئاسية «لمسح طلبة المدارس لفيروس سي» ليصل  
إجمالي المستفيدين من المبادرة أكثر من ١٥ مليون طالب منذ بدايتها

### ٥ ملايين و٣٠ ألف طالب

تم فحصهم ضمن المبادرة الرئاسية «للكشف عن أمراض سوء التغذية  
والسمنة والأنيميا والتقزم لطلاب المدارس» ليصل إجمالي المستفيدين  
من المبادرة حوالي ٤٩ مليوناً و٨٧٠ ألف طالب منذ بدايتها

### ٢٠ ألف طفل

كفلتهم ١٩ ألفاً و٨٠٠ أسرة حتى نهاية يونيو ٢٠٢٤، مقارنة بعدد ٨٧٥٠  
طفلاً خلال عام ٢٠١٤

## حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

للتأهيل والعلاج الطبيعي وعلاج التخاطب والعلاج الحسي والحركي	٦٤٠ هيئة
نفذتها وزارة العمل للتوعية بقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	٣٩٢٤ حملة
وقيادة تربوية استهدفتهم حملة للتوعية بنظام التعليم الدامج	٢٠٢ ألف معلم
وقيادة تربوية تم تدريبهم على الدمج التعليمي والتكنولوجيا المساعدة	٢٥٠٠ موجه
وأخصائي اجتماعي ونفسي تم بناء قدراتهم في التعامل مع ذوي الإعاقة داخل الفصول التعليمية	٢٠٠ مدرس
من ذوي الإعاقة قامت وزارة العمل بتشغيلهم	٨ آلاف و٣٠٣ شخص
استفادوا من برنامج «سكن لكل المصريين»	٨٠٠٠ من ذوي الإعاقة
تعويضياً وطرفاً صناعياً ووسائل مساعدة وفرتهم وزارة التضامن الاجتماعي	٢٨٤٤ جهازاً

مليون و٣٠٠ ألف

بطاقة خدمات متكاملة تم اصداره

## حقوق الشباب

### ٩٥ ألفًا و٥٦٦ شابًا وفتاة

استفادوا من دورات وملتقيات ومعسكرات التثقيف السياسي

### ١٣ مليونًا و٩٥٢ ألف شاب وفتاة

تم استهدافهم ضمن مشروع «خطوة نحو حياة أفضل» لتعزيز مفهوم المواطنة وتصحيح الأفكار المتطرفة لدى النشء والشباب في المناطق الحدودية والمهمشة

### ٢١ ألفًا و٧٣٤ شابًا وفتاة

دربتهم وزارة العمل بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص على مهن يحتاجها سوق العمل

### ١٤ ألفًا و٥٨٠ شابًا وفتاة

استفادوا من دورات للتدريب المهني والحرفي ضمن مبادرة «علمني حرفة»

### ٦٠٧٥ شابًا وفتاة

تلقوا دورات تدريبية في مجال ريادة الأعمال وتوليد أفكار وبدء مشروعات للشباب

### ٢١ ألفًا و٥٤٠ شابًا وفتاة

استفادوا من الملتقيات التي نُفذت ضمن مبادرة «توظيف مصر»

## ٦٠٠ ألف شاب وفتاة

استفادوا من دورات تدريبية وورش عمل حضورياً وافتراضياً لتدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل ضمن مبادرة «طور وغير»

## ٢٢٢٨ فرصة عمل للشباب

وفرها جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في عام ٢٠٢٣

## ٨٠٠ مليار و٨٠٠ ألف جنيه

وفرها جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في عام ٢٠٢٣ لإقامة ٦٢ ألفاً و٨٠٠ مشروع للشباب

## ١٥ ألفاً و٢٩ شاباً وفتاة

شاركوا في المرحلة الأولى من مبادرة «رواد مصر الرقمية» لتأهيلهم للمنافسة في سوق العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

## ٥ مليارات و٢٤٠ مليون جنيه

مخصصات في موازنة العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ للتوسع في إتاحة الملاعب والمراكز الشبابية والأندية الرياضية

## حقوق كبار السن

وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بانضمام مصر لبروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص بحقوق المسنين في إفريقيا

صدر القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٤ بشأن رعاية حقوق المسنين، ويكفل القانون حماية ورعاية حقوق المسنين ويضمن تمتعهم بجميع الحقوق الاجتماعية والسياسية والصحية والاقتصادية والثقافية والترفيهية وغيرها من الحقوق الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المنظمة لحقوق المسنين

### ٥ مليارات جنيه

مخصصات لصندوق تنمية الأسرة والمسنين

### ١٨٦ مليون جنيه

لتمويل ٤٩٦٦ مشروعاً صغيراً ومنتاهي الصغر لكبار السن

### ١٤ مليوناً و٩٢٢ ألف جنيه

منح للجمعيات العاملة في مجال رعاية المسنين خلال العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤

### ٧١٣ ألف مسن

مستفيد من برنامج «كرامة» حتى مارس ٢٠٢٤

### ٩٠٥ منشآت صحية

تنفذ برنامج الرعاية الصحية المستمرة لكبار السن

١٢٧ ألفاً و ٥٠٠ مسن

استفادوا من المبادرة الرئاسية «لرعاية كبار السن»

١٧٩ نادياً للمسنين

١٦٣ داراً لرعاية المسنين

يستفيد منهم حوالي ٤١ ألف مسن

إن التغيير الحقيقي والعميق والمستمر للأفضل يجب أن ينطلق من الإنسان.

**فاتسلاف هافيل**

(١٩٣٦-٢٠١١)

أديب تشيكي تولى رئاسة بلاده بعد سقوط الاتحاد السوفيتي

## المحور الرابع

# التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان



## أولاً: نشر ثقافة حقوق الإنسان

اتصلاً بتنفيذ مستهدفات الإستراتيجية بشأن «تكوين فهم وثقافة مشتركة في المجتمع لقيم ومبادئ حقوق الإنسان، وفقاً للدستور، والقوانين، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة المنضمة لها مصر»، وبشأن «التوسع في برامج التثقيف، وإدراج أنشطة متنوعة لنشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق ممكن في المجتمع»، وبشأن «تكثيف جهود المؤسسات الدينية والحكومية لإعلاء قيم حقوق الإنسان، وللتأكيد على قيم المواطنة، والتسامح، والحوار، ومكافحة التحريض على العنف والتمييز»

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير نُفذ مكتب شكاوى المجلس القومي للمرأة ٣٤٥ ندوة لرفع الوعي القانوني والحقوقى للنساء، استفاد منها ٦٠ ألفاً و٥٨٥ امرأة، حول موضوعات الابتزاز الإلكتروني والعنف السيبراني وأهمية الإبلاغ والعقوبات ذات الصلة، ورفع وعي طالبات الجامعات بدور المجلس ومكتب الشكاوى والخدمات المقدمة لحماية المرأة من كافة أشكال العنف، كما قامت وزارة التضامن الاجتماعي بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «UNICEF» بتدريب عدد من الرائدات الاجتماعيات على استخدام منصة «I.O.G.T» لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي للتواصل مع الجمهور ونشر التوعية حول قضايا المرأة

وأطلق المجلس الأعلى للثقافة مجموعة من المبادرات والمنتديات الثقافية والقانونية حول موضوعات المواطنة والوعي القانوني وثقافة حقوق الإنسان وعقدت وزارة العمل ١٠٥ ندوات توعوية وتثقيفية استهدفت ٢٠ ألفاً و٤٤٣ شخصاً للتوعية بنظام تشغيل وتدريب الأطفال، والظروف والأحوال التي يتم فيها التشغيل، والأعمال والمهن والصناعات التي يُحظر تشغيلهم فيها

ونفذت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني حملات توعوية بين طلاب المدارس على مستوى الجمهورية بغرض تعزيز قيم التعايش والتسامح وقبول الآخر والمبادئ التي تدعو إليها الأديان السماوية ونبذ العنف والكرهية وتنمية قدرات الشباب على التعامل النقدي مع المحتويات المختلفة، إضافة إلى ٣٠٠ ندوة على مستوى الجمهورية لتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان، استفاد منها حوالي ٨٠٠٠ طالب وطالبة، كما قامت الوزارة بتنفيذ عدد من الفعاليات التي استهدفت ٢٢٠ من رؤساء وحدات تكافؤ الفرص والعاملين بالمديريات والإدارات التعليمية على

مستوى الجمهورية للتوعية بالزيادة السكانية وأثرها على حقوق الإنسان

وقامت الوزارة بتنفيذ حوالي ١٥ ألف دائرة حكي حول قضايا حقوق الإنسان والحريات الدينية، و٤٠٠٠ مناظرة لقضايا النوع من خلال نوادي مناظرات قضايا النوع وقبول الآخر والتسامح، وشارك في تلك الأنشطة ١٠٠ ألف طالب وطالبة على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى منسقي المدارس بالمراحل المختلفة.

كما نفذت الوزارة بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان دورات تدريبية لتعزيز الحريات الدينية ونشر ثقافة التسامح الديني ونبذ التعصب في المجتمع، واستفاد منها ١٢٠ من رؤساء الوحدات والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين و٥٠٠ طالبة وطالب بمحافظات الجمهورية المستهدفة في المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» وفي سياق تنفيذ المجلس القومي للطفولة والأمومة لحملة «بيئتنا.. مسؤوليتنا»، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزارة البيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «UNICEF» في عدد من المحافظات، بهدف توعية الأطفال والاستماع إليهم، وتفعيل دورهم في المشاركة واقتراح الحلول والمبادرات في القضايا التي تؤثر على مستقبلهم لاسيما قضية تغيّر المناخ، وكيفية مواجهة آثارها المستقبلية لضمان تمتع الأطفال بحقوقهم؛ فقد نظّم المجلس العديد من ورش العمل للأطفال في المحافظات المستهدفة، وتم تنظيم زيارة لمجموعة من أطفال الحملة إلى مجلس النواب، وقدم الأطفال إلى أعضاء المجلس توصياتهم فيما يتعلق بقضية التغيرات المناخية

ونفذت وزارة البيئة برنامج لإعداد قادة للشباب البيئي بالتعاون مع مؤسسة «فريدريش إبيرت»، والذي تم من خلاله تدريب خمسين شاباً وشابة من جميع المحافظات، حيث تم تعريفهم بكافة المفاهيم الحديثة والفرص والتحديات التي تواجه العمل البيئي في مصر ومجالات الاستثمار البيئي ونماذج للشباب والمشروعات الخضراء والمستدامة، كما نفذت الوزارة العديد من ورش العمل للإعلاميين عن مختلف المجالات المرتبطة بتحقيق الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة، ودور المجتمع بمختلف شرائحه في التصدي للسلوكيات السلبية تجاه البيئة

وبهدف تعزيز قدرات الجهاز الإداري للدولة في مكافحة الفساد وإرساء قيم النزاهة والشفافية بالوحدات الحكومية، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير نفذت هيئة الرقابة الإدارية ٣٧٩ برنامجاً تدريبياً على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، لحوالي ١٥ ألفاً و٥٥٠ موظفاً من الوزارات والمحافظات وجهات إنفاذ القانون والجامعات، إضافة إلى الوحدات المحلية، والمواطنين

الاستفادة من تقنيات المعلومات الحديثة لخدمة قضايا المرأة، علاوة على التعاون في نشر الوعي بالقضايا الخاصة بالمرأة المصرية من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات ونظم المجلس الأعلى للثقافة سلسلة من المبادرات والندوات، حول موضوعات الرقمنة وتطوراتها ومستقبلها وتأثير التكنولوجيا على إدارة الأزمت، وتقنيات الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات الشخصية.

### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «عقد الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال تعزيز الثقافة المجتمعية بمبادئ وقيم حقوق الإنسان»

تم إطلاق فعاليات أسبوع المواطن الثاني بمحافظة كفر الشيخ في إطار البروتوكول الموقع بين وزارة التضامن الاجتماعي والمنظمة «العربية لحقوق الإنسان»، بهدف تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في سياق المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» لتنمية الريف المصري، وتشجيع المشاركة ونبذ الهجرة غير الشرعية، وتضمنت أنشطة الأسبوع محاور بناء المعرفة الجماهيرية وبناء قدرات الشباب، واستعراض رؤية مصر ٢٠٣٠ التنموية، والإستراتيجيات الوطنية لحقوق الإنسان وتمكين المرأة، ومكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية

وفي ضوء تنفيذ بروتوكول التعاون الموقع بين وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي لحقوق الإنسان بشأن تدريب وتثقيف العاملين بديوان عام الوزارة والمديريات التابعة لها في مجال حقوق الإنسان، تم تنفيذ دورات تدريبية لعدد ٦٨ من العاملين بالمديريات التابعة للوزارة في محافظتي الإسكندرية والبحيرة، للتعريف بالمجلس القومي واختصاصاته، وآلية تعامل المجلس مع الشكاوى، إضافة إلى

التعريف بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان

وفيما يتعلق بتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، تعاونت هيئة الرقابة الإدارية مع المكتب الإقليمي للأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب القطري لشبكة الاتفاق العالمي «UNGC»، وعُقدت ورش عمل خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٣ لتدريب شركات القطاع الخاص على معايير الامتثال ومكافحة الفساد، إضافة إلى التعريف باختصاصات هيئة الرقابة الإدارية وأنشطتها في مجال مكافحة الفساد في القطاع الخاص ودور القطاع الخاص في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وعُقد حوار تشاوري في شهر فبراير ٢٠٢٤ مع ممثلين عن الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بهدف إشراك القطاع الخاص في تنفيذ المرحلة الجديدة من الإستراتيجية

وفي إطار التثقيف والتوعية بمبادئ مكافحة الفساد وترسيخها، استهدفت الهيئة توعية وتمكين الشباب والمجتمع الرياضي في مجالات مكافحة الفساد، جنباً إلى جنب مع تعزيز دور المؤسسات التعليمية والبحثية في نشر ثقافة رفض الفساد بين الشباب، ونفذت الهيئة تدريب مدرين شارك فيه ٢٨ أستاذاً جامعياً لتأهيلهم لتدريس مناهج «الفساد وآثاره»، و«الفساد والحوكمة الرشيدة»، و«الفساد في القطاع الخاص»، ومن المخطط أن يدرّب كل أستاذ منهم مئة طالب في جامعته، كما تم تنفيذ برنامج تدريبي للتعريف بذات الموضوعات وشارك فيه ٢٥٠ طالباً وطالبة و٥٠ مدرساً مساعداً من عشر جامعات حكومية وخاصة، كما عقدت الهيئة ١٤ دورة تدريبية خلال عام ٢٠٢٣ لتوعية الرياضيين من اللاعبين والمدربين والحكام والإداريين، مجال مكافحة الفساد وآليات مساءلة المؤسسات الرياضية، واستفاد من تلك الدورات أكثر من ألف متدرب

وفي سياق تأهيل المرأة المصرية لأداء دور مميز في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، نظمت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد أكثر من ٨٠ تدريباً للسيدات بفروع المجلس القومي للمرأة على مستوى محافظات الجمهورية بشأن الحوكمة ودور المرأة في مكافحة الفساد والمجالات ذات الصلة، واستفاد من تلك البرامج ما يزيد عن ١١ ألف امرأة

وأطلقت هيئة الرقابة الإدارية مبادرة بعنوان «سفراء الحوكمة»، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة «UNODC» والمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، تدرب فيها ١١٥ طالباً وطالبة من مرحلة البكالوريوس، و١٢٨ طالباً وطالبة من مرحلة الدراسات العليا ليصبحوا سفراء لنشر مبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد. وبالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أُطلقت مسابقة لأفضل أوراق السياسات في مجال مكافحة الفساد في عشر جامعات حكومية وخاصة، شارك فيها ١٢٨ فريقاً بإجمالي ٦٤٠ طالباً وطالبة من مرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا وقدموا ١٢٨ ورقة بحثية

### واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «التوسع في استخدام التقنيات الحديثة ووسائل التكنولوجيا في الوصول بدرجة أكبر للمواطنين للتوعية بحقوق الإنسان، ومبادئها، وسبل حمايتها، ودور جهات إنفاذ القانون، وكيفية اللجوء إليها، وآليات الحماية التي توفرها»

وقع المجلس القومي للمرأة بروتوكول تعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، بهدف

## ثانياً: إدماج مكون حقوق الإنسان في مراحل التعليم المختلفة

في ضوء تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة «UN» (٢٠٢٣-٢٠٢٧)، تعمل الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان على إعداد مشروع لإدماج حقوق الإنسان في المنظومة التعليمية بمصر، بالتعاون والتنسيق مع مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة بالقاهرة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بجنيف «OHCHR» وعدد من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة

**اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «صقل مهارات القائمين على العملية التعليمية، وتدريبهم في مجال التربية على حقوق الإنسان، وإدماج مكون حقوق الإنسان في برامج إعداد المعلمين، وبرامج التأهيل المستمر»**

نظمت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، دورتين تدريبيتين لمائة من رؤساء وحدات حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص بمحافظة أسيوط، بهدف التعريف بأهداف التنمية المستدامة، والتغيرات الجسدية للفتيات خلال مرحلة المراهقة، وقيم احترام الآخر

**اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «التوسع في إجراء البحوث والدراسات العلمية بشأن تطوير منهجيات تدريس مواد حقوق الإنسان، وإدراجها في مقررات التعليم ما قبل الجامعي والعالي»**

قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بمراجعة كافة المقررات الدراسية الدينية للتأكد من خلوها من أية موضوعات لا تسهم في تعزيز التسامح ونبذ العنف والتطرف، وإدراج موضوعات تسهم في ترسيخ قيم الحوار وإقرار الاختلاف والعيش المشترك ومحاربه الكراهية والتعصب

واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «العمل على نشر الوعي بقيم ومبادئ حقوق الإنسان للشباب، ودعم البرامج التدريبية والتأهيلية الخاصة بهم»

في إطار التعاون بين المجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان «UNFPA»، في تنفيذ برنامج «نورة» الذي يهدف إلى بناء مهارات ومعارف الفتيات الاجتماعية والصحية والاقتصادية، فقد تم تدريب ٤٨٥ ميسرة في محافظتي أسيوط وسوهاج لنشر الوعي بقيم ومبادئ حقوق الإنسان بين ٧٨٠٠ فتاة.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير استفادت ٥٠٠ ألف فتاة في مختلف المحافظات من البرنامج القيادي لتمكين ودعم الفتيات «ريحانة» الذي أطلقته وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع مؤسسة «مصر الخير»، ومؤسسة «أجيال مصر»، وهيئة إنقاذ الطفولة «Save the Children»، ومؤسسة «بهية»، ومؤسسة «إنجاز مصر»، والذي يهدف إلى رفع وعي الفتيات وتنفيذ دورهن في المجتمع

وعقدت وزارة الشباب والرياضة ١٤٦ ندوة ولقاءً حوارياً وتوعوياً حول الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ومحاورها الأربعة، في ١٩ محافظة، وشارك في تلك الندوات ١٤ ألفاً و ٦٠٠ شاب وشابة، كما قامت الوزارة بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان، بعقد ست ورش عمل شارك فيها ٤٨٠ شاباً وفتاة من ست محافظات، حول الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، أطلقت الوزارة فعاليات برنامج «أندية السكان» بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان «UNFPA»، لتثقيف الشباب حول القضايا السكانية والتي تضم مراحل المراهقة والصحة الإنجابية وقضايا الزيادة السكانية وغيرها من القضايا، من خلال عقد ٣٧٧٣ ندوة، بمشاركة ٥٦ ألفاً و ٣٥٩ شخصاً بجميع محافظات الجمهورية.



## ثالثاً: تدريب أعضاء هيئة الشرطة

اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «مواصلة بناء قدرات وتدريب أعضاء هيئة الشرطة في مجال الالتزام بقيم ومبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً»؛

في إطار برنامج التعاون التقني لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان بين وزارة الخارجية و مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بجنيف «OHCHR»، نفذت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، وبدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي «EU» لدى مصر، برنامج تدريب المدربين المكلفين بإنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان، والذي عُقد على مرحلتين، وشارك فيه ممثلون عن وزارة الداخلية، ووزارة العدل، والنيابة العامة، وتركزت المرحلة الأولى من البرنامج على تطوير الإطار المعرفي المتصل بعمل المكلفين بإنفاذ القانون من منظور حقوق الإنسان، لتشمل التحقيقات الجنائية، والاحتجاز، ومحددات استخدام الأسلحة النارية في فض التجمعات، ومناهضة التعذيب، ومكافحة الإرهاب، وكذا السلوك الأخلاقي للمكلفين بإنفاذ القانون وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة، كما تطرق البرنامج التدريبي إلى الموضوعات الخاصة بحقوق المرأة والطفل في العدالة الجنائية، وسبل مناهضة العنف ضد المرأة

وتناول البرنامج التدريبي في مرحلته الثانية موضوعات خاصة بتطوير وبناء المهارات التدريبية من خلال استعراض المبادئ الأساسية للتدريب في مجال حقوق الإنسان، وكذلك كيفية وضع الخطط التدريبية وتحديد الاحتياجات التدريبية وتقنيات التدريب

وواصلت وزارة الداخلية جهودها في بناء قدرات ومهارات أعضاء هيئة الشرطة للعمل وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان، حيث قامت الوزارة بتنظيم ٢١ محاضرة للعاملين بها لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وصقل مهارات التعامل مع المواطنين، كما واصلت الوزارة التنسيق مع كافة جهاتها لعقد لقاءات ثقافية وتوعوية لأعضاء هيئة الشرطة لتعميق معارفهم حول حقوق الإنسان، وبلغ عدد تلك اللقاءات خلال الفترة التي يغطيها التقرير ١٤٣٠ لقاء

وخلال شهر يوليو ٢٠٢٤، وفي إطار اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال، شاركت الوزارة في الورشة التعريفية التي نظمتها وزارة العمل للتعريف بالخطة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال، كما شاركت في ورشة عمل نظمتها اللجنة القومية للقانون الدولي الإنساني حول التعريف بالقانون الدولي الإنساني وعلاقته بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

وفي إطار التعاون بين أكاديمية الشرطة ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة «UNODC»، نظمت الأكاديمية في سبتمبر ٢٠٢٤، دورة تدريبية للأفراد والمدنيين بالوزارة في مجال قواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء «قواعد نيلسون مانديلا».

واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تنفيذ برامج تدريبية متقدمة في مجال حقوق الإنسان بشأن موضوعات أكثر تخصصاً في مجال حقوق المرأة، والطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والاتجار في البشر، والهجرة غير الشرعية»؛

خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٣، أقامت وزارة الداخلية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة «UNODC»، دورة تدريبية حول مكافحة العنف ضد المرأة وحقوق الإنسان، للكوادر الأمنية بوزارة الداخلية

## رابعاً: تدريب أعضاء الجهات والهيئات القضائية

شارك قطاع حقوق الإنسان والمرأة والطفل بوزارة العدل في الحلقات النقاشية التي نظمها المجلس القومي لحقوق الإنسان حول العلاقة بين الثقافة والإعلام والقانون من منظور حقوق الإنسان والمواطنة، والمواد القانونية والتشريعات المقترحة لمناهضة العنف ضد المرأة.

اتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «التوسع في البرامج المتخصصة لأعضاء الجهات والهيئات القضائية للتحقيق على موضوعات حقوق الإنسان، لاسيما معايير وضمانات المحاكمة العادلة»

اعتمدت النيابة العامة خطة تدريبية لعقد دورات متخصصة في مجال حقوق الإنسان لأعضائها في عدد من الموضوعات، مثل التدريب على المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة، ومدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والإعلان بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة، وكذلك التدريب على دور النيابة العامة في الرقابة، والإشراف والتفتيش على أقسام ومراكز الشرطة ومراكز الإصلاح والتأهيل المجتمعي، بما يشمل ذلك من التعريف بما جاء بالصكوك الدولية ذات الصلة، وكيفية التحقيق في جرائم التعذيب وإساءة استخدام السلطة من قبل مسؤولي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون، وضمانات المتهم وحقوقه، والضوابط الموضوعية والإجرائية، والحماية القانونية للمجني عليهم والشهود، وحقوق الأطفال

ونفذت الوزارة بالشراكة مع المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة ورشة عمل لعدد ٣٠ من القضاة أعضاء النيابة الإدارية بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وورشة عمل بالتعاون مع مؤسسة «هانز زايدل» الألمانية لعدد ٢٣ من قضاة مجلس الدولة حول ذات الموضوع. ونظمت الوزارة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «UNICEF» ثلاث ورش عمل بعنوان نحو «عدالة صديقة للطفل» لعدد ١٠٥ من القضاة وعقد المركز القومي للدراسات القضائية عددًا من الدورات التدريبية التي استفاد منها ٤٦٧ من قضاة المحاكم الجنائية، حول موضوعات المفاهيم المعاصرة للسياسة الجنائية الدولية والعقوبات البديلة والتدابير الاحترازية ووسائل تفعيلها، وقواعد المحاكمة المنصفة في المواثيق الدولية والتشريعات المقارنة، كما عقد المركز ورشة عمل لعدد ٢٤ قاضيًا حول استخدامات الدليل الرقمي في جرمي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ونفذ المركز دورة التكوين الأساسي الثانية والخمسين لعدد ٤٦١ من القضاة الجدد، ودورة التكوين الأساسي الثانية لعدد تسع قاضيات جدد، حول موضوعات الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، وصور العنف الاقتصادي ضد المرأة، والمحاكمة المنصفة في المواثيق الدولية والتشريعات المقارنة وانعكاسها في مجال الطفل، وحقوق الأطفال المخالفين للقانون من المنظور الدولي، والتدابير البديلة للعقوبات السالبة لحرية الأطفال من المنظور الدولي، ومعايير العمل الدولية وانعكاسها على الإطار التشريعي الوطني وعقدت وزارة العدل بالتعاون مع المركز القومي للدراسات القضائية دورتين تدريبيتين لعدد ٤٩ من قضاة المحاكم الابتدائية حول الحماية التشريعية لقضايا البيئة وتغير المناخ وآثارها على التنمية المستدامة، كما نفذت الوزارة بالتعاون مع وزارة البيئة ورشة عمل تدريبية للقضاة بالدوائر البيئية حول المستجدات في القضايا البيئية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ونظمت الوزارة ورشة عمل لعدد ١٤ من أعضاء وعضوات هيئة النيابة الإدارية حول تعزيز قيم النزاهة والشفافية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته.

**واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «تطوير المراكز التدريبية التابعة للجهات والهيئات القضائية، من حيث إعداد الأدلة التدريبية والإرشادية المتخصصة، وتطوير مؤشرات قياس الأثر للبرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان، وتطوير منهج علمي لدراسة، ومتابعة، وتقييم تلك البرامج»؛**

المتهمين والمجنبي عليهم والمعرضين للخطر، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تم عقد ٢٢ دورة تدريبية لعدد ٤٠٧ من أعضاء النيابة العامة.

وفي ضوء تنفيذ بروتوكول التعاون الموقع بين وزارة العدل والمجلس القومي لحقوق الإنسان، وخلال الفترة من مارس إلى يونيو ٢٠٢٤، تم تنظيم سبع دورات تدريبية متخصصة في مجال حقوق الإنسان لأعضاء النيابة العامة الجدد، واستفاد من تلك الدورات ٥٥ عضوًا بنيايات استئناف القاهرة، والإسكندرية، والإسماعيلية، وطنطا، والمنصورة، والفيوم، وقنا

وعقدت الوزارة حلقة نقاشية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة «UNODC»، بشأن تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية بمنظومة القضاء في مجال مكافحة قضايا العنف ضد المرأة، كما نظمت الوزارة بالتعاون مع المكتب ١١ ورشة عمل لتعزيز قدرات ٢١٤ قاضيًا في مجال تيسير وصول النساء ضحايا العنف للعدالة، وورشة عمل لعدد ٢٠ من أعضاء هيئة النيابة الإدارية حول مكافحة جرائم العنف ضد المرأة.

ونفذت الوزارة، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، دورة التكوين الأساسي للقضاة الجدد للعام القضائي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ حول دور القضاء في مناهضة العنف ضد المرأة، واستفاد منها ٤٦٢ قاضيًا، ودورة تدريبية لعدد ٤٥ من عضوات مجلس الدولة حول مناهضة العنف ضد المرأة ومهارات وفنون التواصل والقيادة، كما شارك عدد من القضاة في المائدة المستديرة التي نظمها المجلس بشأن تطوير نظام الإحالة والمتابعة لحالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقامت الوزارة بالتعاون مع مركز الدراسات القضائية والمجلس القومي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «UNICEF» بتخصيص يومين في دورة التكوين الأساسي لعدد ٤٦٢ من أعضاء النيابة العامة المرشحين لاعتلاء منصة القضاء، أحدهما حُصص لشرح التعامل مع قضايا الطفل، والآخر للتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة

كما قام المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع معهد البحوث الجنائية والتدريب التابع للنيابة العامة، بعقد أربع ورش عمل استهدفت ٢٠٥ من أعضاء وعضوات النيابة العامة حول قضية العنف ضد المرأة من المنظور الدولي والوطني والإطار التشريعي لجرائم العنف ضد المرأة وقوانين الأسرة وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، نفذت الوزارة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة «UNODC» سبع ورش عمل لعدد ١٢٧ قاضيًا حول حماية حقوق الضحايا وتعزيز وصولهم للعدالة وبصفة خاصة الجانب المتعلق بتعزيز القدرات لتوفير سبل الدعم لذوي الإعاقة.

## واتصالاً بتنفيذ مستهدف الإستراتيجية بشأن «عقد دورات تدريبية متخصصة ومرتجة المستويات على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان»

في إطار بروتوكول التعاون الموقع بين وزارة المالية والمجلس القومي لحقوق الإنسان، تم عقد ورشة عمل تحت عنوان «آليات تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان في القطاع الحكومي والإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان»، وتناولت ورشة العمل مناقشة الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، والإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ودورها في تعزيز الحقوق الاقتصادية للمواطن المصري، والتعريف بالمجلس القومي لحقوق الإنسان وآليات عمله، وكذلك الجهود المبذولة وتحديات تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتأثير نشر مفاهيم حقوق الإنسان بين العاملين في الجهاز الإداري للدولة المصرية في تعزيز وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن

نفذت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان دورتين تدريبيتين لكوادر وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة الثقافة المعنيين بملف حقوق الإنسان، بهدف التعريف بالإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والأدوار المنوطة بالوزارات لتحقيق مستهدفات الإستراتيجية، وبناء قدراتهم في إعداد التقارير البيانية والإحصائية المتضمنة جهودهم في ملف حقوق الإنسان، وبما يساهم بشكل فعال في صياغة تقارير أكثر دقة عن إنجازات الدولة نحو تحقيق مستهدفات الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والتزامات مصر الدولية

في ضوء تنفيذ بروتوكول التعاون بين وزارة العدل والمجلس القومي لحقوق الإنسان، تم تنظيم حلقة نقاشية حول أطر ومنهجية التدريب في مجالات حقوق الإنسان خلال العام القضائي ٢٠٢٤.

وقامت النيابة العامة بالعمل على تطوير كتب الإرشادات القضائية لأعضاء النيابة العامة، وتعميم دليل إرشادي عملي للعناصر التي يتم التفتيش عليها وآليات قياس توافق هذه العناصر مع الاعتبارات القانونية والمعايير الدولية ذات الصلة، فضلاً عن تعميم كتب دورية عدة للتوعية بالقوانين وتعديلاتها الصادرة بصفة منتظمة إلى إدارة التفتيش القضائي للنيابة العامة.

## خامساً: تعزيز برامج تدريب العاملين بالجهاز الإداري للدولة وتثقيفهم في مجال حقوق الإنسان

نفذت وزارة البيئة برنامجاً تدريبياً متخصصاً للكوادر البشرية في قطاعات الوزارات المختلفة المعنية بتطبيق معايير الاستدامة من خلال مشروع «بناء القدرات ٣»، وذلك في إطار تبني الحكومة المصرية الإستراتيجية الوطنية للانتقال للاقتصاد الأخضر

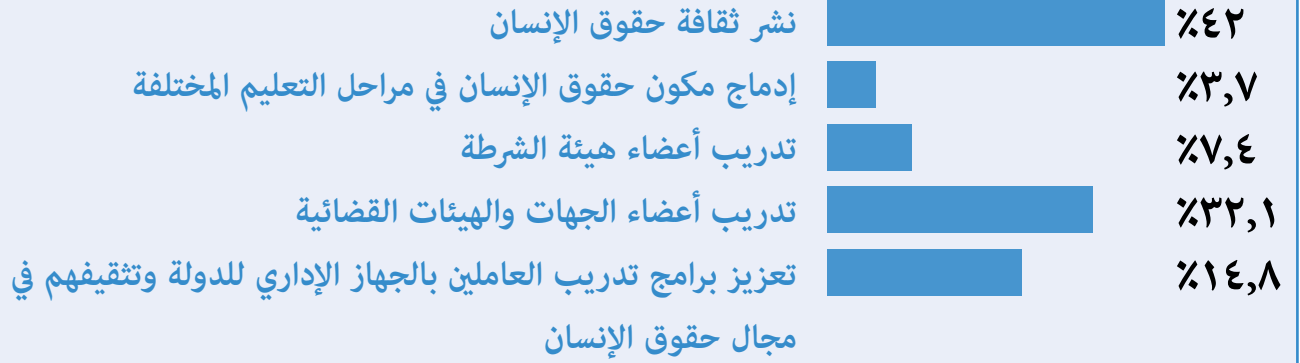
نفذت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع إحدى منظمات المجتمع المدني دورة تدريبية لتنمية قدرات ٣٠ من العاملين بمجال التأهيل الاجتماعي بمحافظة أسوان، حول دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط العمل الخاصة بالجهات، والتعريف بالإعاقات والخدمات المقدمة من قبل الوزارة للأشخاص ذوي الإعاقة

ونظمت وزارة العدل بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة ورشة عمل لعدد ٤٧ من موظفي المحاكم ضمن الجهود الوطنية لمناهضة جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وورشتي عمل لعدد ١٠٠ موظف بالنيابة الإدارية حول ذات الموضوع

وعقدت الوزارة بالتعاون مع المركز القومي للدراسات القضائية دورة تدريبية لخمسين من موظفي المحاكم حول البعد البيئي وأثره على التنمية المستدامة، وعقدت عددًا من الدورات التدريبية لرفع كفاءة ومهارة العاملين بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية، كما نفذت الوزارة دورة تدريبية لثلاثين من موظفي محاكم القاهرة حول معايير العمل الدولية ودور مكاتب المساعدة القانونية العمالية.

## نسب التدابير المنفذة وفقاً للمحور الرابع

بلغ عدد التدابير التي رصدتها الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان لتنفيذ مستهدفات المحور الرابع ٨١ تدبيراً، ٤٢٪ منها لنشر ثقافة حقوق الإنسان، و٣,٧٪ لإدماج مكون حقوق الإنسان في مراحل التعليم المختلفة، و٧,٤٪ لتدريب أعضاء هيئة الشرطة، و٣٢,١٪ لتدريب أعضاء الجهات والهيئات القضائية، و١٤,٨٪ لتعزيز برامج تدريب العاملين بالجهاز الإداري للدولة و تثقيفهم في مجال حقوق الإنسان



الشكل البياني رقم (٩) نسب التدابير المتخذة لتنفيذ مستهدفات المحور الرابع خلال العام الثالث

أبرز مؤشرات تنفيذ مستهدفات المحور الرابع التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة «سبتمبر ٢٠٢٣-أغسطس ٢٠٢٤»

## نشر ثقافة حقوق الإنسان

### ٦٠ ألفًا و٥٨٥ امرأة

استفدن من ٣٤٥ ندوة لرفع الوعي القانوني والحقوقى للنساء بموضوعات الابتزاز الإلكتروني والعنف السيبراني

### ٢٠ ألفًا و٤٤٣ شخصًا

استفادوا من ١٠٥ ندوة للتوعية بنظام تشغيل وتدريب الأطفال، والظروف والأحوال التي يتم فيها التشغيل، والأعمال والمهن والصناعات التي يُحظر تشغيلهم فيها

### ٨٠٠٠ طالبًا

استفادوا من ٣٠٠ ندوة حول تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان

### ١٥ ألف دائرة حكي

### ٤٠٠٠ مناظرة

حول قضايا حقوق الإنسان والحريات الدينية وقضايا النوع وقبول الآخر والتسامح، واستفاد منها ١٠٠ ألف طالب



## ١٥ ألفًا و ٥٥٠ موظفًا

من الوزارات والمحافظات وجهات إنفاذ القانون والجامعات استفادوا من ٣٧٩ برنامجًا تدريبيًا على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

## ١١ ألف امرأة

استفدن من ٨٠ تدريبًا بشأن الحوكمة ودور المرأة في مكافحة الفساد والمجالات ذات الصلة

## ٥٠٠ ألف فتاة

استفدن من البرنامج القيادي لتمكين ودعم الفتيات «ريحانة» بهدف رفع وعي الفتيات وتفعيل دورهن في المجتمع

## نحو ١٥ ألف شاب

استفادوا من ١٥٢ ندوة ولقاءً حوارياً وتوعوياً وورش عمل حول الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

## ٥٦ ألفًا و ٣٥٩ شخصًا

استفادوا من ٣٧٧٣ ندوة تثقيفية حول القضايا السكانية والمراهقة والصحة الإنجابية

## إدماج مكون حقوق الإنسان في مراحل التعليم المختلفة

في ضوء تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة «UN» (٢٠٢٣-٢٠٢٧)، تعمل الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان على إعداد مشروع لإدماج حقوق الإنسان في المنظومة التعليمية بمصر، بالتعاون والتنسيق مع مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة بالقاهرة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بجنيف «OHCHR» وعدد من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة

## تدريب أعضاء هيئة الشرطة

### ١٤٣٠ لقاءً ثقافياً وتوعوياً

لأعضاء هيئة الشرطة لتعميق معارفهم حول حقوق الإنسان

### ٢١ محاضرة

لأعضاء هيئة الشرطة لنشر ثقافة حقوق الإنسان

## تدريب أعضاء الجهات والهيئات القضائية

### ٤٠٧ من أعضاء النيابة العامة

استفادوا من ٢٢ دورة تدريبية حول التعريف بالصكوك الدولية ذات الصلة وكيفية التحقيق في جرائم التعذيب وإساءة استخدام السلطة

### ٥٥ من أعضاء النيابة العامة الجدد

استفادوا من ٧ دورات تدريبية متخصصة في مجال حقوق الإنسان

### ٢٠ من أعضاء هيئة النيابة الإدارية

استفادوا من ورشة عمل حول مكافحة جرائم العنف ضد المرأة

### ٢١٤ قاضيًا

استفادوا من ١١ ورشة عمل في مجال تيسير وصول النساء ضحايا العنف للعدالة

### ٤٦٢ قاضيًا جديدًا

استفادوا من دورة التكوين الأساسي للقضاة الجدد حول دور القضاء في مناهضة العنف ضد المرأة

### ٤٥ من عضوات مجلس الدولة

استفدن من دورة تدريبية حول مناهضة العنف ضد المرأة ومهارات وفنون التواصل والقيادة

## ٢٠٥ من أعضاء النيابة العامة

استفادوا من ٤ ورش عمل حول قضية العنف ضد المرأة  
من المنظور الدولي والوطني

## ١٢٧ قاضيًا

استفادوا من ٧ ورش عمل حول حماية حقوق الضحايا وتعزيز وصولهم للعدالة وبصفة خاصة  
الجانب المتعلق بتعزيز القدرات لتوفير سبل الدعم لذوي الإعاقة

## ١٠٥ من القضاة

استفادوا من ٣ ورش عمل بعنوان نحو «عدالة صديقة للطفل»

## ٤٦٧ من قضاة المحاكم الجنائية

تم تدريبهم حول موضوعات المفاهيم المعاصرة للسياسة الجنائية الدولية والعقوبات البديلة  
والتدابير الاحترازية ووسائل تفعيلها، وقواعد المحاكمة المنصفة في المواثيق الدولية والتشريعات  
المقارنة

## تعزيز برامج تدريب العاملين بالجهاز الإداري للدولة وتثقيفهم في مجال حقوق الإنسان

### ٣٠ من العاملين بمجال التأهيل الاجتماعي

تم تنمية قدراتهم حول دمج الأشخاص ذوي الإعاقة  
في خطط العمل الخاصة بالجهات

### ٤٧ من موظفي المحاكم

استفادوا من ورشة عمل بعنوان مناهضة جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

### ١٠٠ موظف بالنيابة الإدارية

استفادوا من ورشة عمل بعنوان مناهضة جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

### ٥٠ من موظفي المحاكم

استفادوا من دورة تدريبية حول البعد البيئي وأثره على التنمية المستدامة

### ٣٠ من موظفي محاكم القاهرة

استفادوا من دورة تدريبية حول معايير العمل الدولية ودور مكاتب المساعدة  
القانونية العمالية

نفذت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان دورتين تدريبيتين لكوادر وزارة التخطيط  
والتنمية الاقتصادية ووزارة الثقافة المعنيين بملف حقوق الإنسان، بهدف التعريف بالإستراتيجية  
الوطنية لحقوق الإنسان وتنفيذ مستهدفاتها، والتزامات مصر الدولية في مجال حقوق الإنسان.



تتوجه الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان بالشكر والتقدير لجميع الوزارات والجهات المعنية التي ساهمت في توفير المعلومات والبيانات التي ترصد جهود الدولة في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

الإنسان الحقيقي هو الذي لا يتوقف عن الاجتهاد  
ويظل يدور حول نور جلال الحق دون هوادة ودون قرار

«جلال الدين الرومي، (١٢٠٧-١٢٧٣)، فيلسوف ومتصوف إسلامي»

صورة الغلاف: "الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" بالحروف الهيروغليفية والقبطية والعربية

